جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

البطاقات الائتمانية في البنوك الإسلامية الفلسطينية
دراسة فقهية تطبيقية

إعداد
دعاء أديب حوراني

إشراف
د. أيمن مصطفى الدباغ

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس –فلسطين.
2022م

البطاقات الائتمانية في البنوك الإسلامية الفلسطينية
دراسة فقهية تطبيقية

إعداد

دعاء أديب حوراني

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2022/02/07م، وأجيزت.

د. أيمن مصطفى الدباغ	_____
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. أنس المصري	_____
الممتحن الخارجي	التوقيع
د. ناصر الدين الشاعر	_____
الممتحن الداخلي	التوقيع

إهداء

إلى الحاضر الغائب..... إلى من غاب جسداً وحضر روحاً

إلى منبع الفخر والأخلاق

إلى قدوتي ومصدر قوتي وعطائي..... إلى والدي د. أديب حوراني رحمه الله

إلى نبع الحنان..... إلى مصدر الأمان..... إلى أمي

شكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر للدكتور أيمن الدباغ لما أبداه من جهود عظيمة، وملاحظات سديدة لإخراج هذا البحث في الصورة الحالية.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لموظفي خدمة العملاء في البنوك الفلسطينية، لما قدموه من تسهيلات، لغرض تطبيق هذا البحث.

وأخيراً أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور. ناصر الشاعر، والدكتور أنس المصري على الملاحظات القيمة التي أثرت البحث.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

البطاقات الائتمانية في البنوك الإسلامية الفلسطينية

دراسة فقهية تطبيقية

أُقِرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذهِ الرسالة إنما هو نتاج جهديَ الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أيّة درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أيّةِ مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب: دعاء أديب حوراني

التوقيع:

التاريخ: 2022/02/07م

فهرس المحتويات

إهداء ..... **ج**
شكر والتقدير ..... **د**
الإقرار ..... **هـ**
فهرس المحتويات ..... **و**
المُلخص ..... **ي**
مقدمة 1
تمهيد 7
الفصل الأول: بطاقات الائتمان والنظرة الشرعية لها **15**
المبحث الأول: بطاقات الائتمان: تعريفها، ونشأتها، وأهميتها، وأنواعها، وأنواع الرسوم والعوائد المتعلقة بها 15
المطلب الأول: تعريف بطاقات الائتمان ونشأتها وأهميتها 15
الفرع الأول: تعريف بطاقات الائتمان 15
الفرع الثاني: نشأة البطاقات الائتمانية 16
الفرع الثالث: أهمية بطاقات الائتمان 17
المطلب الثاني: أنواع البطاقات الائتمانية 18
الفرع الأول: بطاقة الحسم الفوري (Debit card) 18
الفرع الثاني: بطاقة الائتمان والحسم الآجل (Charge card) 20
الفرع الثالث: بطاقة الائتمان المتجدد (Credit card) 21
الفرع الرابع: البطاقة مسبقة الدفع (Prepaid card) 22
المطلب الثالث: أنواع رسوم بطاقات الائتمان والعوائد المتعلقة بها 22
المبحث الثاني: منافع بطاقات الائتمان وأضرارها 24
المطلب الأول: منافع بطاقات الائتمان 24
الفرع الأول: المنافع العائدة على حامل البطاقة 24
الفرع الثاني: المنافع العائدة على البنوك المصدرة لها 25
الفرع الثالث: المنافع العائدة على التاجر القابل للبطاقة 26
الفرع الرابع: المنافع العائدة على المجتمع من بطاقات الائتمان 27
المطلب الثاني: الأضرار المترتبة على التعامل ببطاقات الائتمان 27
الفرع الأول: أضرار البطاقة بالنسبة لحاملها 27
الفرع الثاني: أضرار البطاقة بالنسبة للبنوك المصدرة لها 28
الفرع الثالث: أضرار البطاقة بالنسبة للتاجر القابل لها 28
المبحث الثالث: التكييف الشرعي للعلاقات التعاقدية في بطاقات الائتمان والأحكام الشرعية المتعلقة برسومها وعوائدها 29
المطلب الأول: التكييف الشرعي للعلاقات التعاقدية في بطاقات الائتمان 29

الفرع الأول: التكييف الشرعي للعلاقة بين حامل البطاقة ومصدرها 29
الفرع الثاني: التكييف الشرعي للعلاقة بين حامل البطاقة والتاجر 31
الفرع الثالث: التكييف الشرعي للعلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر 34
المطلب الثاني: الأحكام الشرعية المتعلقة برسوم بطاقات الائتمان وعوائدها 35
الفصل الثاني: بطاقات الائتمان في البنوك الإسلامية الفلسطينية: أنواعها وخدماتها ورسومها وتأصيل الهيئات الشرعية لها 39
المبحث الأول: البطاقات في البنك الإسلامي الفلسطيني: أنواعها وخدماتها ورسومها وتأصيل الهيئة الشرعية لها 39
المطلب الأول: بطاقة الخصم: الخدمات والرسوم 39
الفرع الأول: خدمات بطاقة الخصم في البنك الإسلامي الفلسطيني 39
الفرع الثاني: رسوم بطاقة الخصم في البنك الإسلامي الفلسطيني 40
المطلب الثاني: بطاقة التيسير: الخدمات وشروط الإصدار والرسوم 41
الفرع الأول: خدمات بطاقة التيسير 41
الفرع الثاني: شروط إصدار بطاقة التيسير 42
الفرع الثالث: رسوم بطاقة التيسير 43
المطلب الثالث: بطاقة التيسير: تأصيل الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني لها 44
الفرع الأول: ضوابط شرعية تتعلق بالعمولة التي يأخذها البنك من التاجر قابل البطاقة 45
الفرع الثاني: ضوابط شرعية تتعلق بالعمولة التي يأخذها البنك من حامل البطاقة..... 45
الفرع الثالث: ضوابط تتعلق ببعض العمليات في استخدام البطاقة 46
الفرع الرابع: ضوابط عامة..... 48
المطلب الرابع: البطاقة الذهبية: الخدمات وشروط الإصدار والرسوم 48
الفرع الأول: خدمات البطاقة الذهبية 49
الفرع الثاني: شروط إصدار البطاقة الذهبية 49
الفرع الثالث: رسوم البطاقة الذهبية 50
المبحث الثاني: البطاقات في البنك الإسلامي العربي: أنواعها وخدماتها ورسومها وتأصيل الهيئة الشرعية لها.. 51
المطلب الأول: بطاقة الخصم: الخدمات والرسوم 51
الفرع الأول: خدمات بطاقة الخصم في البنك الإسلامي العربي..... 51
الفرع الثاني: رسوم بطاقة الخصم في البنك الإسلامي العربي 52
المطلب الثاني: بطاقة ال (Charge Card) 52
الفرع الأول: أنواع بطاقة ال (Charge Card)..... 53
الفرع الثاني: خدمات بطاقة ال (Charge Card) 53
الفرع الثالث: شروط إصدار بطاقة ال (Charge Card)..... 53
الفرع الرابع: رسوم إصدار بطاقة ال (Charge Card) 54
الفرع الخامس: تأصيل الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي العربي لبطاقة (Charg Card)..... 54
المطلب الثالث: بطاقة الحياة سهلة 55

الفرع الأول: أنواع بطاقة حياة سهلة 55
الفرع الثاني: خدمات بطاقة حياة سهلة..... 55
الفرع الثالث: شروط إصدار بطاقة حياة سهلة 56
الفرع الرابع: رسوم بطاقة حياة سهلة 56
الفرع الخامس: تأصيل الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي العربي لبطاقة حياة سهلة..... 57
المطلب الرابع: بطاقة المشتريات 59
الفرع الأول: خدمات بطاقة المشتريات 59
الفرع الثاني: رسوم بطاقة المشتريات وطريقة شحنها 60
المطلب الخامس: بطاقة العبور وخدماتها 60
المبحث الثالث: البطاقات البنكية في بنك الصفا: أنواعها، وخدماتها، ورسومها 62
المطلب الأول: بطاقة الخصم ستاندرد: الخدمات والرسوم 62
الفرع الأول: خدمات بطاقة الخصم ستاندرد 62
الفرع الثاني: رسوم بطاقة الخصم ستاندرد 63
المطلب الثاني: بطاقة الخصم تيتانيوم: الخدمات والرسوم 63
الفرع الأول: خدمات بطاقة الخصم تيتانيوم 64
الفرع الثاني: رسوم بطاقة بطاقة الخصم تيتانيوم..... 65
الفصل الثالث: بطاقات الائتمان في البنوك الإسلامية الفلسطينية: تحليل وتقييم..... 66
المبحث الأول: معايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية في بطاقات الائتمان ومدى مطابقة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية لها..... 66
المطلب الأول: معايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية في بطاقات الائتمان..... 66
المطلب الثاني: مدى مطابقة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان. 70
الفرع الأول: مدى مطابقة بطاقة التيسير الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان 71
الفرع الثاني: مدى مطابقة البطاقة الذهبية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان 72
الفرع الثالث: مدى مطابقة بطاقة المشتريات (Prepaid) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان 72
الفرع الرابع: مدى مطابقة بطاقة الإقراض (Charge Card) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان 72
الفرع الخامس: مدى مطابقة بطاقة حياة سهلة الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان 73
المبحث الثاني: معايير أيوفي في بطاقات الائتمان ومدى مطابقة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية لها 74
المطلب الأول: معايير أيوفي في بطاقات الائتمان..... 74

المطلب الثاني: مدى مطابقة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان 79
الفرع الأول: مدى مطابقة بطاقة التيسير الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان 79
الفرع الثاني: مدى مطابقة البطاقة الذهبية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان 80
الفرع الثالث: مدى مطابقة بطاقة المشتريات (Prepaid) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان 81
الفرع الرابع: مدى مطابقة بطاقة الإقراض (Charge Card) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير أيوفي في بطاقات الائتمان 81
الفرع الخامس: مدى مطابقة بطاقة حياة سهلة الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان 82
المبحث الثالث: البطاقات الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية ومقارنة بين البطاقات الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية معها من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات..... 84
المطلب الأول: البطاقات المغطاة الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية ومقارنة بين البطاقات المغطاة الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية معها من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات. 84
الفرع الأول: البطاقات المغطاة الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات 85
المطلب الثاني: بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية ومقارنة بين بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية معها من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات..... 91
الفرع الأول: بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات 92
الفرع الثاني: مقارنة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية مع البطاقات المغطاة الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات.....110
خاتمة بالنتائج 115
قائمة بالمصادر والمراجع 120
Abstract ..... B

البطاقات الائتمانية في البنوك الإسلامية الفلسطينية دراسة فقهية تطبيقية

إعداد

دعاء أديب حوراني

إشراف

د. أيمن مصطفى الدباغ

المُلخص

تناولت هذه الرسالة الحديث عن البطاقات الائتمانية الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية، ومقارنتها بالبطاقات الائتمانية الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية، وقد حاولت هذه الرسالة **الإجابة على سؤال أساسي:** ما واقع بطاقات الائتمان في البنوك الإسلامية الفلسطينية؟ ويتفرع عنه أسئلة أخرى عديدة، أهمها: ما أنواع البطاقات الموجودة في البنوك الإسلامية الفلسطينية؟ وما أهم خدماتها، وما مقدار رسومها؟ وما تأصيل الهيئات الشرعية لها؟ وما الضوابط الشرعية المتعلقة باستخدامها؟ وما تقييمها في ضوء الضوابط التي وضعتها الهيئة العليا للرقابة الشرعية في سلطة النقد لبطاقات الائتمان؟ وفي ضوء معايير أيوفي للبطاقات؟

وقد اتبعت منهجا وصفيًا تحليلياً، عن طريق جمع المعلومات من المصادر العلمية والواقعية المتعددة، بالإضافة لعمل مقابلات وعرض نتائجها، ومحاولة تحليلها ومناقشتها.

وتتميز الرسالة عن الدراسات السابقة في بطاقات الائتمان: بأنها اهتمت بتناول البطاقات الائتمانية الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية، بهدف الوقوف على واقعها، وخدماتها ومميزاتها ورسومها، وتقييمها من الناحيتين الشرعية والخدماتية، ومقارنتها بواقع البطاقات الائتمانية الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية، لتحديد جوانب القصور والتميز.

وقد تم تقسيم الرسالة إلى ثلاثة فصول، تناول الأول منها بطاقات الائتمان والنظرة الشرعية لها. وتناول الثاني أنواع بطاقات الائتمان في البنوك الإسلامية الفلسطينية وخدماتها ورسومها وتأصيل الهيئات الشرعية لها. وتناول الفصل الثالث تحليلًا وتقييمًا لبطاقات الائتمان في البنوك الإسلامية الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج، من أهمها: التزمت البنوك الإسلامية الفلسطينية بمعايير الهيئة الشرعية لسلطة النقد، ومؤسسة أيوفي، فيما يتعلق بكون الرسوم على البطاقة مبلغاً مقطوعاً، لا نسبة مئوية. ولكن يبدو أن بعضها لم يتوافق مع تلك المعايير من حيث جعل الرسوم فئات بحسب فئات السقوف الائتمانية. وأيضًا هناك عدم توافق مع معايير أيوفي في مبدأ الشفافية والإفصاح. كما أنه من غير الواضح، كيف تم احتساب الرسوم السنوية الموزعة على أقساط شهرية في البطاقات الإقراضية، وهل أن ذلك متناسب مع التكلفة الفعلية أم لا. كما أنه يتم –في التطبيق العملي لبعض أنواع هذه البطاقات– تحميل حامل البطاقة العمولات التي يخصمها البنك على التاجر، في تعارض واضح مع معايير أيوفي. تتميز البطاقات الائتمانية الصادرة عن البنوك التجارية عن تلك الصادرة عن البنوك الإسلامية، من حيث كثرة العملاء الحاصلين عليها، وكثرة أنواعها، وتنوع مزاياها وخدماتها، ومدى سقوفها الائتمانية، وحجم انتشارها الواسع. لكن تتميز البنوك الإسلامية بعدم أخذها أي فوائد على البطاقات، سوى رسم 1% شهريا في بطاقة التيسير، وهذا على عكس البنوك التجارية، التي تفرض فوائد بنسبة 2% شهريًا على التأخر والتقسيط. ومن أسباب الانتشار الواسع لبطاقات البنوك التجارية: تنوع خدماتها ومزاياها، ووجود ترويج كبير لها، وعدم اقتناع العملاء بوجود فرق حقيقي بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية فيما يتعلق بتلك البطاقات.

كلمات مفتاحية: البطاقات الائتمانية، مؤسسة أيوفي، سلطة النقد، معايير الهيئة الشرعية، الرسوم، الخدمات.

مقدمة

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين، أما بعد:

في ظل التطور الكبير الحاصل في جميع مجالات الحياة، وفي ظل الثورات التكنولوجية المتعددة، ظهرت العديد من الوسائل والطرق التي عملت على تسهيل حياة البشر وتعاملاتهم، وكانت نتيجة تلك التطورات ظهور ما يسمى بالبطاقات الائتمانية، التي عملت على تسهيل العديد من المعاملات المالية لمستخدميها، ونتيجة للانتشار الواسع لتلك البطاقات والإقبال الكبير عليها، كان لابد من دراستها، ومعرفة ماهيتها، وأنواعها، والخدمات التي تقدمها، ومن ثم معرفة الحكم الشرعي لها.

وقد قام العديد من الباحثين بعمل دراسات توضح حقيقة هذه البطاقات وماهيتها، بالإضافة إلى شرح أنواعها، وبيان حكمها الشرعي، لكن ما لم يتم تناوله في هذه الدراسات هو طبيعة هذه البطاقات وكيفية التعامل معها في السوق الفلسطيني، وبخاصة في المصارف الإسلامية، وقياس مدى اطلاع المواطن على الأنواع المختلفة للبطاقات التي تصدر عن العديد من البنوك الإسلامية المحلية، ومدى معرفته بالخدمات التي تقدمها، وسبب قصور البنوك الإسلامية وتخلفها عن البنوك التجارية في كل ما يتعلق بالبطاقات، من حيث أنواعها وخدماتها ومميزاتها، والتي وصلت إلى عشرات الأنواع في البنوك التجارية.

وبسبب طبيعة تعاملي مع البنوك، وأيضا تعاملي مع الكثير من المواطنين الذين يستخدمون البطاقات الائتمانية، لاحظت أن أغلب المواطنين يتعاملون مع البطاقات الائتمانية التي تصدرها البنوك التجارية، وذلك بسبب الخدمات والميزات التي تقدمها تلك البنوك مقارنة بالبنوك الاسلامية، ولذلك

فكرت بعمل دراسة أبحث فيها واقع البطاقات الائتمانية في البنوك الإسلامية الفلسطينية، مع القيام بمقارنة مع البطاقات التي تصدرها البنوك التجارية الفلسطينية،

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بشكل أساسي على التعرف على البطاقات الإئتمانية بشكل عام، ودراسة التجربة الفلسطينية بشكل خاص، عن طريق دراسة البنوك الفلسطينية وذلك بأخذ نموذج من البنوك الإسلامية، ونموذج من البنوك التجارية، وعمل مقارنة بينهما، بالإضافة إلى دراسة جمهور كل منهما، وتحليل كل ذلك في إطار فقهي.

وحاولت الدراسة الإجابة عن سؤال أساسي وهو: ما واقع بطاقات الائتمان في البنوك الإسلامية الفلسطينية؟ وتفرع عنه أسئلة أخرى عديدة: ما المقصود ببطاقات الائتمان؟ وما تكييفها الشرعي؟ وحكم الرسوم عليها؟ وما أنواع البطاقات الموجودة في البنوك الإسلامية الفلسطينية؟ وما أهم خدماتها، وما مقدار رسومها، وما تأصيل الهيئات الشرعية لها؟ وما الضوابط الشرعية المتعلقة باستخدامها؟ وما تقييمها في ضوء الضوابط التي وضعتها الهيئة الشرعية في سلطة النقد لبطاقات الائتمان؟ وفي ضوء معايير أيوفي للبطاقات؟ وما أوجه التشابه والاختلاف بين البطاقات الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية، والبطاقات الصادرة عن البنوك التجارية، من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أن البطاقات الائتمانية باتت منتشره بشكل كبير في العالم والواقع الفلسطيني، وقد أصبحت تلك البطاقات من أهم وسائل الدفع المتداولة في فلسطين، وطريقة فعالة لتداول الأموال،

وتزداد أهمية الدراسة من كونها دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الفلسطينية، بهدف الوقوف على واقعها ومزاياها ومشكلاتها وأسباب ازدهار البطاقات الصادرة عن البنوك التجارية أكثر منها.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، عن طريق جمع المعلومات من المصادر العلمية والواقعية المتعددة، بالإضافة لعمل مقابلات ومن ثم عرض النتائج، ومحاولة تحليلها ومناقشتها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع البطاقات الائتمانية وكان من أهمها:

- دراسة بعنوان **(بطاقات الائتمان: تطبيقاتها المصرفية: البنك الإسلامي الأردني):** منصور القضاة (1998).

ابتدأت هذه الدراسة بالتعريف عن البطاقات الائتمانية، وأنواعها، ونشأتها، واستخداماتها، وذكر أهم مقوماتها ومعيقاتها، ثم بعد ذلك تناولت أطراف تلك البطاقة والمساوىء والمميزات التي يحصل عليها كل من هؤلاء الأطراف، ومن ثم في الفصل الثاني تحدثت عن تطبيقات البطاقة الائتمانية في البنك الإسلامي الأردني، فذكرت أنواع البطاقات التي يصدرها وخصائصها وضوابطها، والاجراءات اللازمة للحصول عليها، والخدمات التي تتيحها، وأهم العمليات التي تتم عن طريقها، وبعدها تطرق للحديث عن التكييف الشرعي لتلك البطاقات، مع ذكر مسائل فقهية فرعية متعلقة بها، كحكم شراء الذهب والفضة، وشراء الأسهم والسندات وغيرها عن طريق تلك البطاقات. وخلصت الدراسة للعديد من النتائج والتوصيات من أهمها:

1. ضرورة كتابة بحوث ودراسات تتناول البطاقات الائتمانية، وترجمة الدراسات الأجنبية الموجودة.

2. ضرورة وجود مراقبة من البنك المركزي على البنوك المصدرة للبطاقات الاتمانية، لتفادي زيادة السيولة التي تؤدي الى حدوث التضخم.
3. على البنوك تزويد طلاب الدراسات العليا بجميع المعلومات التي قد يحتاجونها، وعدم إخفاء أي معلومات عنهم.

- دراسة بعنوان **(بطاقات الائتمان البنكية في الفقه الإسلامي)**: فتحي عرفات (2007).

تحدثت هذه الدراسة عن تاريخ البطاقات الائتمانية وطبيعتها الاقتصادية، ثم انتقلت للحديث عن حيثياتها الشكلية والاقتصادية، ثم التعريف بالبطاقات الائتمانية وبيان أنواعها وأضرارها ومنافعها، ثم انتقل الباحث للحديث عن التكييف الشرعي لتلك البطاقات وبين الجوانب الشرعية المتعلقة بها، وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات منها:

1. يجب على البنوك إلغاء أي عملية تمت عن طريق البطاقات الائتمانية ويوجد فيها مخالفة للنصوص الشرعية.
2. على البنوك الإسلامية إنشاء منظمات خاصة بها قادرة على إنشاء بطاقات إئتمانية خالية من المحظورات الشرعية
3. وجوب وجود شرط في عقد البطاقات ينص على عدم السماح بإجراء أي معاملة مالية فيها مخالفة للنصوص الشرعية، مثل بيع العينة.

- دراسة بعنوان **(نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين)**: علي عبد اللة شاهين (2009).

هدف هذا البحث الوقوف على طبيعة بطاقات الائتمان الصادرة عن بنك فلسطين، وأنواعها، مع ذكر وسائل الرقابة والتحديات وقد تناول الباحث الموضوع بالمناقشة والتحليل، وقد اعتمد الباحث

أسلوب التجربة، حيث قام بأخذ عينة للدراسة اشتملت 30 شخصا من العاملين ببنك فلسطين، وخلصت الدراسة الى أن طبيعة البيئة المصرفية وشدة التنافس والتقنيات الجديدة للدفع الالكتروني، خلق الكثير من الضغط على البنوك لإيجاد وسائل متطورة ومتنوعة للخدمات المصرفية، بالإضافة الى ضرورة وجود ضوابط رقابية، وتوفير تشريعات داعمة للبحوث من أجل تطوير الخدمات المصرفية.

- دراسة بعنوان: **(بطاقة الائتمان: حقيقتها وحكمها)**: نايف بن عمار ال وقيان.

تناولت الدراسة تعريف بطاقات الائتمان، مع بيان أنواعها، وشروطها، وأطرافها، ومنافعها، ثم تطرقت لدراسة منافع البطاقة لكل من الشركات الراعية لها ومصدرها وحاملها والتاجر الذي يتعامل بها، وبعدها انتقلت للحديث عن التكييف الشرعي للبطاقات، وحكمها الشرعي، ومدى آثار الشروط الباطلة على صحة عقود البطاقات الائتمانية، وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج من أهمها:

1. للبطاقات الائتمانية العديد من المنافع يعود معظمها على المصدر.
2. انتهى البحث إلى أن التكييف الشرعي للبطاقة أنها عقد مركب من عدة عقود كالكفالة والقرض والوكالة.
3. حكم بطاقة التأمين هو الحرمة لما فيها من منافع تعود على المقرض، وكل منفعه تعود على القرض تكون ربا.

- دراسة بعنوان: **(استخدام بطاقات الإئتمان الإلكترونية وأثرها في ربحية المصارف: نموذج معدل العائد على حقوق الملكية "دراسة تطبيقية"**: محمود عقيل المحسن (2009).

ابتدأت الدراسة بتعريف بطاقات الإئتمان مع ذكر أنواعها، وتعريف المؤسسات المصدرة لها، ثم تعريف بالأطراف المتعاملة بها وذكر أهم فوائدها، ثم الانتقال لدراسة مفهوم الربحية، وأهمية الأرباح بالنسبة للبنوك المصدرة، والعوامل المؤثرة في الربحية.

كان الهدف الأساسي من الدراسة هو دراسة أثر استخدام بطاقات التأمين الإلكترونية المتمثلة في إصدار تلك البطاقات، وحجم الاستثمار في تلك البطاقات، وحجم النفقات المستخدمة في إصدراها، ومعرفة أثر ذلك في صافي الدخل الناتج عن تلك البطاقات وأثرها على ربحية البنوك. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج من أهمها: وجود علاقة طردية بين كل من عدد البطاقات الائتمانية، وصافي الربح الناتج عن البطاقة، وحجم الاستثمار والدخل الناتج عن تلك البطاقات، وعلاقة طردية بين النفقات التشغيلية لتلك البطاقات والدخل الناتج عنها.

- دراسة بعنوان **(الضوابط الشرعية في البطاقات الإئتمانية):** محمد الباشا (2010).

مثل سائر الدراسات ابتدأت هذه الدراسة بالحديث عن مراحل نشأة البطاقات البنكية، ثم انتقل الباحث لتعريف البطاقات، وبعدها تحدث عن أطراف المتعاملين بالبطاقة، والمنافع العائدة على كل طرف من تلك الأطراف، بالإضافة لذكر بعض أضرارها وسلبياتها، وبعدها قام الباحث بذكر أهم الشركات المصنعة لتلك البطاقات كشركة فيزا كارد، وأمريكان اكسبرس، والماستر كارد وغيرها، مع توضيح لكل أنواع البطاقات التي تصدرها تلك الشركات، واهتم الباحث بالبحث عن أهم مواطن الربا والغرر التي قد تحصل في عقود البطاقات الائتمانية، وانتهى بالخروج بتكييف فقهي وتصور واضح لحقيقة البطاقات الائتمانية، وانتهت الدراسة بعرض لأهم الأسئلة المطروحة عن البطاقات الائتمانية، مع إعطاء إجابة واضحة لكل سؤال منها.

وتتميز دراستنا بأنها اهتمت بتناول البطاقات الائتمانية الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية، بهدف الوقوف على واقعها، وخدماتها ومميزاتها ورسومها، وتقييمها من الناحيتين الشرعية والخدماتية، ومقارنتها بواقع البطاقات الائتمانية الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية، لتحديد جوانب القصور والتميز.

تمهيد

التعريف بالبنوك الإسلامية ونشأتها وأنواعها

في ظل التطورات الاقتصادية الكبيرة التي يشهدها العالم بشكل عام، والعالم الإسلامي بشكل خاص، ونتيجة لحاجة المسلمين لمواكبة هذه التطورات، وحاجتهم لوجود مؤسسات مالية داعمة تكون قادرة على تلبية احتياجاتهم بمختلف أنواعها، من إقراض وادخار وغيرها، بعيداً عن البنوك التجارية الربوية، التي كانت منتشرة بشكل كبير، وتعتمد بشكل أساسي على أخذ فائدة ربوية على جميع تمويلاتها – كان لا بد من ظهور مؤسسات إسلامية تعمل على إقراض المحتاجين للتمويل، دون فوائد محرمة، وتشجع على الادخار، وتعمل على تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية شاملة.

ونتيجة لذلك عمل مجموعة من علماء الإقتصاد الإسلامي على إنشاء مؤسسات مالية تعمل على تحقيق متطلبات الحياة الإقتصادية لأفراد المسلمين، مع مراعاة تلك المؤسسات للشريعة الإسلامية وأحكامها في جميع معاملاتها، فظهرت البنوك الإسلامية لتكون البديل الإسلامي للبنوك التجارية.

فما البنوك الإسلامية، وكيف نشأت، وما أنواعها.

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

تعددت تعريفات الباحثين للبنوك الإسلامية، ولكنها تعريفات متقاربة، فنقتصر على ذكر تعريف واحد لها وهو تعريف الدكتور عبد الرحمن يسري حيث عرف البنوك الإسلامية بأنها: مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها، بالشريعة الإسلامية الغراء ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً[1].

(1) ارشيد، محمود عبد الكريم أحمد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2001، ص16.

ثانياً: نشأة البنوك الإسلامية

بدأت تجربة البنوك الإسلامية في مدينة ميت غمر المصرية سنة 1963 على يد عالم الاقتصادي الإسلامي الدكتور أحمد النجار، حيث تم إنشاء بنك محلي يعمل على تشجيع المواطنين على الإدخار، ويقوم بإعطاء القروض لعمل مشاريع تنموية واجتماعية، وذلك دون اللجوء لفرض فوائد ربوية[1].

وقد شهدت التجربة نجاحاً كبيراً في البداية، وتم إنشاء عدة فروع محلية أخرى، إلا أنه نتيجة للعديد من المؤامرات والمكائد من بعض المغرضين انتهت هذه التجربة بالفشل[2].

بعد ذلك في عام 1966 بدأت جامعة أم درمان بتدريس مادة الإقتصاد الإسلامي على يد مجموعة من العلماء، ليقوموا بوضع مشروع بنك دون فوائد، ولكن لم يكتب لهذا المشروع النجاح نتيجة الإنقلاب السياسي الذي حصل في السودان، واستلام الشيوعيين لسدة الحكم هناك[3].

بعدها وفي عام 1971 تم إنشاء بنك ناصر الإجتماعي، الذي وضع قانوناً صريحاً يحرم فيه التعامل بالربا، ويعد هذا البنك أول بنك إسلامي في العالم الإسلامي[4].

ثم في عام 1975 كانت هناك تجربتان رسميتان لإنشاء مصارف إسلامية:

أولا: إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة، وهو عباره عن مؤسسة دولية للتمويل، وقد قام هذا البنك بفتح باب المشاركة لجميع الدول الإسلامية.

---

(1) النجار، أحمد عبد العزيز، حركة البنوك الإسلامية، مصر الجديده، شركة سبرينت، 1993م، ص31.

(2) محمد، سعدي فرهود، الحكم الشرعي للاستثمارات والخدمات التي تقوم بها البنوك الإسلامية، دار الفرقان، ط1، 2004، ص155.

(3) شيخون، محمد، المصارف الإسلامية، دار وائل، 2002، ص217.

(4) الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، 1998، ص177.

وقد عمل هذا البنك على تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها:

1. دعم التنمية الإقتصادية.
2. تحقيق التقدم الإجتماعي لشعوب الدول الأعضاء وفق الشريعة الإسلامية.
3. العمل على تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء.
4. العمل على توفير وسائل التدريب للعاملين في مجال التنمية.
5. القيام بالأبحاث اللازمة لممارسة جميع أنواع النشاطات الإقتصادية والمالية والمصرفية وفق الأحكام الشرعية[1].

ثانياً: إنشاء بنك دبي الإسلامي، الذي أسس بموجب مرسوم حكومي صادر عن دولة دبي، برأس مال قدره خمسون مليون درهم، وكان من أهم الأسس التي وضعها الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع الأعمال البنكية، من فتح حسابات جارية وتوفير، أو تمويل المشاريع الإستثمارية، أو تحصيل الكمبيالات والحوالات، وغير ذلك[2].

وشهد عام 1977 إنشاء العديد من البنوك الإسلامية، فقد تم تأسيس بنك فيصل السوداني كشركة مساهمة، برأس مالي قدره مليون جنية سوداني، خصص 40% منها لمواطني السودان، و60% لمواطني المملكة العربية السعودية وباقي مواطني العالم.

---

(1) مرزوق، لقمان محمد، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، وقائع ندوة رقم 34 التي عقدها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1990، ص213-220. صوان، محمود حسن، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر، ط2، 2008، ص84.

(2) سلمان، نصر، **البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية)**، ص2. بشناتي، نور عبد المنعم، **صيغ الصيرفه الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية**، 2009، ص16-17. النجار، أحمد عبد العزيز، **حركة البنوك الإسلامية**، ص31. شبير، محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصره في الفقه الإسلامي**، الأردن، دار النفائس، ط6، 2007، ص257-259.

وكذلك تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري، برأس مال مرخص قدره خمسمائة مليون دولار، ورأس مال مدفوع قدره ثمانية ملايين دولار، خصصت نسبة 51% منها للجانب المصري، و49% للجانب السعودي[1].

ثم بعد ذلك تم إنشاء بيت التمويل الكويتي، الذي سمي كذلك لحمايته من الخضوع للاعتبارات الاقتصادية السائده في ذلك الوقت، والتي قد تخالف الشريعة الإسلامية، وكان الهدف الرئيسي منه القيام بجميع الأعمال المصرفية، والاستثمار وفق الشريعة الإسلامية.

وهذا بالإضافة لإنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الذي كان يتخذ من مكة المكرمة مقراً له، وقد تم الإعتراف به رسميا من قبل الدول الإسلامية في اجتماع وزراء خارجيتهم التاسع، والمنعقد في السنغال عام 1978[2].

وبعدها توالت الدول بإنشاء البنوك الإسلامية في عقد الثمانينات:

ففي عام 1978 تم تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

وتبعها في عام 1979 تأسس بنك البحرين الإسلامي، الذي باشر في أعماله في نوفمبر من السنه نفسها.

وفي عام 1982 تم إنشاء أول بنك إسلامي في قطر، وسمي بمصرف قطر الإسلامي.

وفي عام 1983 تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي البحريني.

---

(1) فرهود، محمد سعدي، **الحكم الشرعي للاستثمارات والخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية**، دار الفرقان، 2004، ص161-165.

(2) العجلوني، محمد محمود، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، 2008، ص77.

وأخيراً في عام 1988 تمت أسلمة بنك الراجحي بالسعودية[1].

وبعد ذلك، ومنذ العام 2001، شهدت البنوك الإسلامية انتشاراً واسعاً، حيث بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2015 (1143) مصرفاً، منتشره في جميع أنحاء العالم، وبلغ مجموع قيمة الاصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي 438.2 تريليون دولار عام 2017، ويتوقع أن تصل إلى 809.3 تريليون دولار عام 2023 منها 441.2 تريليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية، وبمعدل نمو يبلغ قدره 56%[2].

ثالثًا: تقسيمات البنوك الإسلامية وأنواعها

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية حسب زاوية النظر إليها إلى عدة تقسيمات:

أولًا: حسب طبيعة نشاطها:

تقسم البنوك الاسلامية حسب طبية نشاطها إلى أربعة أقسام:

1. بنوك إسلامية إجتماعية، وهي البنوك التي تهدف إلى إحداث تنمية إجتماعية، مثل بنك ناصر الاجتماعي.
2. بنوك إسلامية تهدف إلى الادخار، ويكون هدف هذه البنوك جمع مدخرات الأفراد، مثل دار المال الإسلامي.
3. بنوك للتنمية، وتهدف هذه المصارف إلى إصدار الأوراق المالية، ومراقبة الائتمان، وتطوير العمل المصرفي.

(1) المالقي، عائشة الشرقاوي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص71-73.

(2) مجلة بيت المشورة، العدد الحادي عشر، أكتوبر 2019، قطر.

4. بنوك متعددة الأنشطة، ويقوم عمل هذه البنوك على الجمع بين جميع الأنواع السابقة، وهذا ما تقوم به معظم المصارف الإسلامية المعاصره[1].

ثانيًا: تقسيمها حسب النطاق الجغرافي:

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية حسب نطاقها الجغرافي إلى قسمين:

1. بنوك محلية النشاط: وهي البنوك التي تعود ملكيتها لدولة واحدة، ويكون نشاطها داخل الدولة، ولا يتعدى لخارجها.
2. بنوك دولية النشاط: وهي البنوك التي تتسع دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج نطاق الدولة، ويتخذ هذا الامتداد عدة أشكال منها، إقامة مكاتب تمثيل خارجية في الدول العربية والأجنبية، أو فتح فروع للمصرف بالدول الخارجية، أو إنشاء مصارف مشتركة مع بنوك أخرى، ومن أمثلة هذه البنوك، البنك الإسلامي للتنمية، والذي تأسس برأس مال مشترك بين الدول الأعضاء، ويهدف هذا المصرف إلى 1- دعم الحركة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. 2- المساعدة في تطوير الجهاز المصرفي والمالي[2].

ثالثاً: حسب المجال التوظيفي:

تقسم البنوك حسب المجال التوظيفي إلى ثلاثة أقسام:

1. بنوك إسلامية صناعية: وهي التي تتخصص في تمويل المشاريع الصناعية.
2. بنوك إسلامية زراعية: وهي التي تميل إلى توظيف أموالها في الأنشطة الزراعية.
3. بنوك إسلامية تجارية: وهي التي تقوم باستثمار الودائع، وأداء الخدمات المصرفية المختلفة[3].

---

(1) الرفاعي، فادي محمد، **المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية**، 2004، ص25.

(2) الرفاعي، فادي محمد، **المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية**، ص26.

(3) الرفاعي، فادي محمد، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، ص27-28.

التعريف بمؤسسة أيوفي:

مؤسسة أيوفي هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991م، ومقرها الرئيسي في البحرين، ولهذه المؤسسة منجزات مهمة بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة للمعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، وتختص الهيئة بدعم من المؤسسات الأعضاء من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية في أكثر من 45 دولة[1].

التعريف بالهيئة العليا للرقابة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية

تم انشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية استناداً لأحكام المادة (23) من قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف وقرارات مجلس إدارة سلطة النقد رقم (2) لسنة 2011 ورقم (9) لسنة 2017، وبما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (AAOIFI) وبما يخدم تطوير منظومة الصيرفة

خلال العام 2019 وفي إطار التعاون المستمر والمشترك بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية لتطوير منظومة العمل المالي الإسلامي في فلسطين، تم إعادة تشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية لتشمل بالإضافة إلى المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية، شركات التأمين التكافلي وشركات التأجير التمويلي الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

(1) الموقع الاكتروني لهيئة المحاسبة والمراجعة أيوفي(http://aaoifi.com/about-aaoifi).

وتضم الهيئة العليا للرقابة الشرعية في عضويتها سبعة أعضاء، خمسة علماء مختصين في فقه المعاملات بالإضافة إلى خبيراً مالياً مختصاً في أعمال المصارف الإسلامية وخبيراً مالياً مختصاً في اعمال شركات التأمين الإسلامية، وتمارس الهيئة العليا للرقابة الشرعية نشاطها ومهامها وتصدر قراراتها وأحكامها فيما يعرض عليها استناداً إلى المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية، وعن هيئة المحاسبة والمراجعة.

مهام وأهداف الهيئة العليا للرقابة الشرعية:

تعمل الهيئة العليا للرقابة الشرعية كمستشار شرعي لسلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية فيما يخص الأعمال المالية الاسلامية التي تنفذها سلطة النقد الفلسطينية أو هيئة سوق راس المال الفلسطينية، وتقديم المشورة وإبداء الرأي الشرعي بكل ما من شأنه المساعدة في تنظيم عمل ورقابة المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية في مجال العمل المالي والمصرفي الاسلامي وتطوير المنتجات المالية الإسلامية بالإضافة إلى:

- إصدار الفتاوى المتعلقة بالمالية الاسلامية، على أن تكون ملزمة لكافة الأطراف.
- وضع الأطر العامة لعمل هيئات الرقابة الشرعية التابعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- نشر الأسس والمفاهيم الشرعية الحاكمة للعمل المالي الإسلامي وزيادة التوعية والتثقيف للعاملين في القطاع المالي الإسلامي ونشر الوعي المالي الاسلامي بشكل عام[1].

(1) الموقع الاكتروني للهيئة العليا للرقابة الشرعية في سلطة النقد (https://www.pma.ps).

الفصل الأول

بطاقات الائتمان والنظرة الشرعية لها

المبحث الأول: بطاقات الائتمان: تعريفها، ونشأتها، وأهميتها، وأنواعها، وأنواع الرسوم والعوائد المتعلقة بها

نتناول في هذا المبحث التعريف ببطاقات الائتمان الإلكترونية، ونشأتها، وأهميتها، وأنواعها، وأنواع الرسوم والعوائد المتعلقة بها، وذلك في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تعريف بطاقات الائتمان ونشأتها وأهميتها

نتناول في هذا المطلب تعريف بطاقات الائتمان ونشأتها وأهميتها، وذلك في ثلاثة فروع.

الفرع الأول: تعريف بطاقات الائتمان

من المعروف أن مصطلح البطاقات الائتمانية مصطلح حديث، ولذلك اجتهد العديد من العلماء في تعريفها وبيان حقيقتها، ونجد كثيرا من التعريفات الخاصة بها، ولكني هنا سأكتفي بذكر تعريفين لها:

أولاً: هي بطاقات خاصة تصدرها مؤسسات مالية، تخول حاملها الحصول على السلع والخدمات والسحب النقدي، دون أن يدفع المقابل حالًا. ويلتزم المصدر للبطاقة بالدفع عن حاملها، والتحصيل منه فوريًا بالخصم من حسابه، أو آجلاً، خلال مدة معينة[1].

(1) شاشو، إبراهيم محمد، **بطاقات الإئتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي**، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، 2011، ص5.

ثانياً: تعريف المجمع الفقهي الإسلامي لها، بأنها: مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري، بناء على عقد بينهما، يمكنه من شراء السلع أو الخدمات، ممن يعتمد المستند، دون دفع الثمن حالاً، لتضمنه التزام المصدر بالدفع. ومن أنواع هذا المستند ما يمكن من سحب نقود من المصارف[1].

الفرع الثاني: نشأة البطاقات الائتمانية

كان التعامل بين الناس في قديم الزمان، بالمقايضة دون استخدام النقود، واستمرت هذه الطريقة لفترة زمنية طويلة، ثم ظهرت النقود في التاريخ البشري، وكان أول شكل لها، هو النقود السلعية، التي كانت عبارة عن ملح وطعام وغير ذلك من السلع، إلى أن انتقل التعامل إلى الذهب والفضة، ثم بعد ذلك ظهرت العملات الورقية، وكانت في البداية مغطاة بالذهب والفضة، ثم لم تعد مغطاة بالذهب والفضة، ابتداء من رفع الولايات المتحدة الأمريكية هذا الغطاء سنة 1971م.

ثم توسع استعمال الأوراق التجارية، كالشيكات والكمبيالات، مع نشأة المصارف، التي كان من أهم أعمالها قبول الودائع والقروض، فتم الاعتماد على الشيكات، وسائل جاهزة للدفع، بالإضافة إلى النقود الورقية[2].

وبعد ذلك، ونتيجة للتطور السريع للتعاملات التجارية والحياتية، ظهرت وسائل دفع أكثر سرعة وفعالية، ألا وهي البطاقات الائتمانية.

وقد بدأ ظهور البطاقات الائتمانية في عام 1914م، حيث استخدمتها بعض الفنادق مع بعض النزلاء لتسهيل معاملاتهم واختصار الوقت عليهم. ثم قامت بعض المحلات التجارية –بالإضافة لمحطات

---

(1) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دورة المؤتمر الثالث بعمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، الموافق 11–16، تشرين الأول، (أكتوبر)، 1986م.

(2) الوادي، سمحان وسمحان، **النقود والمصارف**، دار المسيرة، 2010، ص17–19. مقال في موقع الجزيره (https://www.aljazeera.net/ebusiness) بعنوان رحلة النقود –ما الذي يعطي قيمة للعملات، تاريخ النشر 26–2–2020.

الوقود– باستخدامها، واستمر العمل بها خلال الحرب العالمية الثانية، رغم القيود على الائتمان في ذلك الوقت. وبعد رفع القيود عاد مصدرو البطاقات إلى نشاطهم، حتى ظهرت شركة داينرز كلوب، وهي أول شركة متخصصه في البطاقات في 1949م، واقتصرت في نشاطها على إصدار بطاقات لرواد المطاعم. وفي عام 1951م ظهرت بطاقة أمريكان اكسبرس، وبطاقة كارد بلانش، ثم انتقلت فكرة البطاقات إلى البنوك في أمريكا حتى بلغ عدد البنوك المصدرة لها مائة بنك.

ثم في عام 1970م ظهرت بطاقة الائتمان التي تعتمد على فكرة القروض بالفائدة، لتظهر بعدها جمعية بنكية تعاونية، وتقوم بإصدار بطاقة الفيزا، التي شهدت إنتشاراً واسعاً، حيث إن تلك الجمعيات قامت بضم البنوك الملتزمة بلوائحها وأنظمتها، في أكثر من مائة وستين دولة، ثم عملت على تقديم الخدمات لتلك البنوك، مقابل أجور عضوية وخدمات، وبذلك حققت تلك الجمعية انتشاراً واسعاً، لتصبح بعدها البطاقات من أهم أعمال البنوك القائمة على القروض، ولتشهد إقبالاً كبيراً من قبل الناس للحصول عليها، وتحقق بذلك أرباحاً كبيرة.

ثم في عام 1990 بدأ ظهور تلك البطاقات في العالم الإسلامي، لتنتشر فيه انتشاراً واسعاً[1].

الفرع الثالث: أهمية بطاقات الائتمان

أصبحت بطاقات الائتمان من الحاجات الأساسية بالنسبة للأفراد، وأصبحوا عن طريقها يقومون بالعديد من الأمور والإلتزامات، مثل سداد الفواتير، ودفع الرسوم، وشراء السلع والبضائع، والسحب النقدي.

(1) أبو زيد، بكر بن عبد الله. **بطاقة الإئتمان**. المكتبة الشـــاملة، 1417. ص4–6. الكثيري، طالب بنو عمر حيدره، **دراســـة نقدية لما كتب حول نـازلـة بطاقات الائتمان وأحكامها الفقهية**، 2016، ص2. الربعي، عبد الله أحمد بن عبد الله، **اســـتعمال بطاقة الائتمان غير المشروع وعقوبته**، مجلة كلية الأزهر، العدد الثاني، 2020، ص5–9.

وهكذا أصبحت هذه البطاقات البديل الآمن عن حمل النقود، حيث إن حاملها يستغني بها عن حمل الأوراق النقدية، وبالتالي يصبح أقل عرضة للاحتيال والسرقة.

إضافة إلى أنها –ولسرعة التعامل بها وضمان الحقوق– أدت إلى زيادة أرباح المحلات التجارية والمطاعم وغيرها، حيث إن التاجر القابل للبطاقة ينظم الفاتورة، مع تسجيل معلومات البطاقة، ويوقعها من العميل، ثم يرسلها إلى الجهة المُصدرة للبطاقة، لتتولى هي الدفع، إما من حساب العميل إذا كانت البطاقة مغطاة، أو بتسجيل ذلك ديناً عليه إلى أجل مسمى، إذا كانت البطاقة غير مغطاة[1].

المطلب الثاني: أنواع البطاقات الائتمانية

نتناول في هذا المطلب أنواع البطاقات الائتمانية، حيث تنقسم إلى ثلاثة أقسام، نتناول كل قسم منها في فرع:

الفرع الأول: بطاقة الحسم الفوري (Debit card)

هي بطاقات يكون لحاملها رصيد في البنك المصدر لها، ليقوم عن طريق هذه البطاقة بالسحب من رصيده، والشراء بها وتسديد قيمة المشتريات والخدمات المقدمه له.

وهذا يعني أن صاحب البطاقة يستطيع الإنفاق ضمن حدود رصيده لدى البنك، وبالتالي لا يكون هناك أي عملية إقراض من البنك للعميل[2].

(1) بارودي، محمد أمين، **الوساطة المالية أبرز التطبيقات المعاصرة**، دار النوادر، 2012، ص321–322.

(2) بصله، رياض فتح الله، جرائم بطاقة الائتمان، دار الشروق، 1995، ص14.

وغالباً ما تكون هذه البطاقات مجانية، أو برسوم سنوية منخفضة، ودون عمولات على العمليات، إلا في بعض الحالات، مثل قيام العميل بالسحب عن طريق مؤسسة غير المؤسسة مصدرة البطاقة.

ومن فوائد هذه البطاقة أنها تمكن صاحبها من الحصول على النقود والخدمات بسهولة وأمان، دون الدخول في تمويلات وقروض وتحمل أعباء عوائدها.

وتقوم فكرة هذه البطاقة على وجود أجهزة إلكترونية، تعمل على الربط ما بين البنوك ونقاط البيع، وبالتالي ومن أجل إتمام عملية استخدام البطاقة، ما على التاجر سوى تمرير البطاقة على هذا الجهاز الإلكتروني، ثم إدخال قيمة العقد، ليتم بموجب هذا الاتصال تقييد قيمة العملية على حساب حامل البطاقة في البنك، وتقييد قيمة العملية من حساب صاحب البطاقة إلى حساب التاجر، وتتم هذه العملية بسرعة كبيرة، لا تتجاوز 48 ساعه فقط، ويقوم الجهاز الإلكتروني بإصدار إشعار يفيد نجاح العملية، في حال وجود رصيد كافٍ لحامل البطاقة، وإشعار برفض العملية في حال عدم وجود رصيد كافٍ[1].

ومع التطور الكبير الحاصل على هذه البطاقة، أصبح بإمكان حاملها القيام بالعديد من الخدمات التي تسهل عليه كثيرًا من الوقت والجهد، ومن هذه الخدمات:

1. إمكانية السحب والإيداع النقدي للنقود والشيكات عن طريق الصرافات الآلية، وبالتالي تجنب أزمات البنوك، وبيروقراطية المعاملات الورقية.
2. تمكن العميل من الاستفسار عن رصيده، واستصدار كشف حساب.

(1) الجادر، عذبه سامي حمد، **العلاقات التعاقدية المنبثقة عن إستخدام بطاقة الائتمان**، الأردن، 2008، ص43-45. السرطاوي، محمود، **الضوابط المعيارية لبطاقات الائتمان**، 2014، ص7.

3. تمكن العميل من الوصول إلى أمواله في أي مكان، حيث أصبح بالإمكان السحب النقدي من أي صراف آلي متوافر، حتى لو لم يكن تابعاً للبنك مصدر البطاقة، وبرسوم منخفضة أو مجانية.
4. تحويل عملات، حيث إن حامل البطاقة يستطيع السحب بأي عملة متوافرة في البلد، سواء أكان رصيده بهذه العمله أم بغيرها.
5. توافر خدمة تغيير الرقم السري للبطاقة عن طريق الصراف الآلي، دون الحاجة للجوء إلى موظف خدمة العملاء في البنك.

الفرع الثاني: بطاقة الائتمان والحسم الآجل (Charge card)

هي بطاقة تُمنح من قبل البنك لعملائه الراغبين، وتُمكن صاحبها من الحصول على سقف ائتماني معين، حسب تصنيف بطاقته لدى البنك، ويجب عليه سداد قيمة القرض بتاريخ معين من الشهر، وفي العادة بتاريخ 26 من كل شهر ميلادي، وفي حال تم التأخر عن السداد يستحق عليه للبنك المصدر غرامات ربوية على التأخر، مع استمرار مطالبته بسداد المبلغ المترصد في ذمته كله[1].

ومن خصائص هذه البطاقة أنها تستعمل في السحب النقدي وتسديد أثمان السلع والخدمات في حدود سقف ائتماني معين، وبالتالي فهي أداة إقراض وإيفاء معا.

لكنها لا تحتوي على أي تسهيلات ائتمانية متجددة لحاملها بعد التاريخ المحدد للسداد في كل شهر، حيث يجب عليه تسديد كل ما ترصد في ذمته، من أثمان المشتريات والسحوبات النقدية، وإذا التزم

(1) الهيتي، محمد حماد، **الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان الممغنطة**، دار الكتب القانونية، 2009، ص53.

بالسداد في التاريخ المذكور، فإنه لا يترتب عليه أي زيادات ربوية، وأما إذا تخلف عن السداد في التاريخ المحدد من كل شهر، فإنه يترتب عليه غرامات ربوية[1].

الفرع الثالث: بطاقة الائتمان المتجدد (Credit card)

بطاقة الائتمان المتجدد هي بطاقة تمنحها البنوك للعملاء الراغبين، ويُسمَح للعميل فيها بالشراء والسحب النقدي في حدود سقف ائتماني معين، مع منحه تسهيلات في الدفع، وذلك من خلال إمكانية التسديد على أقساط ممتدة ومتجددة، بفوائد ربوية محددة.

ومن أشهر الشركات المصدرة لهذه البطاقات شركة فيزا وشركة ماستر كارد.

وتقسم هذه البطاقات إلى أنواع، حسب سقفها الائتماني والمزايا التي تمنحها لحاملها، ومن هذه التقسيمات، تقسيمها إلى بطاقة فضية، وبطاقة ذهبية، وبطاقة بلاتينية، على النحو الآتي:

1. البطاقة الفضية أو العادية: وهي التي تلزم صاحبها بحد أعلى للسحب لا يستطيع تجاوزه، وتعطى هذه البطاقة لأغلب العملاء، وتمكنهم من السحب النقدي، والشراء من التجار.
2. البطاقة الذهبية أو الممتازة: وهي التي لا تحدد مبلغ معين ولا تلزم حاملها بسقف معين مثل أمريكان اكسبرس، وعادة ما تمنح هذه البطاقة للأثرياء، وكبار العملاء، مقابل دفع رسوم باهظه، وتعطي هذه البطاقة حاملها ميزات إضافية، مثل التامين على الحياة، وتامين ضد الحوادث، بالإضافة إلى إعطاءهم ميزات في السفر، وعند حجز الفنادق.

(1) جمال، أوجاني، **النظام القانوني لبطاقة الائتمان**، الجزائر، 2015-2016، ص34. ابو سليمان، عبد الوهاب ابراهيم، **البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد**، دمشق، دار القلم، 1418هـ، ص74-75. الهيتي، محمد حماد، **الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان الممغنطة**، دار الكتب القانونية، 2009، ص53.

3. البطاقة البلاتينية: وهي بطاقة ذات مواصفات عالية وتكون على قدر كفاءة العميل وثقة المصرف به، ولا تلزم حاملها بمبلغ أو سقف معين[1].

الفرع الرابع: البطاقة مسبقة الدفع (Prepaid card)

بطاقة الدفع المسبق: هي بطاقة دفع الكترونية، يتم تغديتها مقدماً من قبل العملاء، ويمكن استخدامها في عمليات الشراء والسحب النقدي، بحدود القيمة المتاحة فيها[2].

ميزات بطاقة الدفع المسبق

1. بطاقة آمنة جداً، فهي بديل أفضل من حمل النقود، أو الشيكات.
2. سهولة استخدامها والحصول عليها، حيث أنها لا تتعلق بأي نوع من أنواع الحسابات.
3. تساعد هذه البطاقة على ضبط النفقات، فحامل البطاقة يحدد قيمة المبلغ المشحون فيها.
4. يمكن استخدام هذه البطاقة في عمليات السحب النقدي، وعمليات الشراء في جميع أنحاء العالم[3].

المطلب الثالث: أنواع رسوم بطاقات الائتمان والعوائد المتعلقة بها

تعد الرسوم على البطاقات من أهم المصادر التي تحقق للبنوك والشركات المصدرة للبطاقات أرباحاً كبيرة، فعلى سبيل المثال بلغ صافي أرباح شركة أمريكان اكسبرس من إنتاج البطاقات عام 1989 ما يقارب 500 مليون دولار.

---

(1) الزحيلي، وهبة مصطفى. **بطاقات الإئتمان**. مسقط: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الخامسة عشر، 2004، ص7-8. محمد، سعد عبد، **بطاقات الائتمان المصرفية من منظور إسلامي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 34، 2013، ص7. شبير، محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار النفائس، الأردن، 2007، ط6، ص184.

(2) القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعه مقدما، البنك المركزي المصري، (file:///C:/Users/pc1/Downloads/Prepaid)، ص6.

(3) موقع شركة فيزا (https://qa.visamiddleeast.com/ar_QA/pay-with-visa/find-a-card/prepaid.html).

ونتناول في الآتي أهم أنواع هذه الرسوم:

1. رسوم الإصدار، وهي مقابل منح البطاقة، وتدفع لمرة واحدة.
2. رسوم التجديد، وتخصم من العميل عند تجديد البطاقة بعد إنتهاء مدتها، وتسمى الرسوم السنوية.
3. رسم تجديد البطاقة قبل انتهاء مدتها، مثل تجديدها قبل السفر، لضمان عدم انتهاء مدتها أثناء السفر.
4. رسوم استخراج بطاقة جديدة عند فقد البطاقة الأصلية.
5. رسوم تدفع مقابل تحصيل الشيكات المسددة بها، أو التحويلات من خلالها.
6. رسوم على سداد الفواتير من خلال البطاقة.
7. فوائد على ما يتم استخدامه من السقوف الائتمانية الممنوحة فيها.
8. غرامات التأخير في سداد المترصد في ذمة حاملها[1].

(1) الفقي، محمد عبد الفتاح محمد، **بطاقات الائتمان دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الخامس، الجزء الثاني، 2020، ص75، أبو غدة، عبد الستار، **بطاقة الإئتمان وتكييفها الشرعي**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع، ص14، أبو زيد، بكر. **بطاقة الأئتمان**. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع.

المبحث الثاني: منافع بطاقات الائتمان وأضرارها

كما هو معلوم فإن أي معاملة سواء أكانت مالية أم غيرها، تحتوي على آثار سلبية وأخرى إيجابية، وبما أن البطاقات الائتمانية واحدة من المعاملات المالية الحديثة، فلا تخلو من بعض الأضرار، كما أن لها منافع تعود على جميع أطرافها، وفيما يلي سنوضح أهم تلك الأضرار التي قد تنشأ عن استخدامها، والمنافع المرتجاة منها، بشيء من التفصيل، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: منافع بطاقات الائتمان

يعود استخدام بطاقات الائتمان بكثير من الفوائد على كل طرف من أطرافها، وهو ما نبينه في الفروع الآتية:

الفرع الأول: المنافع العائدة على حامل البطاقة

يمكن إجمال أهم المنافع التي تعود على حامل البطاقة من استخدامها في الآتي:

1. سهولة دفع قيمة المشتريات دون الحاجة لحمل النقود، وبالتالي تقل احتمالية ضياع النقود أو سرقتها.
2. إمكانية سحب الأموال عن طريق الصرافات الآلية.
3. حصول العملاء والزبائن على بعض الإمتيازات التي تمنحها المؤسسات المصدرة، مثل بعض الخدمات والتسهيلات أثناء السفر، مثل الحصول على ميزة التأمين على الحياة مجاناً عند السفر.
4. إمكانية التعامل والدفع بأي عملة، دون الحاجة إلى حمل عملات متعددة.
5. إمكانية الشراء عن طريق الإنترنت.

6. التسهيل في سداد ما ترتب في ذمة حاملها نتيجة استخدامها، من خلال تقسيطه للبنك، لأن البنك لا يلزمه بدفع الفواتير دفعة واحدة [1].

الفرع الثاني: المنافع العائدة على البنوك المصدرة لها

يمكن إجمال أهم المنافع التي تعود على البنك المصدر لبطاقة الائتمان في الآتي:

1. إستيفاء البنك للعديد من الرسوم، منها: رسوم إصدار البطاقات، وتجديدها، وتبديلها عند ضياعها أو تلفها أو سرقتها، بالإضافة إلى العوائد على الائتمان الذي يمنحه البنك لحامل البطاقة، والتي منها عوائد مباحة وعوائد محرمة، مثل الفوائد الربوية وغرامات التأخير التي يأخذها البنك عند عدم سداد العميل ما عليه من أقساط خلال وقت محدد، ومن العوائد التي يأخذها البنك أيضا الأرباح الناتجة عن فرقية تحويل العملة وصرفها.
2. كسب عملاء جدد للمصرف والاستفادة من فتح حسابات مصرفية جديدة، حيث إن فتح حساب شرط لاستصدار أكثر أنواع البطاقات، كما أن التجار وأصحاب المحلات وأصحاب الخدمات يضطرون إلى فتح حسابات بنكية لتسهيل عملهم في قبول البطاقات من حامليها واقتناء نقاط البيع (Point of Sale).
3. إستفادة البنك من التاجر عن طريق خصم نسبة من قيمة البضاعة، إذ أن البنك لا يدفع للتاجر المبلغ نفسه المستحق بالفواتير، وإنما يقوم بخصم نسبة منه، بوصفها عمولة على الشراء منه.
4. توفير سيولة لدى البنك المصدر للبطاقات المغطاة، بسبب تدفقات السيولة وذلك في الفترة ما بين تلقي المدفوعات من حاملي البطاقات وتسديد المبالغ إلى التجار.

(1) عرفات، **بطاقات الإئتمان البنكية في الفقه الإسلامي**، 2007، ص63، القضاة، منصور علي محمد، **بطاقات الائتمان تطبيقاتها المصرفية**، 1998، ص53-56.

5. يؤدي استخدام البطاقات إلى توفير المصروفات المكتبية والتشغيلية المتعلقة بالأوراق والمعاملات الورقية، والشيكات، التي تكلف البنوك مبالغ طائلة جراء متابعة أمورها المختلفة[1].

الفرع الثالث: المنافع العائدة على التاجر القابل للبطاقة

يمكن إجمال أهم المنافع التي تعود على التاجر القابل البطاقة في الآتي:

1. استقطاب عملاء جدد بنوعية وثقافة عالية.
2. التقليل من خطر السرقات والسطو المسلح، نتيجة عدم الاضطرار للاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في المحلات التجارية.
3. ضمان تغطية المبالغ الناشئة عن استخدام البطاقة، عند تقديم المستندات بالشكل الصحيح للبنك المصدر للبطاقة.
4. الإستفادة من الحملات الدعائية التي ينظمها مصدر البطاقة في التعريف بالجهات التجارية القابلة للبطاقة، لا سيما المؤسسات الخدماتية، مثل تأجير السيارات والفنادق، التي يدرج اسمها في الدليل الموزع من البنك على حاملي البطاقة.
5. زيادة عدد المشترين والزبائن، بسبب أن الشراء بالبطاقة، بمثابة البيع بالنسيئة، والتسهيلات التي يحصل عليها العميل عن طريق البطاقة تشجعهم على زيادة المشتريات وهذا يقع في مصلحة التجار.
6. التخلص من السرقات التي كانت تتم من المحاسبين الميدانيين للمحلات التجارية، وذلك أن استخدام البطاقات لا يجعل للمحاسب فرصة لحيازة الأموال النقدية[2].

---

(1) محمود، سحنون، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، 2003، ص7.

(2) محمد، عبد الله، وســـتراك، **بطاقات الائتمان من منظور اســـلامي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصـــادية، العدد34 ،2013، ص8. عرفات، **بطاقات الإئتمان البنكية في الفقه الإسلامي**، 2007، ص66.

الفرع الرابع: المنافع العائدة على المجتمع من بطاقات الائتمان

يمكن إجمال أهم المنافع التي تعود على المجتمع من استخدام بطاقات الائتمان، في الآتي:

1. تحقيق الرواج الإقتصادي، حيث يزداد الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي دفع عجلة الإقتصاد إلى الأمام، وكذلك التقليل من مخاطر التعامل بالنقد والتقليل من مخاطر التزوير والتلف والضياع، وبالتالي توفير طباعة نقود جديدة على الدولة، حيث إن التكلفة الإجمالية لطباعة البطاقات أقل من التكلفة الإجمالية لطباعة الأوراق النقدية.
2. تشكل الضرائب التي تفرضها الدولة على الشركات المصدرة للبطاقات موردا مهما من موارد الدولة، مما يجعل للدولة قدرة إنفاقية أكبر على المشاريع المهمة في المجتمع[1].

المطلب الثاني: الأضرار المترتبة على التعامل ببطاقات الائتمان

نتناول في هذا المطلب أهم الأضرار المترتبة على استخدام بطاقات الائتمان، وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: أضرار البطاقة بالنسبة لحاملها

يمكن إجمال أهم الأضرار على حامل البطاقة من استخدامها، في الآتي:

1. الإسراف من قبل حامل البطاقة في الإنفاق والمشتريات، نتيجة إتاحة السيولة النقدية له، والتسهيل عليه في السداد على أقساط، وشراء سلع غير ضرورية، ولا تتناسب مع دخله وقدرته على السداد.
2. ارتفاع نسبة الفوائد على القروض خاصة عند التأخير.

(1) عرفات، بطاقات الإئتمان البنكية في الفقه الإسلامي، 2007، ص68.

3. مخاطر تحمل حامل البطاقة لسداد قيمة المشتريات التي تتم بعد ضياع البطاقة أو سرقتها، وقبل التبليغ عن ذلك.

4. حصر خيارات المشتري في المحلات التجارية القابلة للبطاقة، وهو ما قد يضطر حاملها إلى التجاوز عن بعض مواصفات السلعة وجودتها وسعرها.

5. معاناة حامل البطاقة من بعض المشكلات والمنازعات مع البنك، في حال تأخر وصول الكشوف للحامل، وبالتالي تأخره في السداد، وفرض فوائد على هذا التأخير[1].

الفرع الثاني: أضرار البطاقة بالنسبة للبنوك المصدرة لها

يمكن إجمال أهم أضرار البطاقات على البنوك المصدرة لها، في الآتي:

1. زيادة حجم الديون المعدومة، التي يتغرمها البنك نتيجة لتساهله في إصدار البطاقات.

2. احتمال معاناة البنك من نقص في السيولة النقدية، اللازمة لتلبية احتياجاته الأخرى، نتيجة الزيادة في القروض المأخوذه عن طريق البطاقات[2].

الفرع الثالث: أضرار البطاقة بالنسبة للتاجر القابل لها

يمكن إجمال أهم أضرار البطاقات على التاجر القابل لها، في الآتي:

1. مخاطر تحمل التاجر لخسائر مالية، نتيجة أخطائه أحيانًا في التدقيق والتحقق، مثل عدم التدقيق على صلاحية البطاقة، والتأكد من سريانها.

2. تحمل التاجر لنسبة الخصم على المشتريات لصالح البنك المصدر للبطاقة، وهو ما يؤثر على هامش ربحه[3].

---

(1) عرفات، فتحي شوكت، **بطاقات الإئتمان البنكية في الفقه الإسلامي**، 2007. ص58.

(2) عرفات، فتحي شوكت، **بطاقات الإئتمان البنكية في الفقه الإسلامي**، 2007. ص59.

(3) عرفات، فتحي شوكت، **بطاقات الإئتمان البنكية في الفقه الإسلامي**، 2007. ص59.

المبحث الثالث: التكييف الشرعي للعلاقات التعاقدية في بطاقات الائتمان والأحكام الشرعية المتعلقة برسومها وعوائدها

نتناول في هذا المبحث التعريف بالعلاقات التعاقدية في بطاقات الائتمان، والأحكام الشرعية المتعلقة برسومها وعوائدها وفق معيار بطاقات الائتمان، وذلك في مطلبين.

المطلب الأول: التكييف الشرعي للعلاقات التعاقدية في بطاقات الائتمان

نتناول في هذا المطلب التكييف الشرعي للعلاقات التعاقدية في بطاقات الائتمان الإقراضية، وذلك في ثلاثة فروع.

الفرع الأول: التكييف الشرعي للعلاقة بين حامل البطاقة ومصدرها

اختلف الفقهاء في تكييف العلاقة بين مصدر البطاقة وحاملها، على أربعة أقوال:

القول الأول: ذهب أصحابه إلى أن العلاقة بين حامل البطاقة ومصدرها، علاقة ضمان وكفالة.

والضمان أو الكفالة عند الفقهاء: ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق. فيثبت في ذمتهما جميعا، ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما[1].

وبذلك يكون الضمان أساس البطاقة؛ لأن المصدر للبطاقة يتحمل الديون المتعلقة بذمة حاملها أمام التجار الذين يتعامل معهم بواسطتها، وبهذا يتحقق مفهوم الكفالة الذي هو التزام ما في ذمة الغير[2].

---

(1) السرخسي، محمد بن أحمد، **المبسوط**، 1993، ج19، ص160. العدوي، ابو الحسن علي بن أحمد، **حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني**، دار الفكر، بيروت، 1994، ج2، ص363. الشـــربيني، محمد بن أحمد، **مغني المحتاج**، دار الكتب العلمية، 1994، ج3، ص1981. ابن قدامه المقدسي، عبد الله بن احمد، **المغني**، مكتبة القاهره، 1968، ج4، ص339.

(2) الفوزان، صالح بن محمد، **البطاقات الائتمانية واخذ الرسوم على إصدارها والسحب النقدي بها**. ص6-7.

القول الثاني: وذهب أصحابه إلى أن العلاقة بين حامل البطاقة ومصدرها، علاقة وكالة.

والوكالة عند الفقهاء: إقامة الشخص غيره مقام نفسه في تصرف[1].

وبيان ذلك في بطاقة الائتمان أن مصدر البطاقة يكون وكيلًا عن حاملها في الدفع للتاجر[2].

وقد نوقش هذا التكييف: بأن التوكيل تفويض من الموكل فيما يملك لغيره، والحاصل أن حامل البطاقة الإقراضية، لا يملك أموالًا عند المصدر، فكيف يُوكل فيما لا يملك. وإنما الحاصل أن المصدر يدفع عنه من ماله –أي من مال المصدر– على وجه الإقراض[3].

القول الثالث: وذهب أصحابه إلى أن العلاقة بين حامل البطاقة ومصدرها، علاقة إقراض

والقرض عند الفقهاء: دفع مال إلى الغير، لينتفع به ويرد بدله[4].

حيث إن العميل يحصل على قرض بشكل تلقائي عند استعماله للبطاقة.

وقد نوقش هذا التكييف: بأن العميل لا يقبض المبلغ ليرد مثله، وأيضاً قد لا يستخدم العميل البطاقة أبداً[5].

القول الرابع: وهو تكييف العلاقة بين حامل البطاقة ومصدرها على أنها علاقة حوالة، وهو ما ذهبت إليه معايير أيوفي، حيث جاء في المعيار الشرعي رقم (61)، معيار بطاقات الدفع، ما نصه:

---

(1) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، ط2، 1986، ج2، ص24. المرداوي، علاء الدين أبو الحسن، **الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، دار احياء التراث العربي، ط2، ج5، ص353.

(2) الفوزان، صالح بن محمد. **البطاقات الائتمانية واخذ الرسوم على إصدارها والسحب النقدي بها**. ص8.

(3) الفوزان، صالح بن محمد، **البطاقات الائتمانية واخذ الرسوم على إصدارها والسحب النقدي بها**. ص6–7.

(4) الشيرازي، أبو اسحاق ابراهيم بن علي، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، دار الكتب العلمية، ج2، ص82. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح، **كشاف القناع على متن الإقناع**، دار الكتب العلمية، ج3، ص312. المرداوي، علاء الدين أبو الحسن، **الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، داراحياء التراث العربي، ط2، ج5، ص123.

(5) الفوزان، صالح بن محمد، **البطاقات الائتمانية واخذ الرسوم على إصدارها والسحب النقدي بها**. ص7.

1/2/2 العلاقة بين مُصدر البطاقة وحاملها:

1/1/2/2 عند إصدار البطاقة: علاقة تقديم خدمات لحاملها، تتمثل في إصدار البطاقة واستمرارها صالحة للاستخدام.

2/1/2/2 عند استخدام البطاقة: علاقة يحيل فيها حامل البطاقة قابلَ البطاقة على مُصدر البطاقة: الذي يدفع من رصيد حامل البطاقة لديه.

أو يدفع المُصدر من ماله إلى قابل البطاقة، ويرجع على حامل البطاقة بما دفع؛ فيكون المدفوع دينًا يرجع به على حامل البطاقة. وتكون العلاقة ضمانًا إذا استُخدمت البطاقة في حجز مبلغٍ أو اقتطاعه، توثيقًا لما قد يجب على حامل البطاقة.

رأي الباحثة:

أرى والله أعلم أن طبيعة العلاقة بين حامل البطاقة ومصدرها، أقرب إلى مفهوم الضمان، حيث إن مصدر البطاقة يضمن حاملها أمام التجار، وعند قيام التاجر بقبول البطاقة، لا يقوم بفحص رصيد حامل البطاقة، وإنما يقوم بفحص رصيد البطاقة وسقفها، حيث إنه بمجرد صحة معلومات البطاقة، يقبلها التاجر لعلمه أن البنك ضامنٌ لحامل البطاقة، ومتكفلٌ عنه بتسديد ما عليه.

الفرع الثاني: التكييف الشرعي للعلاقة بين حامل البطاقة والتاجر

اختلف الفقهاء أيضاً في طبيعة العلاقة بين حامل البطاقة والتاجر على قولين:

القول الأول: وذهب أصحابه إلى أن العلاقة بين حامل البطاقة والتاجر هي علاقة حوالة.

والحوالة عند الفقهاء هي: نقل الدين من ذمة إلى ذمة[1]

وعليه فإن حامل البطاقة عندما يشتري سلعة فإن ثمنها يصبح ديناً عليه، ويكون التاجر دائناً له، فيحيل حامل البطاقة هذا الدين على مصدر البطاقة، ويكون توقيعه على الفاتورة هو الموافقة على الإحالة، ويقوم التاجر بقبول هذه الإحالة، ويرسل الفاتورة الى المصدر الذي يقوم بدفع المال له.

والحق أن هذه الفاتورة تحقق معنى الحوالة فالرضا بين الطرفين موجود، وقيمة الدين معلومة.

ولا يشترط لصحة الحوالة أن يكون للعميل (المحيل) دينٌ على المحال عليه، عند الحنفية، فقد ورد في كتاب بدائع الصنائع للكاساني: (وَأَمَّا وُجُوبُ الدَّيْنِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ لِلْمُحِيلِ قَبْلَ الْحَوَالَةِ؛ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ لِصِحَّةِ الْحَوَالَةِ، حَتَّى تَصِحَّ الْحَوَالَةُ، سَوَاءٌ كَانَ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ دَيْنٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْحَوَالَةُ مُطْلَقَةً أَوْ مُقَيَّدَةً)[2]، وبهذا فإن معنى الحوالة متحقق بالكامل[3].

أما عند المالكية، فإنهم عدوا الحوالة التي لا يوجد فيها دين للمحيل على المحال عليه –كفالة، وأجروا عليها أحكام الكفالة، فقد جاء في المدونة: (إذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ لِلَّذِي أَحَالَ عَلَيْهِ دَيْنٌ. فَإِنَّمَا هِيَ حَمَالَةٌ)[4].

وأما عند الشافعية والحنابلة، فيشترط لصحة الحوالة وجود دين للمحيل على المحال عليه، فقد ورد في الحاوي للماوردي: (فَأَمَّا وُجُوبُ الْحَقِّ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَقَدِ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا هَلْ هُوَ شَرْطٌ فِي

---

(1) ابن نجيم، سراج الدين عمر، **النهر الفائق شرح كنز الدقائق**، دار الكتب العلمية، ط1، ج3، ص585. البغدادي، عبد الرحمن بن محمد، **ارشاد السالك إلى أشرف المسالك**، مطبعة مصطفى البابي الحلب وأولاده، مصر، ط3، ج1، ص97. العمراني، ابو الحسين يحيى، **البيان في مذهب الامام الشافعي**، دار المنهاج، جدة، ج6، ص279. المقدسي، ابو محمد موفق الدين، **الكافي في فقه الامام احمد**، دار الكتب العلمية، ج2، ص123.

(2) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، ط2، ج6، ص16.

(3) بن عيد، محمد القري. **الائتمان المولد على شكل بطاقة**. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جده، ص1.

(4) ابن أنس، مالك، **المدونه**، درا الكتب العلمية، 1994، ج4، ص127.

صِحَّةِ الْحَوَالَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إنَّهُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْحَوَالَةِ فَمَتَى لَمْ يَكُنْ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْحَقُّ الَّذِي أَحَالَ بِهِ عَلَيْهِ، فَالْحَوَالَةُ بَاطِلَةٌ، لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مِنْ تَحَوُّلِ الْحَقِّ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ وَاجِبًا عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ وَاجِبًا لِلْمُحْتَالِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَصِحُّ وَتَجْرِي مَجْرَى الضَّمَانِ لِأَنَّهَا وَثِيقَةٌ فَعَلَى هَذَا لَا تَتِمُّ إلَّا بِقَبُولِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ بِالْحَوَالَةِ قَبْلَ أَدَائِهَا، فَإِنْ أَدَّاهَا بِأَمْرٍ رَجَعَ بِهَا وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَمْرٍ لَمْ يَرْجِعْ بِهَا)[1]. والأصح من هذين الوجهين عند الشافعية الوجه الأول باشتراط وجود دين للمحيل على المحال عليه، قال الشربيني: (وَلَا تَصِحُّ عَلَى مَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ) بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّهَا بَيْعٌ، إذْ لَيْسَ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِجَعْلِهِ عِوَضًا عَنْ حَقِّ الْمُحْتَالِ)[2].

وجاء في كتاب المبدع لابن مفلح: (وَلَا تَصِحُّ إلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَحَدُهَا: أَنْ يُحِيلَ عَلَى دَيْنٍ مُسْتَقِرٍّ)[3].

وبالتالي فإن شروط الحوالة غير متحققه بالعلاقة بين حامل البطاقة والتاجر، إلا عند الحنفية.

القول الثاني: وذهب أصحابه إلى أن العلاقة بين حامل البطاقة والتاجر هي علاقة وكالة.

وبناءً على هذا التصور، يكون التاجر وكيلاً عن حامل البطاقة في الاقتراض لصالح هذا الحامل، قرضًا باسم الحامل من مصدر البطاقة، ثم تسديد ثمن المشتريات لنفسه من ذلك القرض[4].

رأي الباحثة:

أرى والله أعلم أن طبيعة العلاقة بين حامل البطاقة والتاجر، أقرب إلى الحوالة، حيث إن عملية الشراء تنشأ بين حامل البطاقة والتاجر، ثم يُظهر الحامل بطاقته للتاجر، ويكون ذلك بمثابة طلب

(1) الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد، **الحاوي**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، ج6، ص419-420.
(2) الشربيني، **مغني المحتاج**، ج3، ص190.
(3) ابن مفلح، ابراهيم بن محمد، **المبدع في شرح المقنع**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ج4، ص252.
(4) بن عيد، محمد القري، **الائتمان المولد على شكل بطاقة**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جده، ص2.

تحويل الدين الناتج عن الشراء على البنك المصدر للبطاقة، وعند قيام التاجر بقبول البطاقة، يكون قد قَبِلَ الحوالةَ على البنك.

الفرع الثالث: التكييف الشرعي للعلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر

اختلف المعاصرون في تكييف العلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر إلى قولين:

القول الأول: ذهب أصحاب القول الأول إلى تصنيفها كعلاقة تجارية محضة، يطلق عليها عقد التاجر أو عقد المورد، ويلزم هذا العقد مصدر البطاقة، بتوفير الأدوات اللازمة لعمل البطاقة، والالتزام بالوفاء ودفع قيمة المشتريات التي حصل عليها حامل البطاقة، ويلزم هذا العقد أيضاً التاجر بقبول هذا الوفاء، واستخدام الأدوات والأجهزه المتعلقة بالبطاقة، وتسليم البنك الفواتير المستحقة، وتقديمه قائمة بالديون، واخيراً أداء العمولة المستحقة للمصرف[1].

القول الثاني: وهو قول الدكتور وهبة الزحيلي، حيث كيّف العلاقة بين المصدر والتاجر، كعلاقة تجارية قائمة على أساس الوكالة بأجر، حيث يعد البنك المصدر للبطاقة، وكيلاً عن التاجر في قبض قيمة المبيعات من حاملي البطاقات، وضمها إلى حسابه، كما ويعتبر وكيلاً عنه في السحب من رصيده، لتسديد ما يستحق عليه من بضاعة مرتجعة، ويستحق للمصرف عمولة يأخذها من التاجر مقابل إرسال العملاء، والترويج للسلع وتسويقها[2].

رأي الباحثة: أرى والله أعلم أن طبيعة العلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر، علاقة تجارية محضة، كما ذهب إليه أصحاب القول الأول، فالعلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر، علاقة تعاقدية، قائمة على إلتزامات وشروط محددة بين الطرفين، أما ما ذهب إليه الدكتور الزحيلي، بأن طبيعة العلاقة

---

(1) طارش، مريم عبد، **المسؤولية العقدية الناشئة عن استخدام بطاقات الائتمان**، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العام الثالث، العدد 21، يناير 2018، ص30-33. القري، محمد، **الائتمان المولد على شكل بطاقة**، ص2.

(2) الزحيلي، وهبة، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر، دمشق، 2002، ص548.

بينهما قائمة على أساس الوكالة بأجر، فهو غير صحيح، لأن البنك يسدد للتاجر دين أصلي، نشأ عن قبول التاجر للبطاقة، وتسليم المشتريات لحاملها، فلو كانت العلاقة وكالة، وكان البنك وكيلاً عن التاجر في تحصيل ديونه، وعجز البنك عن تحصيل تلك الديون، لما ترتب على البنك أي شيء، ولا يستطيع التاجر أن يرجع على البنك بأي نوع من أنواع المطالبة، وهذا مخالف لما يحصل في الحقيقة، حيث أن البنك ملزم بناءً على العقد المبرم بينه وبين التاجر بتسديد ثمن مشتريات العميل قبل تحصيلها من حامل البطاقة أصلاً.

المطلب الثاني: الأحكام الشرعية المتعلقة برسوم بطاقات الائتمان وعوائدها

اتفق العلماء المعاصرون على حرمة أخذ فوائد ربوية على الإقراض في بطاقات الائتمان التي تصدرها البنوك التجارية.

واختلفوا في جواز أخذ رسوم على بطاقات الائتمان التي تصدرها البنوك الإسلامية، إذا روعيت الضوابط الشرعية في أخذها، وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم جواز أخذ أي رسوم على بطاقة الائتمان، وهذا رأي مجموعة من علماء مجمع الفقه منهم الدكتور محمد القري[1].

أدلة القول الأول:

أولاً: أن تلك الرسوم نوع من أنواع الربا لأنها زيادة على القرض.

ونوقش هذا الدليل بأن قرارات المجامع والفتاوى أكدت أن الزيادة غير مرتبطة بالدين قدراً أو أجلاً، وإنما هي عائد على الخدمة.

(1) الفوزان، صالح بن محمد، **البطاقات الائتمانية واخذ الرسوم على إصدارها والسحب النقدي بها**، ص8-9.

ثانياً: أن الرسوم نوع من أنواع الضمان، وأخذ الأجرة على الضمان محرم.

ونوقش هذا الدليل بأنه ليس هناك علاقة بين الرسوم والضمان؛ إذ لا يختلف مقدارها بمقدار استخدامها من قبل صاحبها[1].

القول الثاني: جواز أخذ هذه الرسوم مطلقًا

أدلة القول الثاني:

1. أن هذه الرسوم تكون مقابل تقديم الخدمات المصرفية، وهي أجرة مقطوعة ولا علاقة لها بمقدار دين حامل البطاقة، فهي أجرة في مقابل عمل.
2. أن إصدار هذه البطاقات يتطلب كثيرا من النفقات، كنفقات تجهيز البطاقة وفتح الملفات وتعريف الجهات، إضافة إلى تكلفة الموارد البشرية وتكلفة مواقع الأجهزة وغيرها، فتكون هذه الرسوم مقابل هذه التكاليف.

القول الثالث: جواز أخذ رسوم على بطاقات الائتمان في حدود التكلفة الفعلية لهذه البطاقات على البنك المصدر لها، وهذا رأي مجمع الفقه الإسلامي والمعايير الشرعية[2].

دليل القول الثالث:

على اعتبار أن العلاقة بين المصدر وحامل البطاقة هي علاقة قرض أو تؤول إلى القرض، فيجب أن تكون الرسوم التي يأخذها المقرض في حدود الخدمات الفعلية للإقراض، وهذا ما أجازه علماء مجمع الفقه الإسلامي بشرط أن تكون في حدود النفقات الفعلية.

(1) الفوزان، صالح بن محمد، **البطاقات الائتمانية واخذ الرسوم على إصدارها والسحب النقدي بها**، ص8-9.

(2) الفوزان صالح بن محمد، **البطاقات الائتمانية واخذ الرسوم على إصدارها والسحب النقدي بها**، ص10.

رأي الباحثة:

الذي يترجح –والله أعلم– ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي والمعايير الشرعية، من جواز أخذ رسوم على بطاقات الائتمان الإقراضية، بشرط أن يكون ذلك ضمن التكاليف الفعلية لإصدار البطاقة.

تفصيل رأي المعايير الشرعية في رسوم بطاقات الائتمان

نورد هنا التفصيلات التي أوردتها معايير أيوفي لرسوم بطاقات الائتمان الإقراضية، وقد فرقت بين نوعين من الرسوم، رسوم يأخذها المصدر من الحامل، واشترطت أن تكون ضمن التكلفة الفعلية، ورسوم يأخذها المصدر من التاجر، ولم تشترط فيها أن تكون ضمن التكلفة الفعلية، لخلو العلاقة بين المصدر والتاجر من الإقراض، فقد جاء في المعيار الشرعي رقم (61) بطاقات الدفع، ما نصه:

1/5 رسوم البطاقات: الرسوم (العمولات) على البطاقات، سواء أكانت البطاقات أساسية أم إضافية وما يلحق بها، من حيث أحكامها –على نوعين:

1/1/5 رسوم لا يجوز أن تزيد على التكلفة الفعلية المباشرة، وهي الرسوم التي يتقاضاها مصدر البطاقة من حاملها، وترتبط بالقرض في بطاقات الائتمان، مثل:

رسوم الإصدار والتجديد والاستبدال، ورسوم السحب النقدي من أجهزة المؤسسة المُصدرة، ورسوم رفع الحد الائتماني للبطاقة، ورسوم تقسيط المبلغ المسُتخدم، وكذا تكلفة صرف العملات في حال استخدام البطاقة بعملة غير عملة البطاقة.

وينظر الفقرة (9) من المعيار الشرعي رقم (19) بشأن القرض.

2/1/5 رسوم غير مقيّدة بالتكلفة الفعلية، وإنما تكون بحسب الاتفاق، وهي عدا ما سبق؛ مثل:

1/2/1/5 الرسوم التي يقتطعها بنك التاجر من قابل البطاقة، ويؤول بعضها إلى مُصدر البطاقة والشركة الراعية. على أن لا يُحمّل حامل البطاقة تلك الرسوم في البطاقات القائمة على الإقراض.

2/2/1/5 رسوم الاشتراك وعمولات الخدمات التي يدفعها مُصدرُ البطاقة للشركة الراعية للبطاقة.

3/2/1/5 الرسوم التي يفرضها مُصدر البطاقة على السحب النقدي أو الإصدار أو التجديد أو الاستبدال أو زيادة الرصيد أو سعر الصرف ونحوها، في البطاقات التي لا تشتمل على إقراض.

4/2/1/5 الرسوم التي تتقاضاها المؤسسة صاحبة جهاز السحب النقدي مقابل السحب، أو أي خدمات أخرى تتم من خلال الجهاز. إذا لم تكن المؤسسة هي المُصدرة للبطاقة. وفي حال ما إذا كانت المؤسسة صاحبة الجهاز هي المُصدرة البطاقة يراعى ما ورد في البند (1/1/5)، ولا يجوز للمؤسسة عندئذٍ أن تزيد رسوم استخدام الجهاز عن الرسوم التي تتقاضاها من حملة بطاقات مؤسسات (أو بنوك) أخرى.

الفصل الثاني

بطاقات الائتمان في البنوك الإسلامية الفلسطينية: أنواعها وخدماتها ورسومها وتأصيل الهيئات الشرعية لها

المبحث الأول: البطاقات في البنك الإسلامي الفلسطيني: أنواعها وخدماتها ورسومها وتأصيل الهيئة الشرعية لها

يصدر البنك الإسلامي الفلسطيني ثلاثة أنواع من البطاقات، هي:

بطاقة الخصم.

وبطاقة التيسير.

والبطاقة الذهبية.

وسنتناول ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: بطاقة الخصم: الخدمات والرسوم

نتناول هنا الخدمات والرسوم المتعلقة ببطاقة الخصم، ولن نتعرض لحكمها الشرعي، إذ الأصل فيها الإباحة؛ لأنه ليس فيها إقراض أصلًا، وذلك في فرعين:

الفرع الأول: خدمات بطاقة الخصم في البنك الإسلامي الفلسطيني

هي بطاقة تمكن العميل من القيام بعمليات الشراء والسحب والإيداع النقدي عبر الصرافات ونقاط البيع، وذلك عن طريق خصم قيمة السحب النقدي والمشتريات من حساب العميل مباشرة.

وتتميز بطاقات الخصم بالعديد من المزايا، وتقدم العديد من الخدمات، من أهمها:

- إمكانية الشراء والسحب النقدي من خلال نقاط البيع والصرافات الآلية المنتشرة في جميع أنحاء العالم، وعلى مدار ال 24 ساعة.
- إشعار العميل بأي عملية سحب أو شراء، عبر ارسال رسالة نصية قصيرة SMS على الهاتف الخلوي.
- حد السحب النقدي 100% من قيمة الرصيد المتوافر في حساب العميل البنكي، وبحد أقصى 1000 دولار للعملية الواحدة، وبسقف 3000 يوميا، أو ما يعادلها من قيمة العملات الأُخرى.
- تمكن من الإيداع النقدي في حسابات حاملها، من خلال صرافات البنك التي تدعم هذه الخدمة، ولغاية 4500 دولارا يومياً، أو ما يعادلها بالعملات الأخرى[1].
- تمكن من السحب من شبكة الصرافات العاملة في فلسطين، التابعة لخدمة المفتاح الوطني (194).
- تمكن من التسجيل بخدمة اسلامي اونلاين واسلامي موبايل، بشكل ذاتي ومجاني، ودون الرجوع للفرع.

الفرع الثاني: رسوم بطاقة الخصم في البنك الإسلامي الفلسطيني

يتقاضى البنك الإسلامي الفلسطيني ثلاثة أنواع من الرسوم على بطاقة الخصم، وهي:

أولًا: رسوم الإصدار بقيمة 5 دولار، لمرة واحدة.

ثانيًا: رسوم التجديد السنوي بقيمة 5 دولار.

(1) موقع البنك الإسلامي الفلسطيني، (https://www.islamicbank.ps/ar/personal/cards) ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في فرع البيره بتاريخ 14-10-2021.

ثالثًا: رسوم إغلاق البطاقة بقيمة 20 دولار ثابته.

المطلب الثاني: بطاقة التيسير: الخدمات وشروط الإصدار والرسوم

هي بطاقة تقوم بمنح العميل سقفًا ائتمانيًا مناسبًا لملاءته، يمكن من خلاله القيام بعمليات الشراء المختلفة من نقاط البيع، إضافة إلى السحب النقدي من الصرافات، ويقوم البنك بتسديد قيمة المسحوبات وتقييدها على حساب العميل، ويقوم العميل بتسديد المبالغ المستحقة على شكل أقساط شهرية، وذلك مقابل رسوم سنوية، يتم استيفائها بشكل شهري.

الفرع الأول: خدمات بطاقة التيسير

تقدم بطاقة التيسير العديد من الخدمات، وتحتوي على العديد من المزايا، من أهمها:

- سقف ائتماني متجدد يصل إلى ثلاثة أضعاف الراتب، بحد أقصى 6000 دولار، والمقصود بالمتجدد أنه بإمكان العميل إعادة استخدام القسط الشهري المسدد، بمعنى أنه إذا قام العميل بسداد القسط الشهري مما ترصد في ذمته، فإن قيمة القسط تشحن مرة أخرى في البطاقة، ويمكن للعميل إعادة إستخدامها[1].
- إمكانية الشراء من خلال نقاط البيع والمواقع الإلكترونية والسحب النقدي من الصرافات الآلية المنتشرة في جميع أنحاء العالم.
- السداد على أقساط شهرية بواقع 8.33% من السقف المستغل، للقسط الواحد شهريا وبحد أدنى 25 دولار.

(1) موقع البنك الإسلامي الفلسطيني، (https://www.islamicbank.ps/ar/personal/cards) ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في فرع البيره بتاريخ 14-10-2021.

- لا توجد أي أرباح او عمولات على الرصيد المستغل والقائم، وإنما فقط الرسوم السنوية الموزعة على الأشهر.
- إصدار كشف حساب شهري بقيمة السحوبات (سحب نقدي ومشتريات) من البطاقة.
- إشعار العميل بأي عملية سحب أو شراء، عبر إرسال رسالة نصية قصيرة على الهاتف الخلوي.
- إمكانية سحب الرصيد المتاح في البطاقة، من خلال صرافات البنك الاسلامي الفلسطيني، ودون عمولة.
- إمكانية الشراء عبر الانترنت من خلال البطاقة.
- يتم استقطاع أجرة شهرية ثابتة على البطاقة.
- التمتع باسترداد نقدي على قيمة المشتريات لدى العديد من الشركات والمعارض.

الفرع الثاني: شروط إصدار بطاقة التيسير

هناك العديد من الشروط التي يفرضها البنك لإصدار بطاقات التيسير، ومن أهمها:

- تحويل راتب العميل إلى البنك، وفي حال لم يحول العميل راتبه، يطلب منه توفير كفيل موظف محول راتبه للبنك.
- تأمين نقدي بقيمة 100% للعملاء الذين لم يحولوا راتبهم، في حال كان التأمين النقدي بنفس عملة البطاقة، وبقيمة 120% في حال كان التأمين النقدي بعملة اخرى غير عملة البطاقة.
- وقد يقوم البنك بعمل استثناء بإصدار بطاقة تيسير لعملاء لا يتم تحويل رواتبهم على البنك، بشرط وجود كفيلين يتم تحويل رواتبهما إلى البنك، أو كفيلين يقومان بإيداع رواتبهم قبل 26 الشهر[1].

(1) موقع البنك الإسلامي الفلسطيني، (https://www.islamicbank.ps/ar/personal/cards) ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في فرع البيره بتاريخ 14-10-2021.

- أن لا يُمنح العميل سقفًا، يؤدي إلى زيادة إجمالي التزاماته الشهرية للسداد للبنوك –بما فيها قسط بطاقة التيسير– عن 50% من الدخل الشهري المثبت والمعتمد للأسرة.
- التوقيع على شروط وأحكام إصدار البطاقة، وعلى كمبيالة بقيمة 100% من قيمة البطاقة.

الفرع الثالث: رسوم بطاقة التيسير

لا يتقاضى البنك الإسلامي الفلسطيني أية رسوم على إصدار بطاقة التيسير، وإنما يتقاضى البنك رسمًا سنويًا عليها، وهو ما نوضحه في الآتي:

الرسم السنوي على بطاقة التيسير

يأخذ البنك رسمًا سنويا على البطاقة، وتختلف قيمة الرسم السنوي حسب سقف البطاقة، على النحو الآتي:

فئة (500–1000) دولار. العمولة السنوية = 120 دولاراً.

فئة (1001–2000) دولار. العمولة السنوية = 240 دولاراً.

فئة (2001–3000) دولار. العمولة السنوية = 360 دولاراً.

فئة (3001–4000) دولار. العمولة السنوية = 480 دولاراً.

فئة (4001–5000) دولار. العمولة السنوية = 600 دولار.

فئة (5001–6000) دولار. العمولة السنوية = 720 دولاراً.

ويتم توزيع الرسم السنوي على 12 شهرًا، فمثلا رسم (120) دولارًا، يكون قسطه الشهري (10) دولارات، ورسم (240) دولارًا، يكون قسطه الشهري (20) دولارًا، ورسم (360) دولارًا، يكون قسطه الشهري (30) دولارا، وهكذا.

ويتم استيفاء القسط الشهري –المكون من القسط الشهري للرسوم السنوية، والقسط واجب السداد من المترصد في الذمة– كل 26 من الشهر الميلادي[1].

وفي حال عدم توافر رصيد لدى العميل أو عدم نزول الراتب في التاريخ المحدد لسداد القسط الشهري، وهو 26 من الشهر الميلادي، فإن البنك يقوم بكشف حساب العميل، وعند توافر رصيد في الحساب، يقوم البنك بتحصيل قسطه الشهري.

هل يقوم البنك بفرض أي رسوم أو غرامات عند التعثر أو عدم القدره على السداد؟

لا يقوم البنك بفرض أي غرامات أو رسوم عند تعثر العميل، أو عند تأخره في السداد، بل يقوم البنك أولاً بإيقاف البطاقة، ثم يقوم بحجز أي مستحقات للعميل، مثل أتعاب نهاية الخدمة أو أي مستحقات متوافرة لدى البنك. وفي حال عدم توافر أي أتعاب أو مستحقات، يقوم البنك بإعادة جدولة الدين، بحيث تزيد فترة السداد. وفي حالات التعثر الشديدة يقوم البنك بإلغاء الرسوم السنوية المفروضة على البطاقة[2].

المطلب الثالث: بطاقة التيسير: تأصيل الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني لها

ذهبت الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني إلى جواز إصدار بطاقات التيسير، وبالتالي جواز التعامل بها ولكن شريطة التقيد ببعض الضوابط، نتناولها في الفروع الآتية.

(1) مقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في فرع البيره بتاريخ 14-10-2021.

(2) مقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في فرع البيره بتاريخ 14-10-2021.

الفرع الأول: ضوابط شرعية تتعلق بالعمولة التي يأخذها البنك من التاجر قابل البطاقة

وضعت الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الفلسطيني، عدة ضوابط تتعلق بالعمولة التي يأخذها البنك من التاجر قابل البطاقة، وهي:

1. أن يكون بيع التاجر بالبطاقة بمثل السعر الذي يبيع به بالنقد.
2. أن تكون تلك العمولة مقابل أجرة وكالة على تحصيل الدين بين التاجر وحامل البطاقة، وكذلك ترويج التعامل بين التاجر وحامل البطاقة، وكذلك تأمين زبائن، ومن المقرر شرعا جواز أخذ الأجره على الوكالة [1].

الفرع الثاني: ضوابط شرعية تتعلق بالعمولة التي يأخذها البنك من حامل البطاقة

بالنسبة لما يتقاضاه البنك من رسوم وعمولات من حامل البطاقة، نصت الهيئة الشرعية على جواز أخذ مثل هذه الرسوم والعمولات شريطة عدم اشتمالها على فوائد ربوية.

والرسوم السنوية تكون مقابل العديد من الخدمات، مثل رسوم العضوية، ورسوم تفعيل البطاقة، ورسوم خدمات الرسائل، ورسوم خدمات شهرية على حركة البطاقة، وغيرها من الخدمات التي يدفع البنك مقابلها لشركة فيزا العالمية، فتكون هذه الرسوم مقابل السماح للعميل بحمل البطاقة والاستفاده منها.

ويجوز أيضا للبنك أن يتقاضى من حامل البطاقة رسم طلب كشوفات حساب، ورسم إصدار رقم سري، ورسم استبدال للبطاقة، ورسم إلغاء أو بدل فاقد، لأن هذه الرسوم تعد من قبيل الأجرة، التي ياخذها البنك مقابل خدمة أو منفعة أو مقابل تسهيلات مقدمة للعميل، وهذا كله يدخل في باب منفعة الإجارة التي هي تمليك منفعة بعوض.

(1) موقع البنك الإسلامي الفلسطيني، (https://www.islamicbank.ps/ar/personal/cards)

وأما بخصوص السحب النقدي بالبطاقة، فهو جائز، ما لم يترتب عليه فوائد ربوية. والبنك الإسلامي الفلسطيني لا يأخذ عمولة ولا رسوما على السحب من صرافاته، وأما بخصوص السحب النقدي من خلال صرافات البنوك الأخرى داخل الوطن أو خارجه، فإن العميل يدفع رسومًا على ذلك.

وترى الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الفلسطيني جواز هذه الرسوم، على أساس أنها تكون مقابل الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي من توصيل المال لحامل البطاقة في أي مكان، أو في مقابل خدمات الإتصالات وأجهزة الصرف وغيرها، وكل هذا يدخل في التكلفة الفعلية للقروض، فهو بالتالي أجرة مقابل خدمة القرض، شريطة أن تكون هذه الأجره ضمن حدود النفقات الفعلية، وإلا تكون الزيادة عليها ربا قروض.

كما أن هذه الرسوم –كما ترى الهيئة– لا ترتبط بمبلغ القرض أو قيمته، كما أن من يسحب بأول الشهر يدفع نفس الرسوم التي يدفعها من يسحب آخر الشهر، وبالتالي فإن هذه الرسوم هي مقابل توفير هذه الخدمة.

الفرع الثالث: ضوابط تتعلق ببعض العمليات في استخدام البطاقة

أوضحت الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الفلسطيني الأحكام المتعلقة ببعض العمليات التي تتم عن طريق البطاقة، وهي:

أولا: حكم شراء الذهب عن طريق البطاقة

قررت الهيئة جواز شراء الذهب عن طريق البطاقة، شريطة أن يقوم البنك بالدفع لقابل البطاقة مباشرة ودون تأجيل.

ثانيا: حكم توسط البنك التقليدي بين البنك الإسلامي الفلسطيني وشركة فيزا العالمية التي تتبع لها البطاقة

قررت الهيئة جواز قيام البنك الإسلامي الفلسطيني باعتماد أحد البنوك التجارية وسيطا بينه وبين شركة فيزا العالمية، شريطة مراعاة الأحكام الشرعية في ذلك.

ثالثا: حكم السحب ببطاقة التيسير من صرافات البنوك التقليدية

قررت الهيئة أنه يجوز لحامل البطاقة استخدام أي جهاز للصرف الآلي، سواء أكان تابعًا للبنك مصدر البطاقة أم لا، لأن هذه العملية تتم بطريقة آلية باتفاق مسبق بين البنوك.

رابعا: حكم سداد المستحقات بعملة أخرى غير العملة التي تم الشراء بها

يقوم البنك الإسلامي الفلسطيني بالاتفاق مع زبونه القابل للبطاقة، على سداد المستحقات عليه بالعملات المختلفة، وقد أجازت الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الفلسطيني اتفاق البنك مع حامل البطاقة على النحو الآتي:

1. ترصيد قيمة المبالغ المستخدمه بالبطاقة نتيجة عمليات الشراء وتلقي المنافع والخدمات والسحب النقدي بالعملات المختلفة –بعملات سداد أخرى، بسعر الصرف العالمي المتداول في تاريخ تقديم التاجر فواتيره للبنك[1].
2. تحويل عملة حامل البطاقة إلى عملات أخرى وذلك حسب سعر الصرف في التاريخ الذي تم فيه سداد القيمة من قبل البنك المصدر، نيابة عن حامل البطاقة.

(1) موقع البنك الإسلامي الفلسطيني، (https://www.islamicbank.ps/ar/personal/cards).

الفرع الرابع: ضوابط عامة

وضعت الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الفلسطيني، عدة ضوابط عامة لإصدار بطاقة التيسير، وهي:

1. عدم تعامل حامل هذه البطاقة بما حرمته الشريعة، مثل شراء الخمور وغيرها.
2. عدم تقاضي البنك أي فوائد ربوية في حال تأخر السداد.
3. اختصاص حامل البطاقة بحصته من ربح المبلغ الذي أودعه لدى البنك الإسلامي الفلسطيني كضمان، وفق شروط التعاقد.

فهذه هي الشروط التي وضعت من قبل الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني لضمان جواز إصدار مثل هذه البطاقات، حيث إن جواز إصدار هذه البطاقات مرتبط بمدى التزام البنك بهذه الشروط.

المطلب الرابع: البطاقة الذهبية: الخدمات وشروط الإصدار والرسوم

البطاقة الذهبية: هي بطاقة تمنح للشركات أو كبار العملاء، بسقف ائتماني، يبدأ من 5000 دولار ويصل إلى 10000 دولار.

وتمكن هذه البطاقة صاحبها من شراء البضائع والخدمات من خلال نقاط البيع المنتشرة، بالإضافه الى عمليات السحب النقدي.

ويتم الالتزام بسداد الرصيد المستخدم كله في تاريخ 26 من كل شهر، فهي بطاقة (Charge Card)[1].

(1) موقع البنك الإسلامي الفلسطيني، (https://www.islamicbank.ps/ar/personal/cards).

الفرع الأول: خدمات البطاقة الذهبية

تقدم البطاقة الذهبية العديد من الخدمات والمزايا، التي تكون مقتصره على أصحاب الشركات والعملاء المميزين، ومن أهمها:

- سقف ائتماني يبدأ من 5,000 دولار وبحد أقصى 10,000 دولار
- إمكانية الشراء من خلال نقاط البيع والمواقع الالكترونية، والسحب النقدي من الصرافات الآلية المنتشرة في جميع أنحاء العالم.
- السداد يتم دفعة واحدة في نهاية كل شهر.
- لا توجد أي أرباح او عمولات على الرصيد المستغل والقائم.
- إصدار كشف حساب شهري بقيمة السحوبات (سحب نقدي ومشتريات) من البطاقة
- إشعار العميل بأي عملية سحب أو شراء، من خلال إرسال رسالة نصية قصيرة على الهاتف الخلوي.
- إمكانية سحب الرصيد المتاح في البطاقة من خلال صرافات البنك الاسلامي الفلسطيني وصرافات البنوك الأخرى.

الفرع الثاني: شروط إصدار البطاقة الذهبية

هناك العديد من الشروط التي يفرضها البنك الإسلامي الفلسطيني لإصدار البطاقة الذهبية، ومن أهمها:

- ضمان تأمين نقدي لا يقل عن 20% من قيمة البطاقة للعملاء غير الحاصلين على تمويلات.
- أن يكون تصنيف العميل (A, B) على نظام الشيكات المعادة.
- ألا يقل معدل تعامل العميل الشهري مع البنك أو البنوك الاخرى عن 10 اضعاف قيمة البطاقة

- ألا تتجاوز نسبة الشيكات المرتجعة للعميل عن 10 %[1].
- التوقيع على كمبالية بقيمة 120% من قيمة البطاقة.

الفرع الثالث: رسوم البطاقة الذهبية

لا يفرض البنك الإسلامي الفلسطيني أي رسوم على البطاقة الذهبية، سوى رسوم الإصدار بقيمة 70 دولار بالسنة، تخصم بداية كل سنة من تاريخ الإصدار[2].

(1) موقع البنك الإسلامي الفلسطيني، (https://www.islamicbank.ps/ar/personal/cards)، ومقابلة شخصية بتاريخ 14-10-2021.

(2) موقع البنك الإسلامي الفلسطيني، (https://www.islamicbank.ps/ar/personal/cards)، ومقابلة شخصية بتاريخ 14-10-2021.

المبحث الثاني: البطاقات في البنك الإسلامي العربي: أنواعها وخدماتها ورسومها وتأصيل الهيئة الشرعية لها

يصدر البنك الإسلامي العربي خمسة أنواع من البطاقات، هي: بطاقة الخصم، وبطاقة (charg card)، وبطاقة حياة سهلة، وبطاقة المشتريات، وبطاقة العبور.

ونتناول كل نوع منها في مطلب.

المطلب الأول: بطاقة الخصم: الخدمات والرسوم

هي بطاقة تمكن العميل من القيام بعمليات الشراء من خلال نقاط البيع، والسحب والايداع النقدي عبر الصرافات، وذلك عن طريق خصم قيمة السحب النقدي والمشتريات من حساب العميل مباشرة.

الفرع الأول: خدمات بطاقة الخصم في البنك الإسلامي العربي

تتميز بطاقات الخصم بالعديد من المزايا، وتقدم العديد من الخدمات، من أهمها:

- يمكن إصدار البطاقة بشكل فوري من أي فرع دون الانتظار.
- هي بطاقات آمنة لاحتوائها على تقنية البطاقات ذات الشريحة الذكيةSmart Chip النظام الأكثر أماناً في العالم[1].
- تحتوي البطاقة أيضا على خاصية PayWave التي تمكن من الدفع عن بعد، دون وضع البطاقة بماكنة البطاقات بالمحلات التجارية.

(1) موقع البنك الإسلامي العربي، (https://aib.ps/product-and-services/cards/visaelectron). ومقابلة شخصية مع مكتب خدمة العملاء بالبنك الاسلامي العربي في فرع البيره بتاريخ 18-10-2021.

- يمكن استخدام بطاقات الخصم الفوري في فلسطين أو حول العالم، في إجراء العمليات المصرفية الاعتيادية كالسحب النقدي من الرصيد، والإيداع، والاستعلام عن الرصيد عبر " أجهزة الصراف الآلي" من خلال أكثر من 2 مليون صراف آلي منتشرة في فلسطين وحول العالم.
- يمكن استخدام بطاقات الخصم الفوري سواء في فلسطين او حول العالم في دفع ثمن المشتريات من سلع وخدمات عبر "نقاط البيع" في اكثر من 25 مليون مؤسسة تجارية حول العالم.
- سقف السحب اليومي للبطاقة 1500 دولار، أو ما يعادلها بجميع العملات.

الفرع الثاني: رسوم بطاقة الخصم في البنك الإسلامي العربي

يتقاضى البنك الإسلامي العربي الرسوم الآتية على بطاقة الخصم:

1. عمولة إصدار بقيمة 5 دولار.
2. عمولة بدل تالف أو فاقد بقيمة 5 دولار.

المطلب الثاني: بطاقة ال (Charge Card)

هي بطاقة (charge card) يصدرها البنك الإسلامي العربي، ونتناول في هذا المطلب أنواعها وخدماتها ورسومها في الفروع الآتية:

الفرع الأول: أنواع بطاقة ال (Charge Card)

يصدر البنك الإسلامي العربي هذه البطاقة على نوعين، وهما:

1. بطاقة **(Charg card)** العادية: وهي بطاقة يصدرها البنك لعملائه أصحاب الدخل العادي، بمعنى أنها تكون للموظفين والأفراد، وتعطي هذه البطاقة سقفا إئتمانيا يصل إلى ثلاثة أضعاف الراتب، وبحد أعلى 5000 دولار[1].
2. بطاقة **(Charg card)** الذهبية: وهي بطاقة يصدرها البنك لكبار العملاء أصحاب الدخل المرتفع، بسقف يصل إلى ثلاثة أضعاف الراتب، ويبدأ سقف هذه البطاقة من 5000 دولار ويصل إلى 10000 دولار.

الفرع الثاني: خدمات بطاقة ال (Charge Card)

توفر هذه البطاقة ميزة الائتمان بالسقف الممنوح، شريطة تسديد الأموال المستخدمه نهاية كل شهر أي لا يوجد تقسيط في هذه البطاقة.

ويتمكن حاملها من الشراء بها من أي مكان في العالم.

ولا تتوافر خدمة السحب النقدي في هذه البطاقة.

الفرع الثالث: شروط إصدار بطاقة ال (Charge Card)

يشترط البنك لإصدار هذه البطاقة –بنوعيها–:

1. كفالة راتب ومستحقات نهاية خدمة، وفي حال عدم وجود راتب يطلب كفيل راتبه محول على البنك.

(1) موقع البنك الإسـلامي العربي، (https://aib.ps/product-and-services/cards/visaelectron). ومقابلة شـخصـية مع مكتب خدمة العملاء بالبنك الاسلامي العربي في فرع البيره بتاريخ 18–10–2021.

ويتم تحديد السقف في هذه الحالة بناءً على راتب الكفيل.

2. وفي حال كان وضع الكفيل ضعيفا، أو غير كافٍ بالنسبة للبنك، يطلب البنك شيك ضمان، أو تأمينات نقدية.
3. يشترط البنك على العميل توقيع اتفاقية تفيد التزامه بعدم الشراء أو التصرف بالأموال بأي طريقة تخالف الشريعة الإسلامية، وإذا ثبت قيامه بما يخالف هذا الشرط، فإنه يتم وقف البطاقة فوراً.

وفي حالة التأمينات النقدية يقوم البنك بحفظ هذه التأمينات في حساب خاص، لا يستطيع أي من العميل أو البنك التصرف بها، ويمكن حجزها في حساب جارٍ أو توفير.

الفرع الرابع: رسوم إصدار بطاقة ال (Charge Card)

يتقاضى البنك الإسلامي العربي عدة رسوم على هذه البطاقة، تتمثل في الآتي:

1. يأخذ البنك عمولة إصدار البطاقة العادية 75 دولار سنويا.
2. يأخذ البنك عمولة إصدار البطاقة الذهبية 100 دولار سنويا[1].

الفرع الخامس: تأصيل الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي العربي لبطاقة (Charg Card)

ترى هيئة الإسلامي العربي أن بطاقة ال (charge card) بطاقة إقراضية غير دوارة، أي يجب سداد المسحوب من سقفها في مدة أقصاها شهر، وهي مدة لا تتقاضى عليها البنوك في العادة عوائد، وإنما الرسوم التي تؤخذ سنويا على البطاقة، هي رسوم في مقابل تكاليف هذه البطاقة على البنك، ويجوز احتساب تكاليف القرض على المقترض في الفقه الإسلامي. وقد قامت إدارة البنك

(1) موقع البنك الإسلامي العربي، (https://aib.ps/product-and-services/cards/visaelectron). ومقابلة شخصية مع مكتب خدمة العملاء بالبنك الاسلامي العربي في فرع البيره بتاريخ 18-10-2021.

بعرض هذه التكاليف على الهيئة، وناقشت الهيئة بنودها وقِيَمَها، وخلصت إلى اعتماد الرسوم المعلن عنها، وأنها –بالتالي– لا تمثل أي عائد على الإقراض.

المطلب الثالث: بطاقة الحياة سهلة

بطاقة التقسيط "حياة سهلة" (easy life)، هي بطاقة مشتريات مع إتاحة التقسيط، ونتناول في هذا المطلب أنواعها وخدماتها ورسومها والتأصيل الشرعي لهيئة البنك الإسلامي العربي لها، وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: أنواع بطاقة حياة سهلة

يتوافر ثلاثة أنواع من بطاقات حياة سهلة، يصدرها البنك الإسلامي العربي، هي:

- بطاقة حياة سهلة 12، تمنح إمكانية التقسيط لمدة 12 شهرًا.
- بطاقة حياة سهلة 24، تمنح إمكانية التقسيط لمدة 24 شهرًا
- بطاقة حياة سهلة 36، تمنح إمكانية التقسيط لمدة 36 شهرًا.

ومن الجدير بالذكر أن بإمكان العميل استخراج أكثر من بطاقة في نفس الوقت.

الفرع الثاني: خدمات بطاقة حياة سهلة

توفر بطاقة حياة سهلة العديد من الخدمات والمزايا، من أهمها:

- تقسيط ثمن المشتريات، لمدة 12 أو 24 أو 36 شهرًا، حسب نوع البطاقة.
- يمكن استخدام البطاقة لشراء أكثر من منتج، حسب الرصيد المتاح في البطاقة.
- لا يوجد عمولات على حامل البطاقة، نتيجة تقسيط المشتريات عليه[1].

(1) موقع البنك الإسلامي العربي، (https://aib.ps/product-and-services/cards/visaelectron). ومقابلة شخصية مع مكتب خدمة العملاء بالبنك الاسلامي العربي في فرع البيره، بتاريخ 18-10-2021.

- يتم اقتطاع الأقساط بشكل شهري، حسب نوع البطاقة وعدد أشهر التقسيط فيها، ويمكن أيضا التسديد المبكر في أي لحظة.
- يمكن إعادة الشراء مرة أخرى من الرصيد المتوافر أو بقيمة الأقساط المسددة.
- الاستغناء عن جميع المعاملات الورقية الخاصة بتقسيط المشتريات.
- التسوق من خلال شبكة مزودين تغطي جميع مناطق فلسطين، وبمختلف المنتجات، حيث يوجد شعار حياة سهلة داخل المحال التجارية المتعاقدة مع البنك.
- الاشتراك مباشرة بالحملات المرافقة للبطاقة مع المتاجر.
- إمكانية إصدار بطاقة فرعية ضمن سقف العميل.

الفرع الثالث: شروط إصدار بطاقة حياة سهلة

يشترط البنك لإصدار هذه البطاقة عدة شروط، أهمها:

1. وجود راتب محول على البنك.
2. في حال عدم وجود راتب محول، يطلب البنك كفيلًا، يكون راتبه محولًا على البنك، ويحدد السقف بناءً على راتب الكفيل.
3. في حال كان وضع الكفيل المالي ضعيفاً، قد يطلب البنك شيك ضمان بقيمة السقف.

الفرع الرابع: رسوم بطاقة حياة سهلة

يتقاضى البنك الإسلامي العربي، العمولات والرسوم الآتية على بطاقة حياة سهلة من حاملها:

- عمولة إصدار سنوية $ 15تجدد تلقائياً كل 3 سنوات.
- عمولة إصدار بطاقة بدل فاقد أو تالف 5$.
- عمولة إصدار رقم سري بدل فاقد 4$.

- عمولة إصدار سنوية لبطاقة تابعة 5$ (توجد للعميل بطاقة واحدة رئيسية، وفي حال طلب بطاقة أخرى، تكون بطاقة تابعة)[1].
- لا يوجد عمولات على حامل البطاقة عند الشراء والتقسيط.

ومن الجدير بالذكر أن البنك الإسلامي العربي يدفع مبلغًا سنويا لبنك فلسطين، الذي هو المصدر الأساسي لهذه البطاقة.

- يقوم البنك بدفع ثمن مشتريات العميل للتاجر، مع خصم نسبة منها هي نسبة 5% في بطاقة ال12 شهرًا، و 10% في بطاقة ال24 شهرًا، و15% في بطاقة ال36 شهرًا.

الفرع الخامس: تأصيل الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي العربي لبطاقة حياة سهلة

يقوم تأصيل الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي العربي لبطاقة حياة سهلة، على الأسس الآتية:

1. الحوالة: يلتزم البنك المصدر للبطاقة، بأن يُحول على نفسه الدين الذي سينشأ على العميل نتيجة إبرام عقد بيع بينه وبين التاجر.
2. القرض: بمجرد سداد البنك الدين للتاجر، ينشأ للبنك دين في ذمة العميل، بمقدار ما سدد عنه. ليقوم العميل بتقسيطه للبنك دون زيادة.
3. يقتضي البنك عمولة من التاجر، هي نسبة خصم من ثمن المشتريات عن طريق البطاقة، وهي تمثل أجرة سمسرة وبدل الخدمات التي يُقدمها البنك للتاجر، والتي تتمثل في زيادة مبيعاته وزيادة عدد المتعاملين معه، والترويج له في حملات الدعاية التي يقوم بها مصدر البطاقة، وغير ذلك.

(1) موقع البنك الإسلامي العربي، (https://aib.ps/product-and-services/cards/visaelectron). ومقابلة شخصية مع مكتب خدمة العملاء بالبنك الاسلامي العربي في فرع البيره بتاريخ 18-10-2021.

4. يقتضي البنك من حامل البطاقة عمولة إصدار البطاقة، وعمولة بدل فاقد، وعمولة إصدار رقم سري، وهي عمولات رمزية وبمبالغ مقطوعة، متعلقة بالخدمة التي يقدمها البنك للعميل باستخدام البطاقة، كما تُمثلُ جزءاً من النفقات الفعلية لإصدار البطاقة وتكاليف نظام تشغيلها، بمعزل عن علاقة الإقراض بين البنك والعميل؛ إذ هي عمولات رمزية، مقطوعة، ثابتة، لا تتغير بتغير مبلغ القرض أو مدة سداده.
5. لا يجوز أن يُزاد على العميل أي زيادة من البنك نتيجة تقسيط ثمن مشترياته للبنك، وأن لا يُفرض عليه غرامات تأخير. لأن العلاقة بينهما علاقة إقراض، والقرض يُسدد بمثله دون زيادة، وإلا كان قرضاً ربوياً.
6. لا يجوز أن يزيد التاجر القابل للبطاقة على العميل، أي زيادة عن الثمن الذي يبيع به نقداً، ليُعوّض ما سيخصمه للبنك، كي لا تكون الزيادة التي سيأخذها البنك من التاجر، قد تم تحميلها للعميل، ويكون البنك كأنه أخذ الزيادة من العميل، فصار قرضه للعميل قرضًا ربويًا.

وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، في دورته الثانية عشرة بالرياض في المملكة العربية السعودية، من 25 جمادى الآخرة 1421هـ. 1 رجب 1421هـ الموافق 23 – 28 أيلول (سبتمبر) 2000م. القرار رقم 108 (2/12)، حيث جاء فيه ما نصه: "ب– جواز أخذ البنك المصدر من التاجر عمولة على مشتريات العميل منه شريطة أن يكون بيع التاجر بالبطاقة بمثل السعر الذي يبيع به بالنقد".

وجاء في المعيار (2) من معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البند (2/4)، ما نصه: "يجوز للمؤسسات المصدرة للبطاقة أن تتقاضى عمولة من قابل البطاقة بنسبة

من ثمن السلع والخدمات". وقد جاء في بيان المستند الشرعي لهذا البند ما نصه: "لأنها من قبيل أجر السمسرة والتسويق وأجر خدمة تحصيل الدين".

المطلب الرابع: بطاقة المشتريات

هي بطاقة (prepaid) تمكن صاحبها من التحكم في مشترياته من خلال نقاط البيع والانترنت أو السحب النقدي عن طريق الصرافات الالية.

وهي بطاقة تصدر بعملة الدولار، وتعتمد فتح حساب فرعي خاص بها، بإيداع حد أدنى لا يقل عن 50 دولارًا، ليتم تحصيل الرسوم السنوية منها.

الفرع الأول: خدمات بطاقة المشتريات

تتميز هذه البطاقة بمجموعة من الخدمات والمزايا، وهي:

- الشراء من خلال الانترنت ونقاط البيع المعتمدة.
- السحب النقدي من الصرافات الالية بحسب قيمة المبلغ المشحون في البطاقة.
- تتميز البطاقة بالأمان، حيث يتم فتح حساب خاص بالبطاقة يتم شحنه بمبلغ محدد حسب احتياجات العميل، مما يمنع الوصول لحسابات العملاء في حال الفقدان أو السرقة.
- البطاقة بعملة الدولار فقط.
- يمكن استخدام الانترنت البنكي لإدارة البطاقة، ومتابعة المصاريف وإصدار تقارير الحركات التي تمت من خلال البطاقة.

الفرع الثاني: رسوم بطاقة المشتريات وطريقة شحنها

يتقاضى البنك الإسلامي العربي الرسوم الآتية على بطاقة المشتريات:

- أجور إصدار البطاقة 15 دولار تخصم لمرة واحدة.
- صلاحية البطاقة 3 سنوات.
- يمكن إصدار بدل فاقد أو تالف للبطاقة بأجرة 5 دولارات.

ويمكن شحن وتغذية بطاقة المشتريات بواحدة من الطرق التالية:

- يمكن شحن البطاقة بزيارة أحد فروع البنك واجراء عملية ايداع نقدي في الحساب الخاص بالبطاقة.
- يمكن استخدام حساب الانترنت البنكي للتحويل بين حسابات العميل الأخرى ان وجدت وحساب البطاقة.
- يمكن الايداع في حساب البطاقة من خلال إحدى صرافات البنك الاسلامي العربي الموجودة أمام الفروع.

المطلب الخامس: بطاقة العبور وخدماتها

هي عباره عن بطاقة يصدرها البنك لكبار العملاء، وتسمح هذه البطاقة لحامليها بالدخول لصالات كبار العملاء في العديد من المطارات حول العالم. وبالتالي الاستفادة من الخدمات المتوفره في هذه الصالات من أكل وشرب وغير ذلك من دون مقابل، ولا تقدم هذه البطاقة أي نوع من الخدمات المصرفية الأخرى، فلا يمكن لصاحبها السحب النقدي أو الشراء عن طريقها، فهي بطاقة عبور لا غير.

ويصدر البنك الاسلامي العربي هذه البطاقة بشكل مجاني، فلا يتم أخذ أي أنواع من الرسوم على إصدارها، وإنما تقدم كخدمة لكبار العملاء، وتصدر هذه البطاقة من البنك الاسلامي العربي بشكل محدود، حيث إن عدد حامليها قليل جداً.

ويشترط البنك لإصدار هذه البطاقة:

1. وجود رصيد لا يقل عن 150000-200000 دولار.
2. أو أن يكون العميل الذي يطلبها، قد تمول من البنك تمويلًا عاليًا[1].

(1) موقع البنك الإسلامي العربي، (https://aib.ps/product-and-services/cards/visaelectron). ومقابلة شخصية مع مكتب خدمة العملاء بالبنك الاسلامي العربي في فرع البيره بتاريخ 18-10-2021.

المبحث الثالث: البطاقات البنكية في بنك الصفا: أنواعها، وخدماتها، ورسومها

يقتصر إصدار بنك الصفا للبطاقات، على بطاقة الخصم فقط، حيث لا يتوافر لديه أي نوع من أنواع البطاقات الائتمانية.

ويقدم البنك نوعين من بطاقات الخصم:

بطاقة الخصم ستاندرد.

وبطاقة الخصم تيتانيوم.

وسنتاول الحديث عن كل واحدة منهما في مطلب.

المطلب الأول: بطاقة الخصم ستاندرد: الخدمات والرسوم

هي بطاقة تتيح استخدام الرصيد المتوافر في حساب العميل، للدفع للمشتريات في ملايين نقاط البيع المنتشرة محلياً وحول العالم، بما فيها المتاجر والمطاعم والفنادق، حيث توفّر وسيلة سريعة وآمنة ومريحة للدفع، وكذلك السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي المختلفة في فلسطين أو أي صراف حول العالم. كما عمل مصرف الصفا على إتاحة السحب النقدي محلياً من أي صراف يتبع المفتاح الوطني 194، مجاناً دون عمولة السحب، من خلال البطاقات التي يصدرها.

الفرع الأول: خدمات بطاقة الخصم ستاندرد

تقدم هذه البطاقة العديد من المزايا والخدمات، ومن أهمها:

1. بطاقة بتصميم مميز، وآمنة الاستعمال، تم تزويدها بتقنية الرقاقة الذكية المتطورة، التي تمتاز بأقصى درجات الأمان والحماية.

2. إمكانية الاطلاع من خلالها على كشف حساب حاملها، ومتابعة حركاته من خلال الخدمة المصرفية، عبر الإنترنت والهاتف الذكي.
3. إشعار العميل بأي حركة سحب أو شراء، من خلال الرسائل القصيرة SMS التي تصل على جوال حاملها مجاناً.
4. إمكانية الحصول على البطاقة فوراً عند طلبها، حيث يتم إصدارها مباشرة في الفرع.
5. يمكن تفعيل البطاقة للشراء عبر الانترنت، بناء على طلب العميل[1].
6. خاصية الدفع اللاتلامسية الجديدة: تسوّق وادفع بسرعة وأمان، بمجرد تمرير البطاقة عند الشراء، وهذه الخاصية تبقى البطاقة في يدي حاملها طوال الوقت، وتحمي تقنية التشفير –الخاصة بكل عملية شراء– بيانات الحامل الشخصية، مما يقلل من خطر الفقدان أو التزوير.
7. الشراء من خلال نقاط البيع بحد أعلى 800 دينار، والسحب النقدي بحد أعلى 1,000 دينار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى يومياً، داخل فلسطين وخارجها.

الفرع الثاني: رسوم بطاقة الخصم ستاندرد

يتقاضى بنك الصفا رسوم إصدار لبطاقة الخصم ستاندرد، بقيمة 5 دولار.

ولا يوجد أي رسوم أو عمولات أخرى.

المطلب الثاني: بطاقة الخصم تيتانيوم: الخدمات والرسوم

هي بطاقة تتيح استخدام الرصيد المتوافر في حساب العميل، للدفع للمشتريات في ملايين نقاط البيع المنتشرة محلياً وحول العالم، بما فيها المتاجر والمطاعم والفنادق، حيث توفّر وسيلة سريعة وآمنة

(1) موقع بنك الصفا، (https://www.safabank.ps/ar/page/master-card-standard)، إتصال هاتفي مع مكتب خدمة العملاء في فرع البيره بتاريخ 5-12-2021

ومريحة للدفع، وكذلك السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي المختلفة في فلسطين أو أي صراف حول العالم. كما عمل مصرف الصفا على إتاحة السحب النقدي محلياً من أي صراف يتبع المفتاح الوطني 194، مجاناً دون عمولة السحب، من خلال البطاقات التي يصدرها.

وهذه البطاقة تعطى لكبار العملاء، والعملاء المميزين لدى البنك.

الفرع الأول: خدمات بطاقة الخصم تيتانيوم

بالإضافة إلى المزايا التي تقدمها بطاقة الخصم ستاندرد، تقدم بطاقة الخصم تيتانيوم المزايا والخدمات التالية:

1. خدمة اشترِ 1 واحصل على 1 مجاناً. والتي تشمل العديد من الفنادق والمطاعم وغيرها، ويمكن تفعيلها من خلال تحميل تطبيق Buy 1 Get 1 من App Store أو Google Play للاستفادة من هذه الخدمة من مجموعة واسعة من المتاجر المميزة.
2. الحصول على امتيازات على حجز الرحلات باستخدام تطبيق كريم وهي:

أ. رحله أولى مجانية (لعملاء كريم الجدد فقط)[1].

ب. القدرة على إتمام الحجز من خلال تطبيق كريم على الجوال.

ج. خصم بقيمة 20% على 3 رحلات شهريا.

3. دخول مجاني غير محدود لما يزيد عن 10 صالات مطار في الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الأردن، الكويت ومصر.

(1) موقع بنك الصفا، (https://www.safabank.ps/ar/page/master-card-standard)، إتصال هاتفي مع مكتب خدمة العملاء في فرع البيره بتاريخ 5-12-2021

4. إمكانية الوصول إلى مرافق الأعمال مثل البريد الإلكتروني، شبكة الإنترنت، الهواتف، أجهزة الفاكس والأماكن المخصصة للمؤتمرات في بعض الصالات.
5. مشروبات ووجبات خفيفة مجانية.
6. الشراء من خلال نقاط البيع بحد أعلى 800 دينار والسحب النقدي بحد أعلى 2,000 دينار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى يومياً، داخل فلسطين وخارجها.

الفرع الثاني: رسوم بطاقة بطاقة الخصم تيتانيوم

يتقاضى بنك الصفا رسوم إصدار لبطاقة الخصم ستاندرد، بقيمة 5 دولار.

ولا يوجد أي رسوم أو عمولات أخرى[1].

(1) موقع بنك الصفا، (https://www.safabank.ps/ar/page/master-card-standard)، إتصال هاتفي مع مكتب خدمة العملاء في تاريخ 5-12-2021.

الفصل الثالث

بطاقات الائتمان في البنوك الإسلامية الفلسطينية: تحليل وتقييم

المبحث الأول: معايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية في بطاقات الائتمان ومدى مطابقة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية لها

نعرض في هذا المبحث لمعايير الهيئة الشرعية لسلطة النقد الفلسطينية في بطاقات الائتمان، ومدى مطابقة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية لها، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: معايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية في بطاقات الائتمان

قامت الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية، بالإعلان عن الضوابط الشرعية المتعلقة بقيام المصارف الإسلامية في فلسطين بإصدار البطاقات الائتمانية، واشتمل الإعلان على ضوابط إصدار البطاقات، وآليات احتساب تكاليفها ورسومها، وضوابط فرض الرسوم الشهرية، وفيما يلي عرض لتلك الضوابط والمعايير:

أولا: ضوابط التكاليف والرسوم

تقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التكاليف الجائز احتسابها في أسعار البطاقات بسعر التكلفة الفعلية فقط،

وتشمل ما يلي:

1. رسوم رفع السقف الائتماني للبطاقة.

2. عمولة السحب النقدي من صرافات البنوك الأخرى، بشرط أن تكون العمولة مبلغاً مقطوعاً وليس نسبة مئوية إلا في حال إشتراط البنوك الأخرى نسبة مئوية.

3. رسوم إشعار ومتابعة العميل بأي مستحقات أو متأخرات مترصدة.

4. رسوم تدفع للشركات الراعية مثل ماستر كارد وفيزا.

القسم الثاني: تكاليف يجوز احتسابها في سعر البطاقة بما لا يزيد عن أجرة المثل:

وتشمل ما يلي:

1. رسوم إصدار البطاقة أول مرة أو تجديدها.

2. رسوم طلب العميل بناء ملف وإدخاله في النظام.

3. رسوم دراسة وضع العميل الائتماني[1].

4. رسم إصدار بدل تالف أو فاقد أو إستبدال البطاقة وأرقامها السرية.

5. رسوم إلغاء بطاقة الائتمان.

6. رسوم الاشتراك بخدمة الانترنت البنكي.

7. رسوم طلب مستندات للعمليات والحركات التي تمت.

8. رسوم كشوفات شهرية بالسحوبات.

9. رسوم رسائل نصية وإشعار العميل بالحركات.

10. أجرة موظفي خدمة البطاقات.

11. بدل صيانة الأجهزة المتعلقة بالبطاقات.

12. بدل قرطاسية ومصروفات تشغيلية.

---

[1] موقع سلطة النقد الفلسطينيه، الضوابط الشرعية لإصدار بطاقات الإئتمان غير المغطاه، تعميم رقم 41 لسنة 2020، (https://www.pma.ps/Portals).

13. جميع العمولات من عمولات إعادة تفعيل البطاقات المجمدة، وعمولات الاعتراض على حركات محلية أو خارجية، بالإضافة إلى عمولات فرق العملة على حركات السحب النقدي أو المشتريات، التي تتم بعملة غير عملة رصيد البطاقة.

14. رسوم إصدار بطاقة تابعة مع رسوم خدمة سنوية عن كل بطاقة تابعة.

القسم الثالث: تكاليف لا يجوز احتسابها في أسعار البطاقات،

وتشمل ما يلي:

1. رسوم السحب النقدي من صرافات البنك مصدر البطاقة.
2. تكلفة الفرصة البديلة للأموال المقرضة في البطاقة.
3. رسوم مخاطر الائتمان لأنها مرتبطة بالإقراض وتدخل في حساب سعر الفائدة.
4. عمولات تؤخذ على الشراء لأنها تؤخذ من التاجر.
5. رسوم إضافية في حال تأخر العميل عن السداد.
6. أي عمولات يتم تحصيلها أو يتكلف بها التاجر (قابل البطاقة).
7. عمولة مقابل الخصومات التي يعطيها التاجر لحامل البطاقة[1].
8. عمولة صيانة ماكينات pos أو ماكينة GPRS بشرائح جوال أو وطنية أو غيرها.

ثانيا: ضوابط فرض الرسوم الشهرية:

وضعت هيئة الرقابة الشرعية عدة شروط لفرض رسوم شهرية على البطاقات من أهمها:

1. لا يجوز فرض أجرة أو رسوم شهرية ثابتة منفصلة عن التكاليف الفعلية.

(1) موقع سلطة النقد الفلسطينيه، الضوابط الشرعية لإصدار بطاقات الإئتمان غير المغطاه، تعميم رقم 41 لسنة 2020،(https://www.pma.ps/Portals).

2. أن لا يؤخذ السقف الائتماني بعين الاعتبار.

3. أن تكون الرسوم في مقابل بنود يجوز احتسابها.

4. أن تكون الرسوم في مقابل بنود لم يفرض لها رسوم خاصه بها.

5. أن تكون الرسوم الشهرية متناسبة مع التكلفة الحقيقية، موزعة على أشهر السنة.

ثالثاً: الأحكام المتعلقة بالمزايا والخدمات:

لا يجوز للمصارف احتساب تكاليف على العملاء حاملي البطاقات مقابل بعض الخدمات والمزايا، التي قد تكون ممنوحة مجاناً من قبل الجهات الراعية للبطاقات للمصارف المصدرة، إلا أنه يجوز أن تؤخذ هذه المزايا التي تمنحها الشركات الراعية للبطاقات بعين الاعتبار في تقدير الرسوم الشهرية للبطاقة شريطة ما يلي:

1- إذا كانت هذه المزايا إضافية تمنحها الشركة الراعية مقابل رسوم إضافية، تأخذها من المصرف.

2- أن يتناسب ما يفرض في مقابلها على العميل، مع ما يدفعه المصرف للشركات الراعية للبطاقات.

رابعاً: الأحكام المتعلقة بتقسيم البطاقات إلى فئات وشرائح:

1. أن تكون الرسوم لكل فئة من فئات البطاقات تتمثل في مبلغ مقطوع (شهري أو سنوي ثابت)، وليس نسبة مئوية، لكي لا ترتبط الرسوم بسقوف هذا الشرائح والفئات فتصبح محرمة.
2. إذا اختلفت رسوم البطاقات تبعاً لفئاتها أو شرائحها، يجب أن يتبع ذلك اختلاف موازٍ في الخدمات والمزايا المقدمة، ويكون مناسبًا مع تكلفة هذه الخدمات، كي لا تتخذ ذريعة لزيادة الرسوم في مقابل زيادة السقف الائتماني[1].

[1] موقع سلطة النقد الفلسطينيه، الضوابط الشرعية لإصدار بطاقات الإئتمان غير المغطاه، تعميم رقم 41 لسنة 2020،(https://www.pma.ps/Portals).

مما سبق تبين أن هيئة الرقابة الشرعية في سلطة النقد قامت بتوضيح جميع ما يلزم المصارف الإسلامية في تحديد أسعار البطاقات، فقامت بتفصيل ما يجوز احتسابه وما لا يجوز احتسابه في تحديد أسعار البطاقات ورسومها.

وتقوم البنوك الإسلامية بتحديد سعر البطاقة ورسومها، ورفعها إلى سلطة النقد، لتحصل على موافقتها على إصدارها في ضوء تلك المعايير، وفي حال موافقة سلطة النقد يتم إقرار الرسوم، ولا يمكن للبنك بعد ذلك إضافة أي رسوم.

ويُلحظ أن معايير سلطة النقد اقتصرت على بيان ضوابط للرسوم والعمولات، ولم تتضمن ضوابط أخرى تتعلق بالاستخدام، والمشتريات.

المطلب الثاني: مدى مطابقة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان.

بالنظر في معايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية في بطاقات الائتمان، يظهر أن هناك التزامًا في البنوك الإسلامية الثلاث بهذه المعايير، فيما يتعلق ببطاقة الخصم (Debit Card)، حيث إن مستخدم البطاقة يقوم بالسحب بحدود رصيده المتوافر، وجميع العمولات والرسوم المأخوذة مقابل خدمات تقدم من البنك إلى حامل البطاقة، وهي رسوم رمزية في مجملها.

ونعرض هنا لمدى مطابقة البطاقات الأخرى الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي، لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان، وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: مدى مطابقة بطاقة التيسير الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان

يُلحظ أن بطاقة التيسير التزمت بمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية، من حيث كون الرسوم مبلغًا مقطوعًا، لا نسبة مئوية.

لكن لم يتم الالتزام بمعايير أخرى للهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية، يمكن إجمالها في الآتي:

يوجد في هذه البطاقة مخالفات شرعية واضحة من حيث الرسوم بالتحديد، حيث إن الرسوم السنوية لهذه البطاقة، تختلف باختلاف السقف الائتماني لها، فكلما ارتفع السقف الائتماني الممنوح للعميل ارتفعت الرسوم السنوية المفروضه عليها.

وهذا مخالف لما نصت عليه معايير الهيئة الشرعية لسلطة النقد الفلسطينية، حيث وضحت الهيئة الشرعية في سلطة النقد عدم جواز أخذ السقف الائتماني بالاعتبار حين فرض هذه الرسوم، بحيث لا يجوز أن تزيد الرسوم بزيادة السقف الائتماني للبطاقة.

واشترطت لزيادة الرسوم السنوية عند زيادة السقف الائتماني، أن تكون هذه الزيادة مرتبطة بزيادة في المزايا والخدمات المقدمة، وبحدود التكلفة الفعلية فقط، وهذا غير حاصل في بطاقة التيسير حيث أن جميع فئات هذه البطاقة تقدم نفس المزايا والخدمات.

ولا يوجد أي اختلاف في تكلفة إصدار بطاقة التيسير بسقوفها المختلفة، ولا تعطي هذه البطاقات أي مزايا وخدمات إضافية بزيادة السقف الائتماني، وبالتالي فإن زيادة الرسوم المفروضة على العملاء مرتبطة بزيادة السقف الائتماني الممنوح له فقط، وهذا لا يتناسب مع المعايير المذكورة.

الفرع الثاني: مدى مطابقة البطاقة الذهبية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان

تلتزم البطاقة الذهبية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني بالمعايير الشرعية، التي أصدرتها الهيئة الشرعية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية، من حيث إنها تفرض رسوماً سنوية محددة، لا نسبة مئوية.

كما أن البطاقة الذهبية التزمت المعايير الصادرة عن الهيئة الشرعية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية، فيما يتعلق بفرض رسوم واحدة، مهما اختلف السقف الائتماني.

الفرع الثالث: مدى مطابقة بطاقة المشتريات (Prepaid) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان

لا تثير بطاقة المشتريات (Prepaid) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي أي مشكلة شرعية حقيقية، من حيث إنها مغطاة برصيد من العميل يتم شحنه مسبقًا، وبالتالي لا يوجد ائتمان ممنوح من البنك، ولا أي قروض، وبالتالي يمكن القول إنه لا توجد مخالفات فيها لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان، حيث إنها تفرض رسوماً رمزية محددة عليها.

الفرع الرابع: مدى مطابقة بطاقة الإقراض (Charge Card) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان

تلتزم بطاقة الإقراض (Charge Card) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي بالمعايير الشرعية، التي أصدرتها الهيئة الشرعية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية، من حيث إنها تفرض رسوماً سنوية محددة، لا نسبة مئوية.

ولكنها لا تتوافق مع المعايير، بفرضها رسوماً سنوية تختلف باختلاف السقف الائتماني الممنوح لحاملها، بين نوعيها العادية والذهبية، حيث إن هذه البطاقة بنوعيها العادية والذهبية، لها نفس التكلفة، وتقدم نفس المزايا والخدمات، ولا يوجد مزايا إضافية تقدمها البطاقة الذهبية لحامليها، سوى أنها تعطي حاملها سقفا ائتمانيا أعلى، وبالتالي فإن زيادة الرسوم المأخوذة عليها تكون مقابل زيادة السقف، لا مقابل زيادة المزايا والخدمات، وهذا مخالف لمعايير الهيئة الشرعية لسلطة النقد.

الفرع الخامس: مدى مطابقة بطاقة حياة سهلة الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان

تخضع بطاقة حياة سهلة الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان، حيث إنها تقوم بفرض رسومٍ سنوية رمزية محددة، وليس نسبة مئوية، وغير متربطة بالسقف الائتماني الممنوح لحاملها.

ومع أن البنك لا يحتسب على حامل البطاقة العمولات التي يخصمها على التاجر، وذلك موافق لتعليمات الهيئة الشرعية لسلطة النقد القاضية بعدم تحميل العميل أي عمولات يتم تحصيلها أو يتكلف بها التاجر (قابل البطاقة) –إلا أن التجار– في التطبيق العملي لاستخدام البطاقة يقومون بتحميل حامل البطاقة هذه العمولات التي يخصمها البنك عليهم.

المبحث الثاني: معايير أيوفي في بطاقات الائتمان ومدى مطابقة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية لها

نعرض في هذا المبحث لمعايير سلطة النقد الفلسطينية في بطاقات الائتمان، ومدى مطابقة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية لها، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: معايير أيوفي في بطاقات الائتمان.

قامت مؤسسة أيوفي بوضع معايير وضوابط شرعية دقيقة في المعاملات المالية بشكل عام، ولبطاقات الائتمان بشكل خاص، وذلك في المعيار الشرعي رقم (61) بطاقات الدفع.

وتعد هذه المعايير من أدق المعايير التي ضبطت عمل البطاقات الائتمانية وبطاقات الحسم، وهي تعد مرجعا أساسيا للبنوك والمصارف الإسلامية، وأيضا للعملاء والتجار المتعاملين بها.

وفيما يأتي نعرض لأهم الضوابط التي تضمنها المعيار الشرعي رقم (61) لبطاقات الدفع[1]:

أولا: ضوابط إصدار بطاقات الحسم الفوري:

1. يجوز للبنوك إصدار بطاقات الحسم الفوري، ما دام العميل يسحب من رصيده، ولا يترتب عليه أي فوائد ربوية، كإتاحة السحب على المكشوف بمقابل.
2. أن لا تُخص بطاقة الحسابات الجارية بالإعفاء من الرسوم أو بتخفيضها، إن كانت البطاقة تَصدر على حسابات التوفير أو حسابات الاستثمار برسوم أو دون تخفيض.

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، يناير، 2021، ص5.

3. أن لا يُعلَّق منحها ببلوغ رصيد الحساب الجاري لحاملها مقداراً معيناً، إن كان المُصدرُ يُصدرها دون رسم، أو برسم يقل عن التكلفة الفعلية المباشرة لإصدارها، أو إن كان حاملها يحصل على مزايا يدفع المُصدرُ مقابلًا لها.

ثانيا: ضوابط بطاقات الائتمان والحسم الآجل:

يجوز إصدار هذا النوع من البطاقات بشروط وهي:

1. ألا يشترط على حامل البطاقة فوائد ربوية إذا تأخر في السداد.
2. أن لا يشترط مُصدر البطاقة على حاملها –عند مطالبته بإيداع مبلغ نقدي على وجه الضَّمان– أن يكون الإيداع في حسابٍ جارٍ أو حسابٍ استثماريٍّ. وإنما يُخيَّرُ بين إيداعه في حسابٍ جارٍ أو حسابٍ استثماريٍّ

ثالثاً: ضوابط بطاقة الدفع المُقَدَّم:

يجوز للمؤسسات إصدار بطاقة الدفع المُقَدَّم بالشروط الآتية:

1. أن لا يؤول التعامل بها إلى إقراض بفائدة؛ كإتاحة استخدامها بأكثر من الرصيد (السحب على المكشوف) بمقابل.
2. أن تُراعى أحكام الصرف، عند تحويل الرصيد أو جزء منه إلى عملة أو عملات أخرى غير العملة المحلية.

رابعًا: بطاقة القرض الحسن مع الرسوم

تقوم هذه البطاقة على إقراض حاملها في حدود السَّقف الائتماني المتاح له، وتقسيطِ المبلغ المستحقِّ في ذَّمته، الناشئ عن استخدامه للبطاقة، على أقساط شهرية متساوية تُدفع في آجال محَّددة، دون زيادة على أصل مبلغ القرض، مقابل التَّقسيط.

وتأخذ المؤسسة المصدِرة للبطاقة من حاملها رسوماً (وقد تسمى أجرة)؛ كرسوم الإصدار والتجديد والاستبدال، ورسوم السحب النقدي، أو رسوم رفع الحد الائتمانيّ للبطاقة، وهي مقابل الخدمات الإجرائية والمصرفية، وقيود العمليات، وتسوية المبالغ المستحَّقة على حامل البطاقة، ودفع مبالغ السُّحوبات النَّقدية. وقد تكون هذه الرسوم قابلة للإعفاء وفقاً لاستخدام البطاقة من قِبَل حَاملِها. ويُنصُّ على كُلّ ذلك في اتفاقية إصدار البطاقة التي تشتمل على شروط وأحكام استخدام البطاقة.

يجوز إصدار هذه البطاقة بشرط التقيد في الرسوم جميعها بما ورد في ضوابط الرسوم.

وأن لا يشترط مُصدر البطاقة على حاملها –عند مطالبته بإيداع مبلغ نقدي على وجه الضَّمان– أن يكون الإيداع في حسابٍ جارٍ أو حسابٍ استثماريٍّ. وإنما يُخيَّرُ بين إيداعه في حسابٍ جارٍ أو حسابٍ استثماريٍّ.

خامسًا: ضوابط تتعلق برسوم البطاقة

قسم معيار بطاقات الدفع الرسوم (العمولات) على البطاقات، سواء أكانت البطاقات أساسية أم إضافية وما يلحق بها، من حيث أحكامها إلى نوعين:

النوع الأول: رسوم لا يجوز أن تزيد على التكلفة الفعلية المباشرة، وهي الرسوم التي يتقاضاها مصدر البطاقة من حاملها، وترتبط بالقرض في بطاقات الائتمان، مثل:

رسوم الإصدار والتجديد والاستبدال، ورسوم السحب النقدي من أجهزة المؤسسة المُصدرة، ورسوم رفع الحد الائتماني للبطاقة، ورسوم تقسيط المبلغ المسُتخدم، وكذا تكلفة صرف العملات في حال استخدام البطاقة بعملة غير عملة البطاقة.

النوع الثاني: رسوم غير مقيّدة بالتكلفة الفعلية، وإنما تكون بحسب الاتفاق، وهي عدا ما سبق؛ مثل: الرسوم التي يقتطعها بنك التاجر من قابل البطاقة، ويؤول بعضها إلى مُصدر البطاقة والشركة الراعية. على أن لا يُحمّل حامل البطاقة تلك الرسوم في البطاقات القائمة على الإقراض.

ورسوم الاشتراك وعمولات الخدمات التي يدفعها مُصدرُ البطاقة للشركة الراعية للبطاقة.

والرسوم التي يفرضها مُصدر البطاقة على السحب النقدي أو الإصدار أو التجديد أو الاستبدال أو زيادة الرصيد أو سعر الصرف ونحوها، في البطاقات التي لا تشتمل على إقراض.

والرسوم التي تتقاضاها المؤسسة صاحبة جهاز السحب النقدي مقابل السحب، أو أي خدمات أخرى تتم من خلال الجهاز. إذا لم تكن المؤسسة هي المُصدرة للبطاقة. وفي حال ما إذا كانت المؤسسة صاحبة الجهاز هي المُصدرة البطاقة فلا يجوز أن تزيد عن التكلفة الفعلية، ولا يجوز للمؤسسة عندئذٍ أن تزيد رسوم استخدام الجهاز عن الرسوم التي تتقاضاها من حملة بطاقات مؤسسات (أو بنوك) أخرى.

سادسًا: ضوابط تتعلق بالمزايا التي تمنحها الجهات المصدرة للبطاقة أو الشركات الراعية لها

1. لا يجوز أن تمنح المؤسسات المُصدرة للبطاقة حاملَها مزايا محرمة شرعًا؛ مثل: التأمين التقليدي على الحياة، أو دخول الأماكن المحظورة، أو تقديم الهدايا المحرمة.

2. يجوز منح حامل البطاقة مزايا مجانيَّة مباحةً شرعًا؛ مثل: الهدايا، أو أن يكون لحاملها أولوية في الحصول على الخدمات، أو تخفيض في الأسعار لدى حجوزات الفنادق وشركات الطيران أو المطاعم، أو أن يحصل على أميال طيران، أو دقائق اتصال، أو ليالي إقامة في الفنادق مجاناً أو ردّ نسبة من ثمن المشتريات أو الخدمات، ونحو ذلك.
3. لا يجوز زيادة رسوم البطاقة مقابل ميزة ردّ نسبة من ثمن المشتريات أو الخدمات أو تخفيض الأسعار، أو أي ميزة معلّقة على استخدام البطاقة، أو التي ليس لها أي حدّ معلوم. ولا يجوز في البطاقة القائمة على الإقراض الزيادة في رسومها فوق التكلفة الفعلية لهذه المزايا.
4. يجوز لحامل البطاقة أن يستفيد من المزايا التي تُقدمّها الشركات الراعية، من نوع ما تَقَدَّمَ أو غيره، شريطة أن تكون مقبولة شرعاً. وعلى المؤسسة المصدرة للبطاقة إعلام حملة البطاقات بالمقبول شرعًا من هذه المزايا، وفقًا لما تُقرره هيئتُها الشرعية.

سابعًا: ضوابط تتعلق بردّ السلع والخدمات

إذا ردَّ حاملُ البطاقة السلعة أو الخدمة التي اشتراها بالبطاقة، فيجوز للمُصدر مطالبة حاملها بدفع ما قد يكلفه الردّ من رسوم أو فروق أسعار صرف، بحسب الاتفاق بين حامل البطاقة ومصدرها.

ولا يحق لحامل البطاقة الرجوع على قابلها بما تحمّله من رسوم وفروق أسعار صرف، ولو كان الردُّ لعيبٍ في السّلعةِ، إلا أن يكون قابلُ البطاقة قد عَلِمَ بالعيب وكتمه.

ثامنًا: التسويق والترويج للبطاقات:

1. على المؤسسة مُصدرة البطاقة عند الترويج والتسويق لها التقيد بمقتضيات مبادئ الشفافية والإفصاح، خصوصًا عن مقدار الرسوم أو نسبة الربح، مع اجتناب التضليل والإغراء بالإفراط في الاستهلاك.

2. على المؤسسة مصدرة البطاقة أن تشترط على حاملها عدم التعامل بها فيما هو محرَّمٌ شرعًا، وأنه يحق لها سحب البطاقة في تلك الحالة، وتتخذ المؤسسة الاحتياطات الفنية المتاحة لمنع مثل هذا التعامل.

المطلب الثاني: مدى مطابقة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان

الفرع الأول: مدى مطابقة بطاقة التيسير الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان

تندرج بطاقة التيسير تحت ما أسماه معيار بطاقات الدفع الصادر عن أيوفي، ببطاقات القرض الحسن، وبتطبيق ضوابط هذه البطاقات في المعيار على بطاقة التيسير، بالإضافة للضوابط الأخرى العامة في المعيار، يُلحظ الآتي:

1. أن بطاقة التيسير التزمت بمعايير أيوفي، من حيث كون الرسوم مبلغًا مقطوعًا، لا نسبة مئوية.
2. يوجد في هذه البطاقة مخالفات شرعية واضحة من حيث الرسوم بالتحديد، حيث إن الرسوم السنوية لهذه البطاقة، تختلف باختلاف السقف الائتماني لها، فكلما ارتفع السقف الائتماني الممنوح للعميل ارتفعت الرسوم السنوية المفروضه عليها.

وهذا مخالف لما نص عليه معيار البطاقات، الذي نص على أنه لا يجوز أن تزيد رسوم الإصدار والاشتراك في بطاقات الإقراض عن التكلفة الفعلية.

3. كما أنه من غير الواضح، كيف تم احتساب الرسوم السنوية الموزعة على أقساط شهرية، وهل أن ذلك متناسب مع التكلفة الفعلية أم لا.

4. يلحظ التزام بطاقة التيسير بوضع بند في الاتفاقية مع حامل البطاقة، ينص على عدم جواز استخدام البطاقة فيما حرمته الشريعة، وأنه إذا ثبت خلاف ذلك يتم سحب البطاقة.

لكن، يُلحظ أنه لا يوجد لدى البنك أي آلية عملية تمكنه من ضبط الطريقة التي يقوم بها حامل البطاقة باستخدامها، وبخاصة أن هذه البطاقات تمكن حاملها من سحب رصيد البطاقة كاملا عن طريق الصرافات الالية.

5. أما فيما يتعلق بالتأمينات النقدية التي يفرضها البنك على العملاء غير محولي الراتب، فإن البنك لا يلتزم بما ورد في معيار بطاقات الدفع، من تخيير حامل البطاقة بين أن يكون الإيداع في حسابٍ جارٍ أو حسابٍ استثماريٍّ، وإعطائه أرباحًا كاملة في حال اختار الإيداع في حساب استثماري. حيث إن البنك يقوم بتخيير العميل نظريًا، لكنه يجمد المبلغ عملياً، ولا يستثمره ولا يعطي عليه أي أرباح.

الفرع الثاني: مدى مطابقة البطاقة الذهبية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان

تندرج البطاقة الذهبية تحت ما أسماه معيار بطاقات الدفع الصادر عن أيوفي، ببطاقات القرض الحسن.

وتلتزم البطاقة الذهبية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني بضوابط معيار بطاقات الدفع في بطاقات القرض الحسن، من حيث إنها تلتزم بعدم أخذ أي فوائد عند الإقراض، أو عند التأخر بالسداد.

كما تلتزم بضوابط معيار بطاقات الدفع من حيث إنها تفرض رسوماً سنوية محددة، لا نسبة مئوية.

والتزمت بضوابط معيار بطاقات الدفع أيضا، فيما يتعلق بفرض رسوم واحدة، مهما اختلف السقف الائتماني.

ولا يلتزم البنك في البطاقة الذهبية بمقتضيات مبادئ الشفافية والإفصاح، فيما يتعلق برسومها.

الفرع الثالث: مدى مطابقة بطاقة المشتريات (Prepaid) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان

تخضع بطاقة مشتريات (Prepaid) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان، حيث إنها ليست بطاقة إقراضية، وتفرض رسومًا رمزية.

الفرع الرابع: مدى مطابقة بطاقة الإقراض (Charge Card) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير أيوفي في بطاقات الائتمان

تلتزم بطاقة الإقراض (Charge Card) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي بمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الإقراض، حيث إنها بطاقة مشتريات، لا تفرض على العميل أي نوع من أنواع الفوائد، عند الشراء أو عند التأخر في السداد.

وكذلك تلتزم بمعايير أيوفي من حيث إنها تفرض رسوماً سنوية محددة، لا نسبة مئوية.

ولكنها لا تتوافق مع المعايير، بفرضها رسوماً سنوية تختلف باختلاف السقف الائتماني الممنوح لحاملها، حيث إن هذه البطاقة بنوعيها العادية والذهبية، لها نفس التكلفة، وتقدم نفس المزايا والخدمات، ولا يوجد مزايا إضافية تقدمها البطاقة الذهبية لحامليها، سوى أنها تعطي حاملها سقفا ائتمانيا أعلى، وبالتالي فإن زيادة الرسوم المأخوذة عليها تكون مقابل زيادة السقف، لا مقابل زيادة المزايا والخدمات، وهذا مخالف لمعايير الهيئة الشرعية لسلطة النقد.

ولا يلتزم البنك في هذه البطاقة بمقتضيات مبادئ الشفافية والإفصاح، حيث لا تظهر هذه البطاقة مطلقًا على موقع البنك.

الفرع الخامس: مدى مطابقة بطاقة حياة سهلة الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير أيوفي المتعلقة ببطاقات الائتمان

تندرج بطاقة حياة سهلة تحت ما أسماه معيار بطاقات الدفع الصادر عن أيوفي، ببطاقات القرض الحسن.

وتلتزم بطاقة حياة سهلة بمعايير أيوفي، حيث إنها تقوم بفرض رسومٍ سنوية محددة، وليس نسبة مئوية، وغير متربطة بالسقف الائتماني الممنوح لحاملها.

ومع أن البنك لا يحتسب على حامل البطاقة العمولات التي يخصمها على التاجر، وذلك موافق لضوابط أيوفي التي نصت على "الرسوم التي يقتطعها بنك التاجر من قابل البطاقة، ويؤول بعضها إلى مُصدر البطاقة والشركة الراعية. على أن لا يُحمّل حامل البطاقة تلك الرسوم في البطاقات القائمة على الإقراض" –إلا أن التجار– في التطبيق العملي لاستخدام البطاقة يقومون بتحميل حامل البطاقة هذه العمولات التي يخصمها البنك عليهم.

ففيما يتعلق بالتزام التاجر ببيع السلعه للزبون بنفس التكلفة الفعلية، لا يلتزم معظم التجار بهذا الشرط، حيث إن معظمهم يقومون بزيادة المبلغ الذي يقتطعه منهم البنك على العميل، بل ويقوم التاجر بإخبار العميل بذلك، ولأن العميل محتاج للشراء منه نتيجة تعاقد البنك معه، يضطر للموافقة، وفي هذه الحالة تكون هناك مخالفة صريحة لما نصحت عليه المعايير الشرعية لأيوفي. وليس هناك لدى البنك أي آلية عملية لضبط هذا الأمر.

وعندما قام العملاء بالشكوى لدى البنك عن هؤلاء التجار، لم يقم البنك باتخاذ أي إجراءات وتجاهل الموضوع، واستمر في التعامل معهم، وهذا في الحقيقة يعد تقصيرا كبيرًا من قبل البنك في مراعاة الأمر الشرعي، حيث إن بإمكانه على أقل تقدير وقف التعامل مع هؤلاء التجار.

وتخضع بطاقة حياة سهلة للشروط الصادرة عن مؤسسة أيوفي، فيما يتعلق بكيفية استخدام رصيد البطاقة، حيث إن البنك الإسلامي العربي يحدد للعميل كيفية الاستخدام والتي تكون فقد عن طريق الشراء من الأماكن المتعاقدة مع البنك، مع عدم إمكانية السحب النقدي نهائياً، وبهذا يضمن البنك عدم قيام العميل بالتصرف بالأموال بأي طرق حرمته الشريعة.

المبحث الثالث: البطاقات الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية ومقارنة بين البطاقات الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية معها من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات

نعرض في هذا المبحث للبطاقات الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية، ومقارنة بين البطاقات الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية معها، من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات، وذلك في مطلبين.

وسأقوم بالاقتصار على أهم اثنين من البنوك التجارية، وهما بنك فلسطين والبنك العربي.

المطلب الأول: البطاقات المغطاة الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية ومقارنة بين البطاقات المغطاة الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية معها من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات.

حتى يتسنى لنا عمل مقارنة دقيقة بين البطاقات الصادرة عن البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، يجب علينا أولا عرض أنواع البطاقات المغطاة في البنوك التجارية ورسومها وعوائدها وخدماتها، ثم مقارنة ذلك بمثيلاتها في البنوك الإسلامية، وذلك في فرعين:

الفرع الأول: البطاقات المغطاة الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات

أولًا: البطاقات المغطاة الصادرة عن بنك فلسطين: الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات

يصدر بنك فلسطين ثلاثة أنواع من بطاقات الخصم، وسنتناول الحديث عنها فيما يلي[1]:

بطاقة الخصم والمشتريات البلاتينية

وتتميز هذه البطاقة بالعديد من الميزات منها:

- يتم إصدار البطاقة فوراً داخل الفروع والمكاتب.
- يتمكن العميل من السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي محلياَ ودولياً.
- تمكن هذه البطاقة حاملها، من التسوق والشراء من المتاجر محلياً ودولياً، وعبر شبكة الانترنت دون عمولة.
- يتمكن العميل من الإيداع النقدي محلياً، عبر الصرافات الآلية التابعة لبنك فلسطين.
- يتمكن العميل من متابعة الحساب، ورصيد البطاقة من خلال تطبيق بنكي وخدمة الإنترنت البنكي.
- يوجد بالبطاقة خدمة الشراء عبر خاصية "PayWave" "دون تلامس".
- توفر البطاقة خدمة تجميع النقاط على برنامج بوينتكم، مقابل كل حركة شراء، التي تمكن من استبدال النقاط نقداً أو بمشتريات.

[1] موقع بنك فلسطين، (https://www.bankofpalestine.com/ar/personal/cards/visa-platinum)، ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في بنك فلسطين بتاريخ 24-11-2021.

- يمكن للعميل الاستفادة من العديد من العروض والخصومات والمميزات، عند استخدامها في عمليات الشراء حول العالم، وذلك من خلال تطبيق Visa Explore App.
- تتميز هذه البطاقة بالأمان، حيث إنها تحتوي على نظام الحقل الثلاثي (3D secure).
- توفر هذه البطاقة سقفا يوميا يصل إلى 2000 دولار، وسقفا شهريا 7000 دولار، للشراء عن طريق الانترنت. وسقفا يوميا للسحب والإيداع، يصل إلى 4000 دولار.
- عمولة إصدار البطاقة بقيمة 10 دولار[1].

بطاقة الخصم والمشتريات الكلاسيكية

بالاضافة لجميع الميزات التي تقدمها بطاقة الخصم والمشتريات البلاتينية، تقدم بطاقة الخصم والمشتريات الكلاسيكية الميزات التالية:

- يتمكن العميل من إصدار أكثر من بطاقة تابعة على حسابه، لأفراد العائلة.
- سقف للشراء عبر الانترنت يصل إلى 5000 دولار شهري و 1000 دولار يومي.
- سحب وايداع يومي بسقف يصل 4000 دولار، وسحب شهري يصل إلى 31000 دولار.
- عمولة إصدار بقيمة 5 دولار سنويا.

بطاقة التوفير

وتتميز هذه البطاقة بالعديد من المميزات من أهمها:

- تمكن هذه البطاقة حاملها من السحب والإيداع النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي.
- تمكن هذه البطاقة حاملها من السحب نقداً حتى مبلغ 1,000 $ للحركة الواحدة.

[1] موقع بنك فلسطين، (https://www.bankofpalestine.com/ar/personal/cards/visa-platinum)، ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في بنك فلسطين بتاريخ 24-11-2021.

- تمكن هذه البطاقة حاملها من إجراء 10 حركات إيداع يومياً و 30 حركة شهرياً.
- يصل السقف الشهري لعمليات الإيداع النقدي 15,000 $.
- يصل السقف المسموح به لعمليات السحب النقدي 3,000 $.
- يصل عدد حركات السحب المسموح بها يومياً 10 حركات و 30 حركة شهرياً.
- الحد الأقصى للسحوبات اليومية 1,000 $.
- لا يمكن لحامل البطاقة استخدامها، للشراء من خلال نقاط البيع أو على الإنترنت.
- عمولة إصدار 5 دولار سنويا[1].

ثانيًا: البطاقات المغطاة الصادرة عن البنك العربي: الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات

قبل البدء بالحديث عن أنواع البطاقات في البنك العربي يجب توضيح التصنيفات التي يعتمدها البنك لعملائه، لأن قدرة العميل على إصدار نوع بطاقة معينه تعتمد على تصنيفه في البنك.

يصنف البنك العربي عملائه إلى 6 تصنيفات كما يلي:

1. عربي جونيور: وهم العملاء من عمر 0 يوم إلى عمر 18 سنه.
2. شباب: وهم العملاء من عمر 18 سنه إلى 25 سنه.
3. ماس: هم العملاء فوق 18 سنه ولا يوجد لديهم رواتب محموله أو رصيد.
4. إكسترا: وهم العملاء الذين يتراوح دخلهم الشهري ما بين 350 دولار إلى 999 دولار.
5. بريميوم: ويقسمو إلى قسمين أ- بريميوم رواتب وهم من يتراوح راتبهم ما بين 1000 دولار إلى 6999 دولار. ب- بريميوم أرصده: وهم من يتراوح رصيدهم في البنك ما بين 7000 دولار حتى 99.999 دولار.

[1] موقع بنك فلسطين، (https://www.bankofpalestine.com/ar/personal/cards/visa-platinum)، ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في بنك فلسطين فرع البيره بتاريخ 24-11-2021.

6. إيليت: وهم من لايقل دخلهم الشهري 7000 دولار، أو لديهم رصيد لدى البنك لا يقل 100000 دولار.

بعد فهم التصنيفات المعتمده لدى البنك ننتقل إلى أنواع البطاقات التي يصدرها البنك العربي والتي تقسم أيضاً إلى قسمين:

ويصدر البنك العربي عدة أنواع من بطاقات الخصم، وسنتحدث عنها فيما يلي:

بطاقة فيزا إلكترون

وتتميز هذه بالبطاقة بالكثير من المميزات وهي:

- يتم إصدار البطاقة مجانا.
- حد مرتفع للسحوبات النقدية والمشتريات.
- البطاقة مزودة بتقنية الشريحة الذكية المتطورة للمزيد من الأمان والحماية عند استخدامكم البطاقة للدفع لمشترياتكم لدى نقاط البيع أو السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة محلياً ودولياً بالإضافة إلى ميزة اللاتلامسية للقيام بعمليات الشراء اليومية بسرعة وأمان بمجرد تمرير بطاقتك التي تحتوي على ميزة اللاتلامسية على جهاز التاجر.
- قبول محلي وعالمي للبطاقة.
- الحصول على بطاقات إضافية مجاناً.
- الاستعلام عن حركات البطاقة من خلال استخدام خدمة عربي اون لاين.
- بإمكانك إصدار البطاقة مباشرة عند فتح الحساب.
- سرعة في الإجراءات[1].

[1] مقابلة شخصية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي فرع البيره بتاريخ 29-11-2021.

- يتم أخذ مبلغ 1.30 أغوره شهرياً على كل حساب معرف على الصراف الآلي، مثلا لديك 2 حساب جاري أحدهما شيكل والثاني دينار يتم أخذ 1.30 أغوره على كل حساب.
- ويشترط البنك لإصدار بطاقة صراف آلي ما يشترطه لفتح حساب، لا شيء آخر، وهذه الشروط هي: شهادة إثبات عمل، وإثبات مكان السكن، وصورة هوية.

بطاقة التسوق عبر الإنترنت

وتتميز هذه البطاقة بما يلي:

1. صممت خصيصا لتمنحك الحرية والأمان للشراء من خلال شبكة الإنترنت.
2. تصدر البطاقة دون سقف ائتماني لمزيد من الامان ويمكن تغذية رصيد البطاقة بشكل فوري من حساب المعتمد.
3. رسوم إصدار منخفضة.
4. إصدار فوري للبطاقة من الفرع.
5. حماية إضافية عند استخدام بطاقتك للتسوق عبر الانترنت مع خدمة " Verified by Visa/ MasterCard Secure Code Service" من البنك العربي وهي خدمة سهلة الاستعمال تمكنك من التسوق بشكل آمن عبر الانترنت باستخدام بطاقتك الائتمانية الصادرة من البنك العربي، ففي كل مرة تستخدم فيها بطاقتك من البنك العربي للشراء عبر المواقع الالكترونية التي تتوفر فيها خدمة "Verified by Visa/ MasterCard Secure Code Service سيتم ارسال رسالة قصيرة لرقم هاتفك المسجل لدينا تحتوي على "كلمة سر تستخدم لمرة واحدة" حتى تتمكن من استكمال عملية الشراء عبر الانترنت بأمان.
6. يمكن استعمال البطاقة من خلال أي من المواقع التي تحمل إشارة فيزا.

7. كشف شهري مستقل يوضح حركات البطاقة والمبالغ المستحقة.
8. ويشترط لإصدار بطاقة التسوق عبر الانترنت: صورة عن هوية المعتمد (للمقيمين) وصورة عن جواز سفر المعتمد (غير المقيمين). وكتاب يثبت مصدر دخل المعتمد. وكتاب تعهد من المعتمد بدفع أي اقساط تستحق على بطاقة الفيزا الائتمانية الاساسية أو أي بطاقات فرعية اخرى تخصه. ووجود حساب جار للمعتمد[1].
9. ويوجد عمولة إصدار سنوية بقيمة 15 دولار، وتكون هذه البطاقة مجانية للسنة الأولى للعملاء المصنفين بريميوم، ومجانية مدى الحياة للعملاء المصنفين إيليت.

الفرع الثاني: مقارنة البطاقات المغطاة الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية مع البطاقات المغطاة الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات

بعد الانتهاء من ذكر جميع أنواع البطاقات المغطاة في البنوك الإسلامية والتجارية، سنتمكن الآن من عمل مقارنة بين البنوك الإسلامية، والبنوك التجارية، حيث ستتم المقارنة من حيث:

أولاً: الأنواع: تقتصر البنوك الإسلامية على إصدار نوع واحد من بطاقات الخصم، وهي البطاقات التقليدية، أما البنوك التجارية فتتميز بإصدار العديد من الأنواع، التي يتميز كل منها بخدمات معينة، فمنها ما يتميز بخدمات السحب والإيداع، ومنها ما يتميز بخدمات الشراء بشكل مباشر وعن طريق الانترنت.

ثانياً: الرسوم والعوائد: تشترك كلٌّ من البنوك الإسلامية والتجارية، بأخذ رسوم رمزية على إصدار بطاقات الخصم، حيث لا تتجاوز الرسوم المأخوذة على هذه البطاقات ال10 دولار سنويًا، وقد يتم

[1] موقع البنك العربي(https://www.arabbank.jo/ar/mainmenu)، مقابلة شخصية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي فرع البيره بتاريخ 29-11-2021.

إلغاء هذه الرسوم للعملاء المميزين في البنوك التجارية، وتختلف البنوك التجارية بأنها قد توزع الرسم السنوي رسوماً شهرية، على الحسابات المعرفة على البطاقة.

ثالثاً: من حيث الخدمات: تقدم بطاقات الخصم الصادرة عن البنوك الإسلامية، نفس الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية، ولكن تتميز البنوك التجارية، بوجود خاصية الشراء عبر الانترنت، باستخدام البطاقات الصادرة عنها، وهذه الخاصية لا تتوفر في كل من البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، وموجودة فقط لدى بنك الصفا، والتي تُفعّل بناءً على رغبة العميل فقط.

وتتميز بطاقات الخصم تيتانيوم الصادرة عن بنك الصفا، والتي تعطى فقط لزبائن مميزين، عن غيرها من بطاقات الخصم في البنوك الإسلامية والتجارية، بتوفيرها لخدمات دخول المطارات، وتقديمها لبعض الخدمات المتعلقة بالسفر، وهذا ما لا توفره بطاقات الخصم في البنوك الإسلامية والتجارية على حد سواء.

رابعاً: من حيث السقوفات المسموح بها: تسمح بطاقات الخصم الصادرة عن البنوك الإسلامية، بسقف 3000 دولار، كحد أعلى للسحب اليومي، 4500 دولار كحد أعلى للإيداع، بينما يصل سقف السحوبات اليومية في البنوك التجارية إلى 4000 دولار، وسقف الإيداع الشهري إلى 31000 دولار.

المطلب الثاني: بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية ومقارنة بين بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية معها من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات.

سنعرض لأنواع بطاقات الائتمان في البنوك التجارية ورسومها وعوائدها وخدماتها، ثم مقارنة ذلك بمثيلاتها في البنوك الإسلامية، وذلك في فرعين:

الفرع الأول: بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات

أولًا: بطاقات الائتمان الصادرة عن بنك فلسطين: الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات

يصدر بنك فلسطين الكثير من بطاقات الائتمان، وسأقوم بتفصيلها فيما يلي:

بطاقة الائتمان الكلاسيكية

ومن أهم مميزاتها:

- تمكن هذه اللبطاقة حاملها من التسوق والشراء من المتاجر محلياً ودولياً، وعبر شبكة الانترنت دون عمولة.
- يعطي البنك حامل البطاقة فترة سماح للسداد تصل إلى 45 يوم.
- يتمكن العميل من شحن البطاقة وتسديدها من خلال التطبيق البنكي، وخدمة الانترنت البنكي دون عمولات.
- يمكن للعميل السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي محلياَ ودولياً.
- تمكن هذه البطاقة حاملها من الشراء عبر خاصية "PayWave" "دون تلامس".
- يمكن للعميل الحصول على بطاقتين بنفس السقف بعلامتين مختلفتين (فيزا وماستركارد).
- يتمكن العميل من إصدار بطاقات فرعية تابعة لأفراد العائلة.
- تتميز هذه البطاقة بأنها بطاقة امنة للتسوق عبر الإنترنت، وذلك لأنها تقوم باستخدام خاصية الحماية عبر الحقل الثلاثي "3D secure".
- تجميع النقاط على برنامج بوينتكم مقابل كل حركة شراء، التي تمكنكم من استبدال النقاط نقداً أو مشتريات.

- يمكن للعميل اختيار نسبة السداد بالطريقة التي تناسب احتياجاته، سواء بتسديد 2.5% من قيمة الكشف الشهري أو تسديد جزء أو كامل المبلغ.
- سقف البطاقة يبدأ ب 200 دولار ويصل إلى 1499 دولار.

وشروط الحصول على بطاقة الائتمان الكلاسيكية

1. في حال فتح حساب توفير يشترط البنك وجود تأمين نقدي بقيمة 120 % من قيمة السقف.
2. في حال كان نوع الحساب جاري، فيفرق البنك بين موظفي الشركات الخاصه فهؤلاء يطلب منهم جلب كتاب تعهد بتحويل راتب، أما إذا كان موظفا حكوميا فيطلب منه جلب قسيمة راتب لآخر شهر[1].
3. في بعض الحالات قد يطلب من العميل جلب كفيل، وهذا في حال كان العميل غير معروف أو موثوق للبنك، أو في حال كون العميل موظفا جديدا (أقل من سنتين).
4. في بعض الحالات قد يطلب حجز وديعه فيكون الضمان مقابل هذه الوديعه.

ورسوم بطاقة الائتمان الكلاسيكية

يوجد العديد من الرسوم على هذه البطاقة وهي:

1. رسوم إصدار بطاقة بقيمة 25 دولار سنويا.
2. عمولة إصدار بطاقة تابعة بقيمة 12.5 دولار سنويا.
3. فائدة بقيمة 2% في حال التأخر عن السداد وبعد إنقضاء فترة السماح والتي تكون 45 يوما.

[1] موقع بنك فلسطين، (https://www.bankofpalestine.com/ar/personal/cards/visa-platinum)، ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في بنك فلسطين بتاريخ 24-11-2021.

بطاقة الائتمان الذهبية

وتحمل هذه البطاقة نفس ميزات البطاقة الكلاسيكية ولكن تتمتع بسقف إئتماني أعلى يبدأ من 1500 دولار.

وتعطى هذه البطاقة لكبار العملاء والتجار حيث إن وضعهم المالي يسمح بإعطاءهم مثل هذه الطاقة.

ورسوم بطاقة الائتمان الذهبية:

1. عمولة إصدار البطاقة بقيمة 40 دولار.
2. عمولة إصدار بطاقة تابعة بقيمة 20 دولار.
3. فائدة بقيمة 2% في حال التأخر عن السداد.

بطاقة ماستر كارد تيتانيوم

إضافة إلى خدمات البطاقات السابقة، تقدم بطاقة ماستر كارد تيتانيوم العديد من الخدمات:

- سقف إئتماني يبدأ من 3000 دولار فأعلى.
- تمكن هذه البطاقة حاملها من الدخول إلى صالات مطارات الشرق الأوسط.
- وجود تطبيق (master card for you).
- وجود تطبيق (Buy 1 Get 1)[1].

[1] موقع بنك فلسطين، (https://www.bankofpalestine.com/ar/personal/cards/visa-platinum)، ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في بنك فلسطين فرع البيره بتاريخ 24-11-2021.

ورسوم بطاقة ماستر كارد

1. عمولة إصدار بقيمة 60 دولار سنويا.
2. عمولة إصدار بطاقة تابعه بقيمة 30 دولار سنويا.
3. فائدة عند التأخير بقيمة 1.49 % بعد إنقضاء فترة السماح.

بطاقة ماستر كارد (أميالي)

وتتوفر في بطاقة ماستر كارد ميزات البطاقات السابقة، بالإضافة لما يلي:

- توافر ميزة اكتساب الأميال مقابل كل حركة شراء على البطاقة محلياً ودولياً.
- سقف ائتماني مرتفع يبدأ من 3000 دولار.

ورسوم بطاقة ماستر كارد (أميالي)

1. عمولة إصدار بطاقة بقيمة 80 دولار.
2. عمولة إصدار بطاقة تابعة بقيمة 80 دولار.
3. فائدة على التأخير بقيمة 1.49%.

بطاقة فيزا سيجنتشر

تقدم هذه البطاقة جميع خدمات البطاقات السابقة، بالاضافة للخدمات التالية:

- تمكن هذه البطاقة حاملها من الدخول إلى صالات الإنتظار في المطارات، عبر برنامج "Lounge Key".
- يتمكن العميل من إصدار بطاقات فرعية تابعة لأفراد العائلة، على نفس التسهيلات والسقف الممنوح.

- حصول العميل على أسعار خاصة في الفنادق الفاخرة حول العالم.
- توفر خدمة المساعد الشخصي "Visa Concierge Service" لحاملي بطاقات فيزا سجنتشر في جميع دول العالم.
- يستطيع حامل البطاقة معرفة العروض والخصومات التي تقدمها فيزا في جميع أنحاء العالم من خلال موقع www.visamiddleeast.com.
- سقف إئتماني يبدأ من 6000 دولار وأعلى[1].

ورسوم بطاقة فيزا سيجنتشر

1. عمولة إصدار البطاقة بقيمة 100 دولار سنويا.
2. عمولة إصدار بطاقة تابعة بقيمة 100 دولار سنويا.
3. فائدة على التأخير 1.49 بعد إنقضاء فترة السماح.

بطاقة كاش كارد

وهناك نوعان من هذه البطاقة وهما:

1. بطاقة كاش كارد مع حساب: بمعنى وجود حساب للعميل في البنك، وتصدر هذه البطاقة على هذا الحساب، ومن أهم ميزاتها:

- تمكن هذه البطاقة حاملها من التسوق والشراء من المتاجر محلياً ودولياً، وعبر شبكة الانترنت دون عمولة.
- يمكن إصدارها على جميع أنواع الحسابات.

[1] موقع بنك فلسطين، (https://www.bankofpalestine.com/ar/personal/cards/visa-platinum)، ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في بنك فلسطين فرع البيره بتاريخ 24-11-2021.

- يتمكن حاملها من السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي محلياً ودولياً بمعدل 200 دولار يوميا، و500 دولار شهريا.

ورسوم بطاقة كاش كارد (مع حساب)

1. عمولة إصدار 6 دولار سنويا.
2. عمولة تأخير 1.5%.
3. بطاقة كاش كارد دون حساب: وهي بطاقة يصدرها البنك لعملاء جدد لا يوجد لديهم أي حساب في البنك، وفي حال قيام العميل بفتح حساب يتم إيقاف البطاقة فورا، ومن أهم مميزاتها:

- يمكن للعميل اصدار هذه البطاقة، دون الحاجة لحساب بنكي.
- عمولة استخدام البطاقة في التسوق والشراء مجاناً.
- يمكن للعميل شحن البطاقة في أي وقت، عن طريق أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك فلسطين المنتشرة في جميع أنحاء الوطن[1].
- تعطي هذه البطاقة سقفاً ائتمانياً يصل إلى 300 دولار بحد اعلى.

وتختلف هذه الطاقة عن بطاقة كاش كارد مع حساب، أن بطاقة كاش كارد بحساب تمكن العميل من السحب النقدي لرصيد البطاقة، أما بطاقة كاش كارد دون حساب لا تمكن العميل من ذلك وإنما يستطيع فقط الدفع عبر آلات (point of sale).

ورسوم بطاقة كاش كارد (دون حساب)

1. عمولة إصدار بقيمة 6 دولار سنويا.

[1] موقع بنك فلسطين، (https://www.bankofpalestine.com/ar/personal/cards/visa-platinum)، ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في بنك فلسطين فرع البيره بتاريخ 24-11-2021.

2. عمولة شحن البطاقة بقيمة 2%.

بطاقة حياة سهلة

تقدم بطاقة حياة سهلة العديد من الخدمات، من أهمها:

- يمكن للعميل تقسيط قيمة مشترياته من 3 إلى 36 شهر من دون عمولات أو فوائد، في العديد من المحال التجارية.
- إتاحة الفرصة للعميل التقسيط مرة أخرى بقيمة المبالغ التي تم سدادها.
- تجميع النقاط على برنامج بوينتكم مقابل كل حركة شراء، التي تمكنكم من استبدال النقاط نقداً أو مشتريات.

وهي نفس البطاقة التي يصدرها البنك الإسلامي العربي، ولها نفس الشروط، وأيضاً لا يوجد عليها عمولات أو فوائد عند التأخير، والسبب في هذا أن بنك فلسطين هو المصدر الفعلي لهذه البطاقة، فبالتالي يقوم بنك فلسطين بإصدار هذه البطاقة في فروعه وإرسالها إلى البنك الإسلامي العربي[1].

وبهذه البطاقة نكون قد ذكرنا جميع أنواع البطاقات الصادرة عن بنك فلسطين، ويظهر لنا الفرق الكبير في عدد البطاقات الصادرة عن البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، وقبل التعليق وعمل المقارنة سأذكر في الفرع الثاني من هذا المبحث البطاقات الصادرة عن البنك العربي.

[1] موقع بنك فلسطين، (https://www.bankofpalestine.com/ar/personal/cards/visa-platinum)، ومقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في بنك فلسطين فرع البيره بتاريخ 24-11-2021.

ثانيًا: بطاقات الائتمان الصادرة عن البنك العربي: الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات

يقوم البنك بدراسة وضع العميل المالي قبل إصدار البطاقة، حيث يتم دراسة وضع ما يسمى ب(DBR)، بمعنى دراسة نسبة الإلتزامات على دخل العميل، وهذا يعني معرفة جميع ما يتم إقتطاعه من الراتب من أقساط شهرية، فبحسب تعليمات سلطة النقد لا يسمح أن تتجاوز نسبة إلتزامات العميل الشهرية 50% من دخله، فبالتالي إذا كان سقف البطاقة التي يريدها العميل مع إلتزاماته الأخرى تتجاوز ال 50%، يرفض البنك طلب العميل ويعطى بطاقة بسقف ائتماني أقل، وفي حال مخالفة البنك لهذا البند، تقوم سلطة النقد بفرض مخالفة عليه.

ويصدر البنك العربي الكثير من البطاقات الائتمانية والتي يصل عددها إلى عشرة بطاقات، وبهذا يكون البنك العربي من أكثر البنوك إصداراً لهذه البطاقات، وفيما يلي سأقوم بذكر هذه البطاقات، مع خدماتها، وشروطها، ورسومها.

بطاقة فيزا سلفر الائتمانية

وهي بطاقة تعطى لتصنيفات اكسترا، ماس، شباب.

من أهم مميزاتها:

1. حد مرتفع للسحوبات النقدية ولغاية 90% من الحد الائتماني الممنوح للبطاقة.
2. يمكن للعميل التسديد المريح بأسعار فائدة منافسة إبتداءً من صفر%.
3. البطاقة مزودة بتقنية الشريحة الذكية المتطورة للمزيد من الأمان والحماية، عند استخدام البطاقة للدفع للمشتريات لدى نقاط البيع، أو السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة محلياً

ودولياً، بالإضافة إلى ميزة اللاتلامسية، للقيام بعمليات الشراء اليومية بسرعة وأمان، بمجرد تمرير بطاقته التي تحتوي على ميزة اللاتلامسية على جهاز التاجر.

4. خيارات مرنة للحد الأدنى للسداد الشهري تشمل: 5%، 25%، 50% أو 100% من الرصيد المستغل.
5. يمنح العميل فترة سماح لغاية 45 يوما دون احتساب فوائد على حركات الشراء.
6. وجود برنامج الحماية الائتمانية، والذي يقوم بتغطية 100% من الرصيد القائم على بطاقة الائتمان في حالة الوفاة أو العجز الكلي لحامل البطاقة الرئيسية (لا قدر الله).
7. الوصول إلى حساب بطاقتك الائتمانية عن طريق الخدمة المصرفية عبر الانترنت مجاناً.
8. سقف إئتماني يبدأ من 350$ الى 5000$[1].

وشروط بطاقة فيزا سلفر الائتمانية

1. صورة الهوية أو صورة من جواز السفر للأجانب المقيمين.
2. شهادة بالدخل السنوي.
3. في حال كان وضع العميل ضعيف بالنسبة للبنك، يتم طلب تأمينات نقديه بقيمة 120%.

ورسوم بطاقة فيزا سلفر الائتمانية: عمولة إصدار بطاقة 20 دولار سنويا.

بطاقة فيزا جولد الائتمانية

وهي بطاقة تعطى للعملاء أصحاب التصنيف بريميوم، ومن أهم مميزاتها:

1. اشتراك تلقائي في برنامج مكافآت البطاقات الائتمانية "مكافآت العربي".

[1] موقع البنك العربي(https://www.arabbank.jo/ar/mainmenu)، مقابلة شـــخصـــية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي فرع البيره بتاريخ 29-11-2021.

2. الحصول على مجموعة واسعة من العروض المقدمة من خلال برنامج " VISA Premium Privileges.

3. خصم 10% على الغرف لدى الفنادق المدرجة ضمن قائمة "Starwood Preferred Guest Hotels" حول العالم.

4. خصم لغاية 20% لدى وكالة تأجير السيارات العالمية "AVIS".

5. سقف إئتماني يبدأ من 350 دولار.

وشروط الحصول على بطاقة فيزا جولد:

1. صورة عن هوية الأحوال المدنية أو صورة عن جواز السفر للأجانب المقيمين.

2. راتب محول على البنك.

3. قد يطلب تأمينات نقديه بقيمة 120%.

ورسوم بطاقة فيزا جولد: عمولة إصدار 60 دولار سنويا.

بطاقة فيزا بلاك الائتمانية

وهي بطاقة تعطى للعملاء أصحاب تصنيف بريميوم، وأهم مميزاتها:

1. يمكن للعميل الحصول على مجموعة واسعة من العروض المقدمة من برنامج VISA Premium Privileges: ومن ضمنها:

- عروض حصرية لدى سلسلة فنادق"Fairmont, Raffles ,Marriott".
- خصم لغاية 15% لدى وكالة تأجير السيارات العالمية " Hertz" مع إمكانية ترفيع فئة السيارة المستأجرة مجاناً[1].

[1] موقع البنك العربي (https://www.arabbank.jo/ar/mainmenu)، مقابلة شـــخصـــية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي فرع البيره بتاريخ 29-11-2021.

- برنامج التامين على المشتريات مجاناً، والذي يوفر للعميل حماية تأمينية ضد السرقة والتلف لغاية 90 يوماً من تاريخ الشراء بواسطة البطاقة.
- وجود برنامج تمديد فترة الضمان، والذي يوفر للعميل تمديد تلقائي لمدة 12 شهراً بالإضافة إلى فترة الضمان الممنوحة من البائع.
- سقف إئتماني يبدأ من 700 دولار ويصل إلى 25000 دولار.

وشروط الحصول على بطاقة فيزا بلاك:

1. صورة عن هوية الأحوال المدنية أو صورة عن جواز السفر للأجانب المقيمين.
2. راتب محول.
3. تأمينات نقدية بقيمة 120%.

ورسوم بطاقة فيزا بلاك

1. عمولة إصدار 60 دولار سنويا (وتكون هذه البطاقة مجانية للسنه الأولى).

بطاقة بلاتينيوم الائتمانية

بطاقة تعطى للعملاء أصحاب التصنيف بريميوم، وتقدم نفس مزايا البطاقة السابقة بالإضافة إلى:

- توفر هذه البطاقة عضوية في برنامج "Priority Pass"، والذي يمكن العميل من استخدام أكثر من 1,000 صالة من صالات المسافرين في مطارات عديدة حول العالم، بغض النظر عن درجة السفر أو شركة الطيران التي تسافر على متنها. هذا وتشمل الصالات المشاركة على عدد كبير من صالات مطارات الدول المجاورة والمطارات العالمية. تمنح بطاقة Priority Pass 6

زيارات مجانية سنوياً، من تاريخ إصدارها والتي يمكن استخدامها من قبل حامل البطاقة أو أي مرافق. هذا وتخضع الزيارات الإضافية للرسوم.

- سقف إئتماني مرتفع يبدأ من 5000 دولار ويصل إلى 25000 دولار.

وشروط الحصول على بطاقة بلاتينيوم:

1. راتب محول على أن لا تتجاوز إلتزاماتك بالنسبة لدخلك 50%.
2. تأمينات نقديه بقيمة 120%.

ورسوم الحصول على بطاقة بلاتينيوم: رسوم إصدار 120 دولار سنويا[1].

بطاقة ماستر كارد تيتانيوم الائتمانية

وهي بطاقة تعطى للعملاء أصحاب التصنيف بريميوم، وإيليت ومن أهم المميزات التي تقدمها هذه البطاقة:

تشترك هذه البطاقة مع البطاقات السابقة بالعديد من المزايا، مثل الاشتراك ببرنامج برايسلس أرابيا، وبرنامج الحماية من الإحتيال، وأيضاً إمكانية دخول حاملها لصالات كبار الشخصيات في المطارات، وتقدم بالإضافة لذلك، إمكانية حصول العميل على سقف إئتماني يبدأ من 350 دولار ويصل إلى 25000 دولار.

وشروط الحصول على بطاقة تيتانيوم

1. صورة عن هوية الأحوال المدنية أو صورة عن جواز السفر للأجانب المقيمين

[1] موقع البنك العربي (https://www.arabbank.jo/ar/mainmenu)، مقابلة شـــخصـــية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي فرع البيره بتاريخ 29-11-2021.

2. راتب محول على أن لا تتجاوز إلتزاماتك بالنسبة لدخلك 50 %.

3. تأمينات نقديه بقيمة 120%

ورسوم بطاقة تيتانيوم: رسم إصدار بطاقة 100 دولار سنوياً.

بطاقة فيزا شباب الائتمانية

تمنح هذه الطاقة للعملاء أصحاب التصنيف شباب فقط، وتقدم لحاملها المزايا والخدمات التي تقدمها البطاقات السابقة، وتقدم بالإضافة إلى ذلك الميزات التالية:

- خصم لغاية 15% لدى وكالة تأجير السيارات العالمية " Hertz" مع إمكانية ترفيع فئة السيارة المستأجرة مجاناً.
- سقف إئتماني يبدأ من 150 دولار حتى 2000 دولار.

وشروط بطاقة فيزا شباب

1. راتب محول على أن لا تتجاوز إلتزاماتك بالنسبة لدخلك 50 %.
2. تأمينات نقديه بقيمة 120%.

ولا يوجد أية عمولات أو رسوم على الإصدار.

بطاقة visa signature الائتمانية

وهي بطاقة تعطى للمعتمدين أصحاب التصنيف إيليت، وتقسم هذه البطاقة إلى قسمين:

أولا: lite Signature: ويستطيع الحصول على هذه البطاقة كل عميل يتراوح رصيده لدى البنك ما بين 100000 دولار إلى 199,900 دولار، وتعطي هذه البطاقة لحاملها ميزة الدخول مجانا إلى صالات كبار الزوار في600 مطار حول العالم حتى 12 مره في السنه الميلادية[1].

ثانيا: Standard Signature ويستطيع الحصول على هذه البطاقة كل عميل لا يقل رصيده لدى البنك عن 200000 دولار وأكثر، وتعطى هذه البطاقة لحاملها ميزة الدخول مجانا إلى صالات كبار الزوار في 600 مطار حول العالم طوال الحياه.

ومن أهم الميزات الإضافية التي تعطيها هذه البطاقة أيضاً:

1. خدمة المساعدة الشخصية "الكونسيرج" العالمية: وتعني هذه الخدمه توفير مساعد شخصي على مدار الساعة، ويقوم هذا المساعد بتوفيرجميع الخدمات التي يحتاجها العميل في حياته، كإجراء حجوزات المطاعم، وخدمة السائق الخاص، وتذاكر الحفلات/المسارح، وتذاكر السفر، الهدايا وجميع ما قد يلزمك لتلبية احتياجاتك الشخصية أو رحلات العمل.
2. ميزة الحجز في أكثر من 900 حول العالم بأسعار وعروضات منافسه جدا.
3. القدره على الشراء من المواقع، والإنترنت.
4. ميزة تحويل قيمة المشتريات إلى نقاط، حيث إن كل 1.5 دولار يتحول إلى نقطة، وبعدها يستطيع حامل البطاقة إستبدال نقاطه بأموال ترجع إلى الحساب، أو شراء تذاكر سفر وغيرها.

[1] موقع البنك العربي (https://www.arabbank.jo/ar/mainmenu)، مقابلة شـــخصـــية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي فرع البيره بتاريخ 29-11-2021.

وشروط الحصول على بطاقة visa signature

1. رصيد لا يقل عن 100000 دولار، أو راتب لا يقل عن 5000 دولار.
2. صورة هوية.
3. مستندات التوقيع الخاصه بها مع شروطها.

ولا يوجد رسوم إصدار لهذه البطاقة، إلا في حال خسر المعتمد تصنيفه يتم تسليمها أو دفع 260 دولار بالسنة.

بطاقة الملكية الأردنية

وهي بطاقة يستطيع الحصول عليها كل عميل صاحب تصنيف إيليت أو بريميوم أو إكسترا.

ومن أهم ميزات هذه البطاقة:

1. الحصول على ميل واحد في برنامجRoyal Club مقابل كل دولار ونصف مستخدم على البطاقة في عمليات الشراء[1].
2. إمكانية استبدال الأميال بتذاكر سفر مجانية، أو بترفيع درجة السفر لدرجة أعلى على متن طائرات الملكية الأردنية (أو إحدى شركات الطيران الأعضاء في تحالف الطيران وَن وورلد oneworld)، أو للتسوق الكترونياً عبر متجر "رويال كلوب".
3. سقف إئتماني يبدأ من 2000 دولار إلى 25000 دولار.

[1] موقع البنك العربي(https://www.arabbank.jo/ar/mainmenu)، مقابلة شخصية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي فرع البيره بتاريخ 29-11-2021.

وشروط بطاقة الملكية الأردنية

1. راتب محول على البنك.
2. تأمينات نقديه بقيمة 120% من سقف البطاقة.

ورسوم بطاقة الملكية الأردنية: عمولة إصدار بقيمة 70 دولار.

بطاقة وورلد ايليت

وهي بطاقة تعطى لعملاء الإيليت أصحاب الأرصده أعلى من 500000 دولار، ومن أهم ميزاتها:

1. عضوية فخرية بالعديد من برامج الولاء المميزة حول العالم ومنها:

- عضوية سوداء في برنامج الولاء "Discovery" الخاص ب "تحالف الفنادق العالمي Global Hotel Alliance"
- عضوية ذهبية في نادي "الامتياز / Privilege" مع "الخطوط الجوية القطرية/ بالإضافة الى ما يضاهي هذه المزايا في تحالف شركات الطيران "One World Alliance"
- عضوية "دائرة الرئيس / Presidents Circle" ضمن برنامج "Gold Plus" للمكافآت من شركة "هيرتز.

2. العديد من الخصومات والعروض:

- ليالي مجانية في فنادق ومنتجعات "ستاروود"
- خصومات على الشقق الفندقية الفاخرة
- تجارب رائعة في جزر المالديف وتايلاند.
- خصومات على تذاكر سفر "كلير تريب"
- عروض اشترِ 1واحصل على 1 من ماستركارد.

- عروض مجموعة قرى "بيستر فيلاج" للتسوق[1].
- سقف إئتماني يبدأ من 25000 دولار ويصل إلى 75000 دولار.
- خدمة تحويل الشراء إلى نقاط.

وشروط بطاقة وورلد ايليت:

يشترط الحصول على هذه البطاقة ما يلي:

1. رصيد أعلى من 500000 دولار.
2. أو راتب شهري لا يقل عن 7000 دولار.

ورسوم إصدار هذه البطاقة 500 دولار.

بطاقة travel mate

تعطى هذه البطاقة لعملاء بريميوم وإيليت وتمتاز بما يلي:

- مجموعة من المزايا المالية وغير المالية المتعلقة بالسفر.
- 0% عمولة حركة خارج الدولة/تبديل عملة على العملات التالية (USD, ILS, EUR, TRY, GBP, CAD, AUD) AED, JOD
- خيارات مرنة للحد الأدنى للسداد الشهري تشمل: 5%، 25%، 50% أو 100% من الرصيد.
- برنامج التسديد المريح بأسعار فائدة منافسة ابتداءً من 0%.
- فترة سماح لغاية 45 يوما دون احتساب فوائد على حركات الشراء، في حال تسديد كامل الالتزامات بتاريخ السداد.

(1) موقع البنك العربي(https://www.arabbank.jo/ar/mainmenu)، مقابلة شـــخصـــية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي فرع البيره بتاريخ 29-11-2021.

- برنامج الحماية الائتمانية الاختياري، والذي يقوم بتغطية 100% من الرصيد القائم على بطاقة الائتمان في حالة الوفاة أو العجز الكلي لحامل البطاقة الرئيسية (لا قدر الله).
- الوصول إلى حساب بطاقتك الائتمانية عن طريق الخدمة المصرفية الهاتفية والخدمة المصرفية عبر الانترنت وخدمة عربي موبايل مجاناً.

وشروط بطاقة travel mate

1. راتب محول.
2. رصيد في البنك[1].
3. تأمينات نقديه بقيمة 120%.

ورسوم بطاقة travel mate: عمولة إصدار بقيمة 180 دولار.

آلية احتساب الفوائد والعمولات على بطاقات الائتمان في البنك العربي:

يقوم البنك العربي باحتساب العديد من الفوائد والعمولات بالإضافة إلى الرسوم السابقة، ومن أهمها:

أولا: رسوم على التقسيط، حيث إن البنك يقدم خدمة التقسيط على السداد، فهناك إمكانية تسديد بيقمة 5%، و25%، 50 %، 100%، من قيمة المشتريات الشهرية، ومقابل هذه الخدمة يقوم البنك بفرض فوائد على التقسيط بقيمة 1.99% على كل شهر على جميع البطاقات، ما عدا بطاقة السلفر والتي يفرض عليها فائدة بنسبة 2%، طبعا هذا باستثناء العملاء المسددون بقيمة 100%خلال الشهر فلا تشملهم هذه العمولات.

ثانياً: عمولة التأخير، وقيمتها 10 دولار عن كل شهر تأخير.

[1] موقع البنك العربي (https://www.arabbank.jo/ar/mainmenu)، مقابلة شـــخصـــية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي فرع البيره بتاريخ 29-11-2021.

ثالثاً: عمولة تجاوز الحد وقيمتها 10 دولار، والمقصود بتجاوز الحد هو قيام العميل بتجاوز الحد الأعلى للسقف الائتماني الممنوح له، حيث إن بإمكان العميل أن يتجاوز حتى 110% من قيمة البطاقة، ويدفع مقابل هذا التجاوز هذه العمولة.

رابعاً: عمولة السحب النقدي بقيمة 4% من المبلغ المسحوب، بحد أدنى 5%، وهذا في داخل البلد، أما في خارجها فهناك عمولات إضافية يحددها البنك المسحوب منه[1].

الفرع الثاني: مقارنة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الإسلامية الفلسطينية مع البطاقات المغطاة الصادرة عن البنوك التجارية الفلسطينية من حيث الأنواع والرسوم والعوائد والخدمات.

بعد الانتهاء من ذكر جميع أنواع البطاقات في البنوك التجارية، سنتمكن الآن من عمل مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، حيث ستتم المقارنة من حيث:

أولا: نوع العملاء الحاصلين عليها.

ثانياً: المزايا والخدمات.

ثالثاً: الشروط.

رابعا: الرسوم والعمولات.

خامساً: السقف الائتماني الممنوح.

سادسًا: حجم انتشار البطاقات.

أولا: العملاء الحاصلون عليها:

يشترك كل من البنوك التجارية والإسلامية، بإصدار بطاقات الخصم، حيث إن سلطة النقد تلزم البنوك بإصدار هذه البطاقة لكل عميل يقوم بفتح حساب، فتصدر تلك البطاقة لجميع العملاء.

---

[1] موقع البنك العربي (https://www.arabbank.jo/ar/mainmenu)، مقابلة شـــخصـــية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي فرع البيره بتاريخ 29-11-2021

أما فيما يخص البطاقات الائتمانية، فإن البطاقات الصادرة عن البنوك الإسلامية تختلف عن تلك الصادرة عن البنوك التجارية، من حيث نوع العملاء الحاصلين عليها:

حيث إن البنوك الإسلامية تقسم العملاء الحاصلين على البطاقة إلى نوعين فقط: أصحاب الدخل أو الرصيد العادي، وأصحاب الدخل أو الرصيد المرتفع. وتقدم للعملاء المميزين خدمات إضافية عن ما تقدمه للعملاء العاديين.

ولا يصدر البنك أي بطاقات أخرى توجه إلى باقي الفئات، كفئة الشباب مثلاً.

أما فيما يخص البنوك التجارية، فإنها تعمل على إصدار بطاقات تستهدف جميع الأنواع من العملاء: فتخصص بطاقات للعملاء المهمين، وبطاقات للعملاء العاديين، وبطاقات تستهدف فئة الشباب، وبطاقات للعملاء الذين يحتاجون للسفر الكثير، بل إن هناك بطاقات للعملاء الذين لا رواتب لديهم، وبطاقات للعملاء أصحاب الرصيد المنخفض جداً، وغير ذلك.

وبناءً على هذا فإن العميل وعند ذهابه لبنك إسلامي، قد لا يجد لديهم نوع البطاقة التي تناسبه، بالمقابل عند ذهابه لأحد البنوك التجارية، يجد العديد من الخيارات المتاحة.

ثانياً: من حيث المزايا والخدمات:

لا تتعدى الخدمات التي تقدمها البطاقات الصادرة عن البنوك الإسلامية خدمات السحب وتقسيط المشتريات، ولا تعطي هذه البطاقات مزايا سوى حصول حاملها على بعض الخصومات، وإمكانية عبور بعض صالات المطارات.

أما بالنسبة للبطاقات الصادرة عن البنوك التجارية، فتقدم العديد من الخدمات والمزايا، التي تشجع العملاء على استخراجها، والتعامل بها، وقد تقدم ذكر جميع هذه المزايا.

ومن الملفت أن هذه الخدمات تتعدى حدود البلد الواحد، لتصل إلى الكثير من دول العالم، ولتشمل جميع متطلبات العميل، ابتداءً من أبسط الاحتياجات، كالسحب النقدي والمشتريات، إلى مزايا السفر وتوفير الحجوزات، والاستقبال في المطارات، وحجز السيارات والفنادق، وحتى حجز المطاعم وتذاكر المباريات، كل هذا مع توفير خصومات وأسعار منافسة، وهذا ما لا توفره بطاقات البنوك الإسلامية.

ثالثاً: فيما يتعلق بالشروط:

يشترك كلٌّ من البنوك الإسلامية والتجارية بنفس الشروط تقريباً، حيث إن هدف البنك الأساسي هو حماية حقوقه من الضياع، ولذلك يحرص على اشتراط ما يضمن تلك الحقوق.

ولكن ما يميز البنك العربي عن باقي البنوك محل الدراسة، هو عدم قبول الكفلاء عند ضعف وضع العميل، وإنما ينتقل مباشرةً إلى طلب التأمينات النقدية.

وأيضاً يوجد هناك شرط وجود رصيد كبير أو راتب محول بقيمة كبيرة لإصداره بعض البطاقات، وهذا شرط قد تضعه البنوك الإسلامية، وحتى بنك فلسطين ولكن لا يصل إلى القيمة المشترطة في البنك العربي. ويعود السبب في ذلك إلى وجود بطاقات لدى البنك العربي تعطي سقفاً ائتمانياً مرتفعاً (سنوضحه لاحقاً).

رابعاً: فيما يخص الرسوم والعمولات:

تشترك كلٌّ من البنوك الإسلامية والتجارية بفرض رسوم منخفضة على بطاقات الخصم، حتى إنها قد تقوم بإلغاء تلك الرسوم للعملاء المميزين أصحاب التصنيف الممتاز.

ولكن يختلف الوضع فيما يتعلق بالبطاقات الائتمانية، إذ لا تتجاوز الرسوم المفروضة على أكثر البطاقات في البنوك الإسلامية ال100 دولار، ما عدا بطاقة التيسير التي قد تصل رسومها إلى

360 دولارًا، تبعًا للسقف وتصل هذه الرسوم إلى 500 دولار لبطاقات البنوك التجارية، التي يصل سقفها لمائة ألف دولار.

أما بخصوص الرسوم والفوائد على التأخير فتتميز البنوك الإسلامية بعدم أخذها أي فوائد على البطاقات، سوى رسم 1% شهريا في بطاقة التيسير، وهذا على عكس البنوك التجارية، التي تفرض فوائد بنسبة 2% شهريًا على التأخر والتقسيط.

خامساً: السقف الائتماني الممنوح:

هناك تفاوت واضح بين السقوف الائتمانية الممنوحه من البنوك الإسلامية، والبنوك التجارية، حتى أن هذا التفاوت واضح أيضاً فيما بين البنوك التجارية نفسها، حيث إن أعلى سقف يمكن أن تعطيه البنوك الإسلامية لا يتجاوز 10000 دولار، ومثل هذا في بنك فلسطين، أما فيما يخص البنك العربي فقد يصل السقف الائتماني لبعض البطاقات الى 100000 دولار.

سادسًا: حجم انتشار البطاقات:

مما سبق يتضح لنا الفرق الكبير ما بين البطاقات في البنوك التجارية والبطاقات في البنوك التجارية، وقد يظن البعض أنه وبما أن البنوك الإسلامية لا تفرض أي نوع من أنواع الفوائد على البطاقات التي تصدرها، فهذا يعني ازدياد الإقبال عليها، ولكن قد تتفاجأ بالعكس حيث إن نسبة مستخدمي بطاقات البنك العربي يصل إلى 70% من البطاقات المستخدمة في السوق الفلسطيني[1].

ويرجع هذا الأمر من وجهة نظر الباحثة إلى عدة أسباب من أهمها:

1. التنوع الكبير في أنواع البطاقات الصادرة عن البنوك التجارية مقارنة بالبنوك الإسلامية، حيث إنه في حين لا يوجد لدى البنوك الإسلامية سوى بطاقتين أو ثلاث، تكون موجهة لنوعية معينة

[1] بناءً على كلام إدارة البنك العربي في مقابلة شخصية في فرع البيرة بتاريخ 29-11-2021.

من العملاء، توفر البنوك التجارية ما قد يصل إلى عشرة أنواع من البطاقات موجهة إلى جميع الطبقات.

2. تعدد المزايا والخدمات المقدمة من البنوك التجارية، والتي تعد جاذباً كبيراً للعملاء، الذين يجدون جميع احتياجاتهم متوافرة في البطاقة.
3. وجود ترويج كبير للبطاقات من قبل البنوك التجارية، حيث إن هذه البنوك تستغل الكثير من المنصات الإعلامية، لتعريف العملاء وترغيبهم باقتناء هذه البطاقات، بينما لا نجد مثل هذا الترويج لدى البنوك الإسلامية.
4. ويمكن أيضاً أن يكون السبب هو ضعف الإقبال على البنوك الإسلامية بشكل عام، مقارنة بالبنوك التجارية، وأعتقد –ومن تجربة شخصية– أن السبب في ذلك، سوء المعاملة من الموظفين، وقلة خبرتهم، وعدم وجود سلاسة في تعاملهم، فقد يُمضي عميل ساعة أو ساعتين لعمل إجراء بسيط في البنوك الإسلامية، بينما يمكن أن يقوم بنفس الإجراء بربع الوقت في البنوك التجارية، حتى إنه قد يقوم به على الهاتف في حال وجود ثقة بينه وبين البنك.
5. عدم اقتناع العملاء بوجود فرق حقيقي بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، وذلك يرجع إلى ضعف التوعية العامة من قبل البنوك الإسلامية، وعدم بذلها المجهود الكافي لتوضيح الفرق بينها وبين البنوك التجارية.

خاتمة بالنتائج

1. بطاقات الائتمان: هي بطاقات خاصة تصدرها مؤسسات مالية، تخول حاملها الحصول على السلع والخدمات والسحب النقدي، دون أن يدفع المقابل حالًا. ويلتزم المصدر للبطاقة بالدفع عن حاملها، والتحصيل منه فوريًا بالخصم من حسابه، أو آجلاً، خلال مدة معينة.
2. تقسم البطاقات الائتمانية إلى أربعة أقسام: بطاقة الحسم الفوري (Debit card)، وبطاقة الائتمان والحسم الآجل (Charge card)، وبطاقة الائتمان المتجدد (Credit card)، والبطاقة مسبقة الدفع (Prepaid card).
3. الراجح في تكييف العلاقة بين حامل البطاقة ومصدرها، أنها علاقة ضمان وكفالة، حيث إن مصدر البطاقة يضمن حاملها أمام التجار.
4. الراجح في تكييف العلاقة بين حامل البطاقة والتاجر، أنها علاقة حوالة، حيث إن عملية الشراء تنشأ بين حامل البطاقة والتاجر، ثم يقوم حامل البطاقة بإحالة التاجر على البنك، ليستوفي حقه.
5. الراجح في تكييف العلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر، أنها علاقة تجارية قائمة على الكفالة، لعلم التاجر بأن البنك كافلٌ لحاملها.
6. الراجح في حكم الرسوم، ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي والمعايير الشرعية، من جواز أخذ رسوم على بطاقات الائتمان الإقراضية، بشرط أن يكون ذلك ضمن التكاليف الفعلية لإصدار البطاقة.
7. تعرف بطاقة التيسير (Credit card) بأنها: بطاقة إقراضية، برسوم سنوية توزع على الأشهر، وتختلف رسومها السنوية، باختلاف سقفها الائتماني، وتمكن حاملها من السحب والشراء، مع التقسيط.

8. أجازت الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني إصدار بطاقة التيسير، والتعامل بها، وأخذ الرسوم عليها، بضوابط محددة.
9. أجازت الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي العربي، إصدار بطاقة حياة سهلة، بشرط عدم أخذ فوائد وعمولات على التقسيط، وعدم قيام التاجر بزيادة العمولة المخصومة عليه من قبل البنك –على العملاء.
10. يقتصر بنك الصفا على إصدار بطاقات الخصم، حيث لا يتوافر لديه أي نوع من أنواع البطاقات الائتمانية.
11. قامت الهيئات الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية ومؤسسة أيوفي بوضع معايير وضوابط شرعية دقيقه في المعاملات المالية بشكل عام ولبطاقات الائتمان بشكل خاص، فوضحت ضوابط إصدار البطاقات، وآليات احتساب تكاليفها ورسومها، وضوابط فرض الرسوم الشهرية عليها.
12. تلتزم البنوك الإسلامية الثلاث بمعايير الهيئة الشرعية لسلطة النقد، ومؤسسة أيوفي، فيما يتعلق ببطاقة الخصم (Debit Card)، حيث إن مستخدم البطاقة يقوم بالسحب بحدود رصيده المتوافر، وجميع العمولات والرسوم المأخوذة مقابل خدمات تقدم من البنك إلى حامل البطاقة، وهي رسوم رمزية في مجملها.
13. التزمت بطاقة التيسير الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني، بمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد، ومؤسسة أيوفي فيما يتعلق بكون الرسوم مبلغاً مقطوعاً، لا نسبة مئوية. كما أنه يُلحظ التزام بطاقة التيسير بوضع بند في الاتفاقية مع حامل البطاقة، ينص على عدم جواز استخدام البطاقة فيما حرمته الشريعة، لكن مع عدم وجود آليات فاعلة لتطبيق هذا البند.

14. لم تتوافق بطاقة التيسير الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني، مع معايير الهيئة الشرعية لسلطة النقد، ومعايير أيوفي فيما يتعلق بالرسوم السنوية، والتأمينات النقدية، والالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح.
15. التزمت البطاقة الذهبية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني، بالمعايير الشرعية التي أصدرتها الهيئة الشرعية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية، ومعايير أيوفي، من حيث الرسوم السنوية المفروضه، ومن حيث إلتزامها بعدم أخذ أي فوائد على الإقراض، أو عند التأخر في السداد.
16. لا تثير بطاقة المشتريات (Prepaid) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي أي مشكلة شرعية حقيقية، من حيث إنها مغطاة برصيد من العميل يتم شحنه مسبقًا.
17. تلتزم بطاقة الإقراض (Charge Card) الصادرة عن البنك الإسلامي العربي بالمعايير الشرعية، التي أصدرتها الهيئة الشرعية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية، ومؤسسة أيوفي، من حيث إنها تفرض رسوماً سنوية محددة، لا نسبة مئوية، ومن حيث أنها لا تفرض على العميل أي نوع من أنواع الفوائد، عند الشراء أو عند التأخر في السداد.
18. لم توافق بطاقة الإقراض (Charge Card) المعايير، بفرضها رسوماً سنوية تختلف باختلاف السقف الائتماني الممنوح لحاملها، بين نوعيها العادية والذهبية، ولا تتوافق مع المعايير كذلك بما يتعلق بمبادئ الشفافية والإفصاح، حيث لا تظهر هذه البطاقة مطلقًا على موقع البنك.
19. تخضع بطاقة حياة سهلة الصادرة عن البنك الإسلامي العربي لمعايير الهيئة الشرعية في سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة ببطاقات الائتمان، من حيث الرسوم السنوية المفروضة، ومن حيث استخدام رصيد البطاقة، حيث إن البنك الإسلامي العربي يحدد للعميل كيفية الاستخدام والتي

تكون فقط عن طريق الشراء من الأماكن المتعاقدة مع البنك، مع عدم إمكانية السحب النقدي نهائياً.

20. تقتصر البنوك الإسلامية على إصدار نوع واحد من بطاقات الخصم، وهي البطاقات التقليدية، أما البنوك التجارية فتتميز بإصدار العديد من الأنواع، التي يتميز كل منها بخدمات معينة، فمنها ما يتميز بخدمات السحب والإيداع، ومنها ما يتميز بخدمات الشراء بشكل مباشر وعن طريق الانترنت.

21. تتميز بطاقات الخصم تيتانيوم الصادرة عن بنك الصفا، والتي تعطى فقط لزبائن مميزين، عن غيرها من بطاقات الخصم في البنوك الإسلامية والتجارية، بتوفيرها لخدمات دخول المطارات، وتقديمها لبعض الخدمات المتعلقة بالسفر، وهذا ما لا توفره بطاقات الخصم في البنوك الإسلامية والتجارية على حد سواء.

22. لا تتعدى الخدمات التي تقدمها البطاقات الصادرة عن البنوك الإسلامية خدمات السحب وتقسيط المشتريات، ولا تعطي هذه البطاقات مزايا سوى حصول حاملها على بعض الخصومات، وإمكانية عبور بعض صالات المطارات. أما بالنسبة للبطاقات الصادرة عن البنوك التجارية، فتقدم العديد من الخدمات والمزايا، التي تشجع العملاء على استخراجها، والتعامل بها، وهذه الخدمات تتعدى حدود البلد الواحد، لتصل إلى الكثير من دول العالم، ولتشمل جميع متطلبات العميل، ابتداءً من أبسط الاحتياجات، كالسحب النقدي والمشتريات، إلى مزايا السفر وتوفير الحجوزات، والاستقبال في المطارات، وحجز السيارات والفنادق، وحتى حجز المطاعم وتذاكر المباريات، كل هذا مع توفير خصومات وأسعار منافسة، وهذا ما لا توفره بطاقات البنوك الإسلامية.

التوصيات:

خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها:

أولاً: توصيات للبنوك الإسلامية:

1. حيث توصي الباحثة البنوك الإسلامية بضرورة توفير أنواع جديدة من البطاقات، بسقوف مختلفة، بما يغطي احتياج المواطن الفلسطيني، وبما يتناسب مع الشريعة الإسلامية.
2. زيادة الدعاية والترويج للبطاقات الصادرة عن البنوك الإسلامية، وتعريف المواطن بها، وتوضيح الفرق بينها وبين البطاقات الصادرة عن البنوك التجارية.

ثانياً: توصيات لسلطة النقد:

1. توصي الباحثة سلطة النقد بضرورة تشكيل هيئات رقابة شرعية مستقلة عن الهيئات الشرعية الموجودة في البنوك الإسلامية، بحيث تكون هذه الهيئات مسؤوله عن متابعة ومراقبة عمل الهيئات الشرعية التابعة للبنوك.

ثالثاً: توصيات للعملاء:

1. توصي الباحثة العملاء بضرورة عدم التسرع واستسهال إصدار البطاقات الائتمانية، واستعمالها في حدود المشتريات الضرورية فقط، حتى لا يقع المواطن تحت عبء الأقساط، ويصل لمرحلة عدم القدرة على السداد.
2. وأيضاً توصي الباحثة المواطنين بضرورة التوجه للبديل الإسلامي عند التعامل بالبطاقات الائتمانية، بحيث أنها البديل الأنسب والمتوافق مع الشريعة الإسلامية، وعدم الانجرار وراء المغريات المقدمة من البنوك التجارية.

قائمة بالمصادر والمراجع

[1] إتصال هاتفي مع موظف خدمة العملاء في تاريخ 5-12-2021

[2] ارشيد، محمود عبد الكريم أحمد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، ط1، 2001.

[3] ابن أنس، مالك، **المدونه**، درا الكتب العلمية، ط1، 1994.

[4] بارودي، محمد أمين، **الوساطة المالية أبرز التطبيقات المعاصرة**، دار النوادر، ط1، 2012.

[5] بشناتي، نور عبد المنعم، **صيغ الصيرفه الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية**، 2009.

[6] بصله، رياض فتح الله، **جرائم بطاقة الائتمان**، دار الشروق، ط1، 1995.

[7] البغدادي، عبد الرحمن بن محمد، **ارشاد السالك إلى أشرف المسالك**، مطبعة مصطفى البابي الحلب وأولاده، مصر، ط3.

[8] البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح، **كشاف القناع على متن الإقناع**، دار الكتب العلمية.

[9] الجادر، عذبه سامي حمد، **العلاقات التعاقدية المنبثقة عن إستخدام بطاقة الائتمان**، الأردن، 2008.

[10] جمال، أوجاني، **النظام القانوني لبطاقة الائتمان**، الجزائر، 2015-2016.

[11] الربعي، عبد الله أحمد بن عبد الله، ***استعمال بطاقة الائتمان غير المشروع وعقوبته***، **مجلة كلية الأزهر**، العدد الثاني، 2020.

[12] الرفاعي، فادي محمد، **المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية**، ط1، 2004.

[13] الزحيلي، وهبة مصطفى. ***بطاقات الإئتمان***. مسقط: **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، الدورة الخامسة عشر، 2004.

[14] الزحيلي، وهبة، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر، دمشق، 2002.

[15] أبو زيد، بكر. ***بطاقة الأئتمان*. مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، العدد السابع.

[16] السرخسي، محمد بن أحمد، **المبسوط**، 1993.

[17] السرطاوي، محمود، **الضوابط المعيارية لبطاقات الائتمان**، 2014.

[18] سلمان، نصر، **البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية)**.

[19] أبو سليمان، عبد الوهاب ابراهيم، **البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد**، دمشق، دار القلم، 1418هـ.

[20] شاشو، إبراهيم محمد، **بطاقات الإئتمان حقيقتها وتكييفها الشرعي**، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، 2011.

[21] شبير، محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصره في الفقه الإسلامي**، الأردن، دار النفائس، ط6، 2007.

[22] الشربيني، محمد بن أحمد، **مغني المحتاج**، دار الكتب العلمية، ط1، 1994.

[23] شيخون، محمد، **المصارف الإسلامية**، دار وائل، ط1، 2002.

[24] الشيرازي، أبو اسحاق ابراهيم بن علي، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، دار الكتب العلمية.

[25] صوان، محمود حسن، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر، ط2، 2008.

[26] طارش، مريم عبد، ***المسؤولية العقدية الناشئة عن استخدام بطاقات الائتمان*، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**، العام الثالث، العدد 21، يناير 2018.

[27] العجلوني، محمد محمود، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، ط1، 2008.

[28] العدوي، ابو الحسن علي بن أحمد، **حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني**، دار الفكر، بيروت، 1994.

[29] عرفات، فتحي شوكت، **بطاقات الإئتمان البنكية في الفقه الإسلامي**، 2007.

[30] العمراني، ابو الحسين يحيى، **البيان في مذهب الامام الشافعي**، دار المنهاج، جدة.

[31] ابن عيد، محمد القري. **الائتمان المولد على شكل بطاقة**. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جده.

[32] أبو غدة، عبد الستار، ***بطاقة الإئتمان وتكييفها الشرعي***، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، العدد7.

[33] فرهود، محمد سعدي، **الحكم الشرعي للاستثمارات والخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية**، دار الفرقان، 2004، ط1.

[34] الفقي، محمد عبد الفتاح محمد، ***بطاقات الائتمان دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي***، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، العدد الخامس، الجزء الثاني، 2020.

[35] الفوزان، صالح بن محمد، **البطاقات الائتمانية واخذ الرسوم على إصدارها والسحب النقدي بها**.

[36] ابن قدامه المقدسي، عبد الله بن احمد، **المغني**، مكتبة القاهره، 1968.

[37] القري، محمد، **الائتمان المولد على شكل بطاقة**.

[38] القضاة، منصور علي محمد، **بطاقات الائتمان تطبيقاتها المصرفية**، 1998.

[39] القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعه مقدما، البنك المركزي المصري، (file:///C:/Users/pc1/Downloads/Prepaid).

[40] الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، ط2، 1986.

[41] الكثيري، طالب بنو عمر حيدره، **دراسة نقدية لما كتب حول نازلة بطاقات الائتمان وأحكامها الفقهية**، 2016.

[42] المالقي، عائشة الشرقاوي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000.

[43] الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد، **الحاوي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

[44] مجلة بيت المشورة، العدد الحادي عشر، أكتوبر 2019، قطر.

[45] مجمع الفقه الإسلامي الدولي، **دورة المؤتمر الثالث بعمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية**، الموافق 11-16، تشرين الأول، (أكتوبر)، 1986م.

[46] محمد، سعد عبد، ***بطاقات الائتمان المصرفية من منظور إسلامي***، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية**، العدد 34، 2013.

[47] محمد، سعدي فرهود، **الحكم الشرعي للاستثمارات والخدمات التي تقوم بها البنوك الإسلامية**، دار الفرقان، ط1، 2004.

[48] محمد، عبد الله، وستراك، ***بطاقات الائتمان من منظور اسلامي***، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد34، 2013.

[49] محمود، سحنون، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، 2003.

[50] المرداوي، علاء الدين أبو الحسن، **الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، دار احياء التراث العربي، ط2.

[51] مرزوق، لقمان محمد، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، وقائع ندوة رقم 34 التي عقدها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1990.

[52] ابن مفلح، ابراهيم بن محمد، **المبدع في شرح المقنع**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

[53] مقابلة شخصية مع إدارة البنك العربي بتاريخ 29-11-2021.

[54] مقابلة شخصية مع موظف خدمة العملاء بالبنك الاسلامي العربي بتاريخ 18-10-2021.

[55] مقابلة شخصية مع مكتب خدمة العملاء في البنك العربي بتاريخ 29-11-2021.

[56] مقابله شخصية مع موظف خدمة العملاء بالبنك الإسلامي الفلسطيني بتاريخ 14-10-2021.

[57] مقابله شخصية مع مكتب خدمة العملاء في بنك فلسطين بتاريخ 24-11-2021.

[58] المقدسي، ابو محمد موفق الدين، **الكافي في فقه الامام احمد**، دار الكتب العلمية.

[59] موقع البنك الإسلامي العربي، https://2u.pw/B3CWT

[60] موقع البنك الإسلامي الفلسطيني، https://2u.pw/W8dIt

[61] موقع البنك العربي (https://www.arabbank.jo/ar/mainmenu)،

[62] موقع بنك الصفا، (https://www.safabank.ps/ar/page/master-card-standard)،

[63] موقع بنك فلسطين، https://2u.pw/m5gE0

[64] موقع سلطة النقد الفلسطينيه، **الضوابط الشرعية لإصدار بطاقات الإئتمان غير المغطاه**، تعميم رقم 41 لسنة 2020.

[65] موقع شركة فيزا https://2u.pw/6XW1C.

[66] النجار، أحمد عبد العزيز، **حركة البنوك الإسلامية**، مصر الجديده، شركة سبرينت، 1993م.

[67] ابن نجيم، سراج الدين عمر، **النهر الفائق شرح كنز الدقائق**، دار الكتب العلمية، ط1.

[68] الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي، **المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للنشر، ط1، 1998.

[69] الهيتي، محمد حماد، **الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان الممغنطة**، دار الكتب القانونية، 2009.

[70] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، 2021.

[71] الوادي، سمحان وسمحان، **النقود والمصارف**، دار المسيرة، 2010، ط1. مقال في موقع الجزيره(https://www.aljazeera.net/ebusiness) بعنوان **رحلة النقود- ما الذي يعطي قيمة للعملات**، تاريخ النشر 26-2-2020.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

CREDIT CARDS IN PALESTINIAN ISLAMIC BANKS FIGH APPLIED STUDIES

By

Duaa Adeeb Hourani

Supervisors

Dr. Ayman Moustafa Al-Dabbgh

This Thesis is Submitted ibn Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Jurispradence and Legislation, Faculty of Graduate, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2022

CREDIT CARDS IN PALESTINIAN ISLAMIC BANKS FIGH APPLIED STUDIES

By
Duaa Adeeb Hourani
Supervised by
Dr. Ayman Moustafa Al-Dabbgh

Abstract

This thesis tries to answer one main question: what is the role of credit cards in Islamic banks? Multiple questions can be derived from the previous one such as: what are the types of credit cards that are found in Palestinian Islamic banks? And what are the most important related services? What is the needed amount of fees? How do shariah authorities essentialize credit cards? What are the legitimate constraints in this regard? And how is it assessed in the light of controls added by the shariah authority of monetary authority for credit cards? And in light of AAIOFI standards? And what are the similarities and differences among credit cards issued by Palestinian Islamic banks and credit cards issued by commercial banks in terms of types, fees, returns and services.

The researcher followed an analytical descriptive inductive approach through gathering information from multiple scientific and factual sources, and presenting them, and trying analyzing and discussing them. A questionnaire was prepared to know the extent of use of bank credit cards in the Palestinian society and the degree of satisfaction among users.

This study is distinct from other studies about credit cards as it focuses on credit cards that are issued by Palestinian Islamic banks with the aim of identifying it role, services, features, fees, assessment in terms of both Islamic law and service, and compares it with the role of credit cards issued by Palestinian usurious banks to identify shortcomings and distinctions.

The study is divided into three chapters. The first chapter touches upon the definition of credit cards and the juridical shariah rule in regard. The second chapter considers the type of credit cards in Palestinian Islamic banks and its services and how it is essentialized by the shariah authority. However, the third chapter deals with analyzing and assessing credit cards in Palestinian Islamic banks.

The researcher concluded some results, the most important of which are: Palestinian Islamic banks adhered to the standards of the shariah authority of the monetary authority and the AAUFI foundation, with regard to the fact that the fees on the card are a lump sum, not a percentage. However, some banks violated those standards in terms of making fees categories depending on categories of credit ceilings. There is also a violation of AAUFI's standards of transparency and disclosure. It is also unclear how the annual fees distributed in monthly installments were calculated in lending cards, and whether this is proportional to the actual cost or not. In practice, the bank's discounted commissions are also charged to the cardholder in clear violation of AAUFI standards.

Credit cards issued by usurious banks are distinct from that issued by Islamic ones in terms of the huge number of clients and holders, the multitude of types, the diversity of it benefits and services, the range of it credit ceilings, and its high prevalence. However, Islamic banks are characterized by not taking any benefits on the cards. They only take the benefit of a 1% fee per month in the facilitation card, unlike commercial banks that take the benefit of a 2% fee per month on delayed payments and Payment by instalments. Among the reasons for the widespread proliferation of usurious bank cards are the diversity of their services and advantages, the presence of significant promotion, the abuse of employees in Islamic banks and their lack of

difference between Islamic and commercial banks in relation to these cards.

Keywords: credit cards, Islamic banks, commercial banks, the essentializing of shariah authority, fees, services, types, analyzation and assessment.